عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

نظام انتخاب الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها: دراسة حالة "الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017"

رمزي مصطفى داود صلاح

رسالة ماجستير

القدس–فلسطين

1443هـ/2021

نظام انتخاب الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها: دراسة حالة "الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017"

إعداد:

رمزي مصطفى داود صلاح

بكالوريوس تنمية مجتمع محلي – جامعة القدس المفتوحة /فلسطين

المشرف: الدكتور رمزي عودة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا. جامعة القدس.

1443هـ /2021م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها: دراسة حالة "الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017"

اسم الطالب: رمزي مصطفى داود صلاح

الرقم الجامعي: 21812554

المشرف: الدكتور رمزي عودة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2021/8/21م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعاتهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د.رمزي عودة التوقيع.....

2 . ممتحًنا داخليا: د. شاهر العالول التوقيع.....

3 . ممتحًنا خارجيا: د . عمر رحال التوقيع.....

القدس– فلسطين

1443هـ / 2021 م

إهداء

إهداء إلى قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ. أبي رحمه الله ...

إلى نبع المحبة والإيثار أمي الحنونة....

إلى زوجتي من ملأت حياتي بالتحدي، وتخطِّي الصعاب رمز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب...

إلى أولادي فلذات الأكباد وحفيدتي....

إلى اخوني سندي وعضدي إلى جميع من تلقيت منهم النصح والدعم الأهل والأصدقاء...

إلى أساتذتي الأفاضل خلال دراستي أهدي اليكم رسالتي العلمية.

إقرار

أُقر أنا معد الرسالة أنّها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

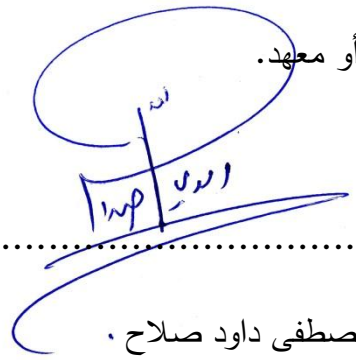

التوقيع.....

رمزي مصطفى داود صلاح .

التاريخ: 21/8/ 2021م

شكر وعرفان

أحمد الله وحده وَأشكره الذي أعانني على إتمام هذا البحث العلمي المتواضع وأتقدم بالشكر والعرفان إلى مشرفي الفاضل الدكتور رمزي عودة لما قدمه لي من عون ومساندة ونصح وإرشاد، والى كافة أساتذتي الدكاترة الأفاضل خلال فترة دراستي في الجامعة.

والشكر موصول إلى كل من ساعدنا في إتمام هذا البحث سواء بالمعلومة أو المساندة

مصطلحات الدراسة:

الهيئات المحلية	: هي وحدة الحكم المنتخبة التي تدير كافة الأمور والخدمات المتصلة بالمواطنين في مجتمعهم المحلي ضمن نطاق جغرافي وإداري معين وتعمل على تحسين ظروفهم المعيشية وتحقيق التنمية في المجتمع المحلي وفق الصلاحيات التي نص عليها قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1997م (علي، 2012).
الهيئة المحلية قانونيا	: هي وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي إداري معين تكون حدوده وفقاً للخرائط الهيكلية المعتمدة حسب الأصول، وفي حالة عدم توفر ذلك، تكون وفقاً لما تحدده لجنة الانتخابات المركزية. (قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005)
الحوكمة	ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية الإدارية شؤون البلاد على كافة المستويات، ويشمل الآليات والمؤسسات والعمليات والتي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون بالوساطة لحل خالفهم (5**UNDP, 1997, p**)
الحوكمة الانتخابية	: هي إخضاع منظومة العملية الانتخابية المتكاملة والمكونة من الإجراءات ذات الطبيعة التنفيذية للقوانين والتعليمات، للتقييم والتحليل استناداً إلى مجموعة من المعايير ذات العلاقة (أبو هزيم، 2019، ص53).
الانتخاب	: هو قيام المواطنين (الناخبين) باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية محضة وذلك من خلال القيام بعملية التصويت. (حلواجي، 2013، ص49)
نظام التمثيل النسبي	: هو نظام يستخدم في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء، يصوت فيها الناخبون لقائمة مرشحين يتقدم بها حزب سياسي، ويتم توزيع المقاعد على قوائم المرشحين بما يتناسب مع حصصهم الإجمالية من الأصوات، باستخدام احدى الطرق المحددة لذلك (الطرق القائمة على الحصة الانتخابية كطريقة هار (**Hare**) أو إمبريالي (**Imperial**)، أو الطريقة القائمة على القواسم كطريقة دونت (**D'hnote**) وسانت لاغي (**Sainte-lague**). (**Eods, 2016,** 41**p**)
النزاهة	: هي الوسائل والآليات التي تكافح الفساد وسوء إدارة الموارد والشئون العامة وسوء استغلال

	السلطة مع تعزيز ثقافة أخلاقيات العمل والسلوك على مختلف المستويات الإدارية في النظام الحكومي (الغامدي، 2014، ص11).
النظام الانتخابي	: مجموعة العناصر القانونية والفنية التي تنظم العملية الانتخابية إبتداءً من مراحلها الأولى المتمثلة بتسجيل الناخبين وتثبيت المرشحين، وانتهاء بالمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات (حسين، 2017، ص5).
القوائم التوافقية	: هي التوافق على قائمة واحدة وبالتالي الفوز يتم دون حصول انتخابات تنافسية (جفال وآخرون،2017، ص36)
تقاسم منصب الرئيس	: هي الحالة التي يتم فيها الاتفاق بين القوائم الفائزة في الانتخابات او بعضا منها على تولي منصب رئاسة الهيئة المحلية بين شخصين او أكثر يكونان في العادة رؤساء أكبر القوائم الفائزة وذلك خلال فترات زمنية متفق عليها ضمن عمر الهيئة المحلية المنتخبة (رمزي عودة، 2021، مقابلة وجاهية).
الاستجابة	: وفيها تكون المؤسسات والعمليات تسعى لتلبية احتياجات وخدمة كافة أصحاب المصلحة (**UNDP, 1997, p**10)
المشاركة	: تعني أن كل الرجال والنساء يجب أن يكون لهم صوت في عمليات اتخاذ القرارات، سواء كان الأمر بشكل مباشر أو عبر ممثلين أو مؤسسات وسيطة شرعية تعبر عن مصالحهم (**UNDP, 1997, p**9)
المساءلة	:صناع القرار في الحكومة أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني مسؤولون أمام الجمهور أو أصحاب المصلحة المنظمين ضمن مؤسسات، هذه المساءلة تختلف تبعا، للمنظمة وتبعاً لنوعية تلك القرارات كونها داخلية أو خارجية (**UNDP, 1997, p**10).
تعزيز سلطة القانون	: اعتبار القانون مرجعية للجميع، وضمان سيادته على الجميع دون استثناء، وذلك يعني أن تكون القوانين والأنظمة عادلة وتنفذ بنزاهة، سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من الأمن والسلامة العامة في المجتمع (الأقرع، 2017، ص68).
الشفافية	: وهي مبنية على التدفق الحر للمعلومات، ويجب أن تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات قابلة للمعرفة والوصول المباشر من قبل المهتمين بها، والمعلومات يجب أن تكون كافية وقابلة للفهم وتسهل عملية الرقابة والمساءلة (**UNDP**، 1997، 9).

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحوكمة على نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني، كون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والقروية وهي (12) مجلس بلدي و(24) مجلس قروي في انتخابات المجالس المحلية من العام 2017 في محافظة بيت لحم، والبالغ عددهم (352) عضواً، وقد جمع الباحث بين منهجين لجمع وتحليل المعلومات وهما: المنهج الكمي حيث استخدم أداة الاستبانة' وقد تم توزيع أداة الدراسة على عينة مكونة من (190) عضواً، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (178)، كانت صالحة للتحليل الإحصائي، كما استخدم المنهج الكيفي حيث أجرى الباحث مقابلات مع (15) رئيس وعضو مجلس بلدي، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي، تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**)، ومن خلال استخدام (5) أبعاد للحوكمة وهي (الاستجابة، المشاركة، المساءلة، تعزيز سلطة القانون، الشفافية)، توصلت الدراسة إلى:

1. أظهرت نتائج عينة الاستبانة أن أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة مرتفعة، كذلك أن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة مرتفعة، كما أظهرت أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة متوسطة، وكشفت أن الدرجة الكلية لأثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، دراسة حالة: الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017م جاء بدرجة مرتفعة.
2. أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، والمنصب، والعمر، والمؤهل العلمي، وأشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، والمنصب، والعمر، والمؤهل العلمي، وفئة الهيئة المحلية، كما وأشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، كما أظهرت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تبعاً لمتغير الجنس، والمنصب، والعمر، والمؤهل العلمي.

3. كشفت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية، وطبيعة تشكيل الهيئة المحلية، كما وأشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية، كما وتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو تقاسم منصب الرئيس لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير، المنصب، وفئة الهيئة المحلية، وطبيعة تشكيل الهيئة المحلية، وأشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تبعاً لمتغير وفئة الهيئة المحلية، وطبيعة تشكيل الهيئة المحلية.

4. أظهرت نتائج التحليل الكيفي (المقابلات): أن أثر نظام التمثيل النسبي، وتقاسم منصب الرئيس لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة متوسطة، في حين أن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة منخفضة، وجاء أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة متوسطة.

وفي ضوء هذه النتائج فإن الباحث قدم مجموعة من التوصيات والمقترحات أهمها:

1. ضرورة إعادة النظر في نظام انتخابات الهيئات المحلية القائم على التمثيل النسبي (القائمة المغلقة)، الى نظام يراعي طبيعة ثقافة المجتمع الفلسطيني ويعزز من المشاركة ليكون أكثر عدالة وأكثر استقرار ويحقق كفاءته وفعاليته في تحقيق مستويات عالية من تطبيق الحوكمة في الهيئات المحلية.

2. ضرورة أن يلزم القانون الهيئات المحلية الفائزة بالتزكية القوائم التوافقية وخضوع القائمة للاستفتاء من قبل أصحاب حق الاقتراع بحيث بجب ان تحصل على 50% من أصحاب حق الاقتراع.
3. ضرورة انتخاب الرئيس بشكل مباشر على ان يحصل على 50%+1 من أصحاب حق الاقتراع ويكون مرشح لقائمة انتخابية.
4. دعم تطبيق أنظمة الحوكمة في الهيئات المحلية، وذلك من أجل أن تكون أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.
5. أخيرا يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، بحيث تركز هذه الأبحاث والدراسات على النظم الانتخابية واستكشاف مستويات تطبيق حوكمة الهيئات المحلية في فلسطين، وكذلك المقارنة بين الهيئات المحلية المنتخبة والهيئات التي فازت بالتزكية وتقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية وأثره على التنمية.

The Palestinian local body election system and its impact on their governance: examining the situation of "local bodies formed after the 2017 local elections in Bethlehem governorate

Prepared by: Ramzi Mustfa Dawaod Salah

Supervisor: Dr. Ramzi Odeh

This study aimed to identify the impact of governance on the Palestinian local bodies elections system. The study community consists of all the presidents and members of the municipal and village councils. It is: (352) members in (12) municipal councils and (24) village councils in the 2017 local council elections in Bethlehem governorate. The researcher combined two methods of collecting and analyzing information: Quantitative approach where the questionnaires were distributed to a sample of (190) members. The recovered number of questionnaires was (178). All are valid for statistical analysis. The second method the researcher used is the qualitative method where the researcher interviewed (15) President and members of the councils. Through the use of the descriptive approach, the data obtained were analyzed using the Social Sciences Statistical Packages Program (SPSS). Through the use of (5) dimensions of governance: (response, participation, accountability, strengthening the rule of law, transparency) The study found that:

The results of the survey sample showed that the impact of the proportional representation system of the elections of Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem governorate was the highest, as well as the impact of consensus lists of elections of Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem governorate. IT showed that the impact of sharing the position of chairman of the local authority for the elections of Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem governorate came to an average degree. It revealed that the overall degree of impact of the system of elections of Palestinian local bodies on their governance, study Case: Local authorities in Bethlehem province in 2017 came up with a high score.

The results indicated that there were statistically significant differences at the level (0.05 (≤) in the average estimates of the study sample members towards the impact of the proportional representation system of Palestinian local bodies elections on their governance in Bethlehem governorate due to the sex changer and position, Age and

scientific qualification. The results indicated that there were statistically significant differences at the level (0.05 (≤) in the average estimates of the study sample members towards the impact of consensus lists of Palestinian local bodies elections on their governance in Bethlehem governorate attributable for the sex change, position, age, scientific qualification and local body category. The results indicated that there were statistically significant differences at the level (0.05 (≤) in the average estimates of the study sample members towards the impact of sharing the position of head of the local authority for the elections of Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem governorate due to the change of sex, age and scientific qualification. The results also showed that there are statistically significant differences at the level of significance (α≤0.05) in the average estimates of the members of the sample study towards the impact of the electoral system Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem governorate depending on gender change, position, age, and scientific qualification.

The results revealed that there are no statistically significant differences at the level of significance (α≤0.05) in the average estimates of the members of the study sample towards the impact of the proportional representation system of Palestinian local bodies elections on their governance in Bethlehem governorate due to the age change. In the local authority category, the results indicated that there were no statistically significant differences at the level of significance (α≤0.05) in the average estimates of the members of the study sample towards the impact of the Palestinian local authority election system on their governance in Bethlehem governorate depending on for the sex changer, the category of the local authority, and the nature of the formation of the local body. The results also indicated that there are no statistically significant differences at the level of significance (α≤0.05) in the average estimates of the members of the study sample towards the consensus lists of elections of Palestinian local bodies on its governance in Bethlehem governorate is due to the age change, the category of the local authority, the nature of the composition of the local body. It was found that there were no statistically significant differences at the level of significance (α≤0.05) in the average estimates of the members of the study sample towards sharing a position. The president of the elections of Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem governorate is due to the variable category of the local authority, and the nature of the formation of the local authority. Finally, the results indicated that there are no statistically significant differences at the level of significance (α≤0.05) in the average estimates of the members of the study sample towards the impact of the system of elections of Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem

governorate due to the change in the category of local authority, and the nature of the formation of the local authority.

The results of the qualitative analysis (the interviews) showed that: The impact of the proportional representation system, and the sharing of the position of president for the elections of Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem governorate came to an average degree, while the impact of consensus lists of elections for Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem governorate came to a low degree, while the impact of the system of elections of Palestinian local bodies on their governance in Bethlehem governorate came to an average degree.

Upon these findings, the researcher made a series of recommendations and suggestions, the most important of which are:

The need to review the system of elections for local bodies based on proportional representation (closed list), to a system that takes into account the nature of the culture of Palestinian society and promotes participation to be fairer, more stable and achieves its efficiency and effectiveness in achieving high levels of governance application in local bodies.

The law must require local bodies that are not required to recommend consensus lists and submit the list to a referendum by the right holders of the ballot so that they must obtain 50% of the right to vote.

The president must be elected directly, with 50%+1 of the right to vote and be a candidate for an electoral list.

Support the application of governance systems in local bodies, in order to be more responsive to sustainable development requirements.

The researcher recommends further studies and research, focusing on electoral systems and exploring the levels of application of local governance in Palestine. So is the comparison between elected local bodies and those that have won the acclamation and the sharing of the position of chairman of the local authority and its impact on development.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

يعتبر موضوع نشر وتعزيز ثقافة الحكم الرشيد في الهيئات المحلية من الموضوعات المهمة والحيوية، فالهيئات المحلية تشكل إحدى الأسس المتينة لبناء الدولة، وتؤدي دورها في إطار المشاركة والإبداع والتطوير، كما أنها تلعب دوراً فاعلاً في تنمية البلاد عبر مشاركة واسعة من مختلف المواطنين وفئات المجتمع حيث تبدأ بالمشاركة في عملية انتخاب ممثلي الهيئات المحلية ضمن انتخابات حرة، ديمقراطية ترسَخ ثقافة العمل الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة وتعزيز فكرة المساءلة والمحاسبة.

فإجراء الانتخابات لم يعد مطلباً داخلياً فحسب، وإنما أصبح مطلباً دولياً، باعتباره مبدئا أساسياً من مبادئ الديمقراطية، وحقاً أصيلاً من حقوق المواطنين، حيث يوجد ثلاثة أنواع أنظمة أساسية للانتخابات متمثلة في نظام الانتخاب بالأكثرية أو نظام الأغلبية ونظام الانتخاب القائم على التمثيل النسبي والنظام الانتخابي ألمختلط القائم على الجمع بين النظامين السابقين.

وتتمتع انتخابات الهيئات المحلية بأهمية كبيرة، بحث ينتج عنها انتخاب أفراد ممثلين للمجتمع المحلي، يكون جل اهتمامهم تقديم الخدمات للمواطنين وتحقيق الخطط الاستراتيجية التنموية الهادفة إلى البناء والتقدم والرقم، وفي المجتمع الفلسطيني تلعب العشائرية دوراً مهماً في اعتماد المرشحين وتوصيلهم للمجالس البلدية.

وتبرز ضرورة وجود الهيئات الحلية من دورها الفعال والملموس اتجاه أفراد المجتمع من خلال الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات لهم، مما ينعكس على حياتهم، وحيث يتمثل الدور الرئيس لها في العمل على تحقيق أهداف الدولة والمجتمع بما يتوافق واستثمار منهج الحوكمة من حيث الوسائل والأساليب المتبعة، وكذلك من حيث نوعية الخدمات والهدف المراد تحقيقه.

وتشكل البلديات حلقة الوصل بين المواطن والسلطة التنفيذية المركزية، كما وتلعب دور الوسيط بينهما، وبسبب خضوع تلك البلديات في فلسطين للاحتلال والتهميش لفترات طويلة، مما أدى إلى غياب

البرامج التنموية الحقيقية ذات البعد الشمولي والمستدام، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع المحلي الفلسطيني (العصار، 2015، ص4).

فالهيئات الهيئة المحلية تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في التنمية الشاملة تتميز بعلاقتها بالنظم السياسية، وبأنها قريبة من المواطن ونابعة من بيئته، وقد وضعت بهدف إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ومع حتميات التغيير المتسارعة وجب على الدولة القيام بتطوير وإصلاح الهيئات المحلية وترشيدها عن طريق تفعيل آليات الحوكمة وفقا للنصوص القانونية ومختلف التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها فلسطين (أفالو وشرفي، 2013، ص8).

وغدت الهيئات المحلية من خلال الأعمال الخدماتية التي تقدمها عبر زيادتها كماً ونوعاً تحتاج إلى تقييم الأداء من أجل التطوير والتحديث وتصحيح الأخطاء التي هي من متطلبات التنمية، فالحوكمة الجيدة تعد من المداخل المهمة في تقييم الأداء، كفكرة ومضمون تهدف إلى التنمية المستدامة ومكافحة الفساد وذلك من خلال تطبيق مجموعة من المعايير أو كما يسميها البعض المبادئ التي تتمثل في المشاركة والمساءلة والشفافية وتعزيز دور القانون والكفاءة والفعالية وغيرها من المعايير (الداعور، 2008، ص64).

وبذلك تعتبر الحوكمة نظام يتم بموجبه ادارة المؤسسة والرقابة عليها وتحديد العلاقات والصلاحيات من خلال هيكل تنظيمي واضح للمهام والمسؤوليات، في إطار مجموعة من القواعد والاجراءات والنظم والقوانين التي تنظم سير العمل في تلك المؤسسة، كما يوضح هذا النظام أي (الحوكمة) آلية اتخاذ القرار من خلال مشاركة كافة الاطراف اصحاب المصلحة.

وقد بلغ عدد الهيئات المحلية التوافقية خلال دورة الانتخابات المحلية للعام 2017، (19) هيئة محلية في محافظة بيت لحم، في حين أن عدد الهيئات المحلية المنتخبة بلغ (8) هيئات محلية، لاحظ الباحث من خلال عمله كمستشار لمحافظ بيت لحم لشؤون الهيئات المحلية، انه وبالرغم من الاتفاق بين أعضاء الهيئات المحلية المنتخبة حول تقاسم منصب الرئيس بين القوائم المنتخبة، إلا أنه لم يتم تطبيق ما تم الاتفاق عليه بين هذا القوائم وقد يعود ذلك إلى العديد من الاسباب لعل منها تراجع الدافع لمن استحق الولاية الثانية ضمن الدورة الانتخابية في تولي هذا المنصب، وفي بعض الحلات الاخرى مورست ضغوطات عليه من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عدم وجود نصوص قانونية واضحة تقر هذا النوع من التقاسم في رئاسة الهيئات المحلية يضع تطبيقه تحت رغبة من متولى الرئاسة أولاً، فهو

الرئيس من الناحية القانونية أمام وزارة الحكم المحلي والجهات الأخرى كالمحاكم وغيرها، مما يوجد صعوبة في تطبيق هذا النوع من إدارة الهيئات المحلية على الأقل في الوقت الحالي.

كما وأظهرت العديد من الدراسات وجود قصور في تطبيقات الحكومة في الهيئات المحلية، وأشارت حيرة في دراستها (2018) عن محاولة الهيئات المحلية تطبيق أليات ترسيخ الحوكمة تدريجياً لمواجهة الفساد، وتكريس النزاهة والشفافية واعتبار القانون مرجعية للقيام بأعمالها، كما أشار نزار (2018) في دراسته إلى سعي الهيئات المحلية النهوض من خلال تطبيقها لمبادئ الحوكمة الرشيدة، على خلاف ذلك تظهر دراسة الأقرع (2017) أن هناك أثر ايجابي لتطبيق معايير الحوكمة على الهيئات المحلية، وأشار الداعور (2008) أن تطبيق الهيئات المحلية للحوكمة كان متوسطا، وبذلك تأتي هذه الدراسة للكشف عن العلاقة بين النظم الانتخابية وانخفاض مستويات الحوكمة فيها، وذلك من خلال دراسة الواقع الحالي للهيئات المحلية وبيئتها المتغيرة التي تملي عليها أن تعتمد التغيير والتطوير في مجالات شتى من أجل رفع كفاءتها وفاعليتها من خلال تطبيق معايير الحوكمة،

ولكي تتمكن الهيئات المحلية الفلسطينية من القيام بدورها بفعالية، تشرف وزارة الحكم المحلي عليها، وتعطيها اهتماما متزايدا لتمكينها وتعزيز مقومات الحكم الرشيد، وتسعى الوزارة لتحديد الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك، من خلال تبني تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تمثل أحد أهم متطلبات تحقيق التنمية في جميع المجتمعات والدول النامية التي أصبحت بحاجة ماسة لإحداث إصلاحات عديدة في بنيتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، وفي ضوء ذلك تأتي هذه الدراسة لاستكشاف نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمة هذه الهيئات كدراسة حالة مطبقة على الهيئات المحلية المشكلة بعد انتخابات الهيئات المحلية عام 2017 في محافظة بيت لحم.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن للهيئات المحلية دوراً مهاماً في حياة المواطنين اليومية، وتمس بشكل مباشر مصالحهم، وهي تعتبر الحكومة المحلية، ولذلك لا بد أن يكون النظام الانتخابي يعبر عن تطلعات المواطنين، ويؤدي إلى انتخاب هيئة محلية تعبر عن المجتمع المحلي وتطلعاته في المشاركة والتنمية وتقديم أفضل الخدمات.

فقد أثارت نتائج الانتخابات المحلية الفلسطينية الأخيرة والتي عقدت في ايار وتموز من العام 2017 الكثير من التساؤلات الهامة وخاصة تلك المتعلقة بأسباب التدني النسبي في مستويات التصويت، والارتفاع النسبي في نسبة الهيئات المحلية التي لجأت إلى استخدام أسلوب القوائم التوافقية (التزكية)

في ترشيح ممثليها، تحديداً عند المقارنة بالانتخابات المحلية الفلسطينية الأولى والتي أجريت في العام 2005/2004، هذا بالإضافة إلى عزوف عشرات الهيئات المحلية عن تقديم أي قوائم انتخابية في الانتخابات الأخيرة، هذا بالإضافة إلى حالة التداخل ما بين العائلي والحزبي ومدى توفر بيئة انتخابية محفزة.

وتتناول هذه الدراسة النظام الانتخابي الفلسطيني للهيئات المحلية وأثره على حوكمتها من خلال تطبيق بعض معايير ومبادئ الحوكمة والاجابة على بعض الأسئلة والتي تأتي في ثلاثة محاور وهي أثر النظام الانتخابي التمثيل النسبي على حوكمة الهيئات المحلية، وأثر القوائم التوافقية (التزكية) على حوكمتها، وأثر تقاسم منصب الرئيس على حوكمتها، وذلك لبحث أثر النظام الانتخابي الفلسطيني على حوكمة الهيئات المحلية والوصول إلى قانون انتخابي فلسطيني، يعالج بعض السلبيات والنقص ويساهم في تعزيز التنمية.

3.1 أسئلة الدراسة:

التساؤل الرئيسي: ما أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، دراسة حالة: الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017م؟

وقد اعتمدت الدراسة في تحديد أبعاد نظام انتخابات الهيئات المحلية على ثلاثة أبعاد رئيسة وهي نظام التمثيل النسبي، والقوائم التوافقية، وتقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية، لذلك تفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟
2. ما أثر القوائم التوافقية (التزكية) لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟
3. ما أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟
4. هل يوجد اختلاف في متوسطات تقدير أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها باختلاف المتغيرات الديمغرافية (الجنس، طبيعة العمل، العمر، المؤهل العلمي، فئة الهيئة المحلية، طبيعة تشكيل الهيئة المحلية).

4.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في جانبين: الأول نظري، والآخر تطبيقي.

أولاً: الأهمية النظرية:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لمفهومي النظم الانتخابية والحوكمة في الهيئات المحلية، والذي أصبح واسع الانتشار مع كثرة تقيد تطبيقه في ظل الأزمات السياسية الداخلية التي تمر بها فلسطين ومنها الأزمة السياسية التي عقبت الانتخابات المحلية والتشريعية عام 2005-2006 بانتهاج الدراسة لمنهج علمي يقدم مادة علمية، تخدم كافة الهيئات المحلية بكافة أشكالها وأنواعها في تطبيق نظم انتخابية تكفل مشاركة واسعة لكافة أشكال الطيف السياسي الفلسطيني، حيث أنها في حدود معرفة الباحث تتناول موضوعاً حديثاً لم يسبق أن تناولته الأدبيات الخاصة بالنظم الانتخابية في الهيئات المحلية وأثرها على الحوكمة إلا على نطاق محدود نسبياً، كما وتسعى إلى تعزيز المعرفة العلمية وإثراء المكتبة الأدبية بأبحاث نوعية تخدم الباحثين والدارسين والمهتمين بمثل هذه الدراسات على المستوى المحلي والعربي والدولي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية في مساعدة وزارة الحكم المحلي والسلطة التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية للوصول الى النظام الانتخابي الأمثل للهيئات المحلية، كذلك مساعدة وزارة الحكم المحلي والمجالس المحلية وموظفيها في تقييم الأداء بالاعتماد على نتائج وتوصيات هذا البحث، وتوّفر دراسة علمية عملية حول أثر نظام انتخاب الهيئات المحلية على حوكمتها، وهذه الدراسة مهمة في تطوير العمل الإداري في الهيئات المحلية وتنمية مواردها ألبشرية، كما تشجع الباحثين على مزيد من البحث في أثر النظم الانتخابية على الحوكمة في الهيئات والبلديات والمؤسسات العاملة في فلسطين.

5.1 دوافع الدراسة:

تأتي هذه الدراسة انطلاقاً من الدوافع الآتية:

1. واجهة الهيئات المحلية تحدياً كبيراً في تطبيق معايير الحوكمة، خاصة في الأنظمة ألإدارية وضرورة تحويلها من أنظمة قائمة على أساس العلاقات إلى أنظمة قائمة على أساس القوانين ومبادئ الحوكمة.
2. حداثة ونوعية الدراسة حيث لم يسبق أن تم إجراء دراسات على حد معرفة الباحث أن تناولت النظم الانتخابية في الهيئات المحلية الفلسطينية وأثرها على حكومة تلك الهيئات.
3. ظاهرة القوائم التوافقية (التزكية) وظاهرة تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية وأثرها السلبي على استقرار الهيئة المحلية وأدائها وقدرتها على تحقيق احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي
4. تعد التجربة الشخصية للباحث كونه كان عضو أمنتخب في هيئة محلية لمدت سبع سنوات ونصف منها رئيس مجلس بلدي لمدة 5 سنوات ونصف، وكمستشار لمحافظ محافظة بيت لحم للهيئات المحلية الدافع الأقوى لإجراء هذه الدراسة.

6.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على النظم الانتخابية في الهيئات المحلية الفلسطينية وأثرها على حوكمة هذه الهيئات وهذا قد يكون له انعكاس إيجابي على أداء الهيئات المحلية والخدمات التي تقدمها للمواطنين ومن أجل تحقيق تلك الغاية تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم.
2. الكشف عن أثر القوائم التوافقية (التزكية) لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم.
3. معرفة أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم.
4. الكشف عن الاختلافات في متوسطات تقدير أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها باختلاف المتغيرات الديمغرافية (الجنس، طبيعة العمل، العمر، المؤهل العلمي، فئة الهيئة المحلية، طبيعة تشكيل الهيئة المحلية).

7.1 فرضيات الدراسة

استناداً إلى أسئلة الدراسة فإن فرضيات الدراسة الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المنصب.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية.

8.1 متغيرات الدراسة

سيتم توضيحها في الفصل الثالث من الدراسة.

9.1 حدود الدراسة

تشتمل هذه الدّراسة على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: يتحدد موضوع الدّراسة بدراسة أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها.

الحدود المكانية: تتمثل حدود الدراسة المكانية في الهيئات المحلية المشكلة بعد انتخابات الهيئات المحلية عام 2017 في محافظة بيت لحم.

الحدود البشرية: ستقتصر هذه الدراسة على كل من رؤساء المجالس المحلية وأعضائها في محافظة بيت لحم.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة الحالية منذ تاريخ عقد الانتخابات المحلية الأخيرة في آيار وتموز من العام 2017.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: الهيئات المحلية

1.1.2 الهيئات المحلية:

تحتل الهيئات المحلية مركزاً هاماً في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في التنمية، وتتميز بأنها إدارة قريبة من المواطنين، نابعة من صميم الشعب، والإدارة هي بمثابة حياه تنقل مشكلات المجتمع وحاجاته من جانب، وتعيد إلى هذا المجتمع حل هذه المشكلات وأساليب الوفاء بالحاجات من جانب آخر (حامدة، 2009، ص12).

ويعرفها المفكر جورج بلير: بأنها منظمة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة، بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة أو حكومية معينة مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية وفعلية لجني جزء على الأقل من إيراداتها (حيرة، 2018، ص34).

ويرى أفالو وشرفي (2013، ص38) أن الهيئة المحلية عبارة عن عملية تقوم على توزيع الوظائف الإدارية من السلطة المخولة بذلك (المركزية) في العاصمة إلى هيئات محلية عبر التراب الوطني، وبالتالي فنظامها نظام إداري ويتمتع بالاستقلالية ولا مركزي يقوم بمنح الوحدات الإدارية المحلية الإشراف والرقابة على أداء وظائفها ومهامها.

وتعرف الهيئة المحلية بأنها وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين، كما تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي، تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، ويتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء، وينتخب رئيسه وأعضائه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات (منصور، 2015، ص36).

وعلى المستوى العام للدول تعد المجالس البلدية من أهم الوسائل التنظيمية المستخدمة في تحقيق أهداف التنمية وإدارة تنفيذها، لهذا عملت حكومات كثيرة على دعم وتعزيز المجالس البلدية من خلال تبني أسلوب ومنهج الإدارة المحلية الذي يرتكز ويقوم على أساس اللامركزية الإدارية لإدارة

المرافق؛ إذ إن النظر والتعامل مع المجالس البلدية باعتبارها شخصية معنوية مستقلة لإدارة المرافق العامة في الدولة يرفع من كفاءتها الإدارية، ومن ثم تحقق الأهداف المنشودة منها (الخلايلة، 2009، ص41).

وينظر إلى المجالس البلدية على أنها تعزيز للتنمية السياسة والإدارية والتي تتأتى بالممارسة الديمقراطية وتمتينها، وتعد الإدارة المحلية المتمثلة بالمجالس المحلية شكلاً من أشكال اللامركزية الإدارية (أبو فارس والخرابشة، 2010، ص34).

2.1.2 مقومات الهيئات المحلية:

ترتكز الإدارة المحلية كأحد الأساليب الفنية الحديثة في التنظيم الإداري لتوزيع النشاطات العامة بين مختلف الأجهزة المركزية والهيئات المحلية بالدولة على مجموعة من المقومات وهي (ورشاني، 2015، ص39- 40):

1. وحدات إدارية مستقلة تمثل مصالح محلية متميزة عن المصالح القومية: يتركز نظام الإدارة المحلية بالدرجة الأولى على وجود وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نطاق جغرافي معين من أقاليم الدولة، وهذه الوحدات تعتبر مستقلة عن أشخاص منشئيها، وممثليها وابرازها بهذا الشكل القانوني الموحد هو حل للإشكالات الناجمة عن قيامها بنشاطاتها، واعتبرت تلك النشاطات، وكأنها صادرة عن هذا الشخص الذي اعتبر أهلاً للالتزام، وأصبح قادراً على مباشرة التصرفات القانونية، بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزامات، وهذا الأمر تتبعه استقلالية الأشخاص المعنوية، بما يسمح لها القيام باختصاصاتها.
2. قيام مجالس محلية منتخبة: جوهر الإدارة المحلية هو أن يعهد إلى أبناء الوحدة الإدارية بأن ينتجوا حاجاتهم المحلية بأنفسهم، فلا يكفي أن يعترف المشرع بأن ثمة مصالح محلية متميزة، وانما يجب أن يشرفوا على هذه المصالح المحلية التي تهمهم بأنفسهم، ولما كان من المستحيل على جميع أبناء الأقاليم أو البلدة، أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة، فان الانتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن إدارة الشخص المعنوي العام الإقليمي.
3. استقلال المجالس المحلية: إن نظام الإدارة المحلية لا يلغي وجود السلطات المركزية في الدولة التي تبقى مسؤولة عن مباشرة النشاطات الحيوية، وذات الخطورة التي يتعدى أثرها الأقاليم إلى سائر أنحاء الدولة وتبقى رقيبة على حماية المصلحة العامة للدولة وشعبها، لذلك من حقها أن

تتأكد أن صفة المجالس تسير نحو اتجاه لا يتعارض مع المصلحة العامة من جهة، وفي نظام السياسية العامة للدولة من جهة أخرى، فاستقلال الهيئات المحلية هو استقلال أصيل مستمد من القانون، إلا أنه ليس مطلقا، فممارسة الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية هو ما يسمى بالرقابة الإدارية.

3.1.2 أقسام الهيئات المحلية في فلسطين:

تنقسم الهيئات المحلية حسب نوعها إلى نوعين هما (أبو عش وآخرون، 2019، ص7-8):

1. مجالس قروية: يخصص لها 9 مقاعد.
2. المجالس البلدية، وتنقسم هذه المجالس إلى ثلاث فئات مبنية على عدد السكان وهي:

1- مجلس بلدي (**A**): يخصص له 15 مقعداً، وهذه الهيئات محصورة بعواصم المحافظات (المدن الرئيسية في المحافظات).

2- مجلس بلدي (**B**): يخصص له 13 مقعداً، وتشمل هذه المجالس البلدية التي يتجاوز عدد سكانها خمس عشرة ألف نسمة، مع وجود بعض الاستثناءات بقرار من وزير الحكم المحلي.

3- مجلس بلدي (**G**)، ويخصص لها 11 مقعداً، وتشمل المجالس البلدية التي يقل عدد سكانها عن خمس عشرة ألف نسمة مع وجود بعض الاستثناءات بقرار من وزير الحكم المحلي

4- مجلس بلدي ((**D** وهي المجالس التي تم ترفيعها من مجلس قروي الى بلدية ويكون عدد سكانها لغاية خمس الاف نسمة

كما صنف القانون الفلسطيني البلديات وفقاً لمعايير عدد السكان كالتالي (سالم، 2012، ص66):

1. بلدية (**A**) وتشمل المدن التي تعتبر مركزاً للمحافظات الفلسطينية.
2. بلدية (**B**) وتشمل البلديات التي كانت قائمة قبل استلام السلطة لصلاحياتها، وكذلك البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من (15000) نسمة.
3. بلدية (**C**) وتشمل البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أقل من (15000) وأكثر من (5000) نسمة.
4. بلدية (**D**) وتشمل البلديات التي يبلغ عدد سكانها دون (5000) نسمة.

4.1.2 الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية:

تقدم الهيئات المحلية مجموعة من الخدمات للجمهور وفيما يلي هذه الخدمات وفقاً لتقسيمات وتصنيفات البلديات (أمان، 2012، ص4):

1. الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية المصنفة **(A)**: تقدم هذه البلديات للمواطنين خدماتها مثل خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والصحة العامة والبيئة وشق الطرق وتعبيدها وصيانتها وإنارتها بالإضافة إلى إعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية و كذلك تنظيم جميع عمليات البناء والأسواق والحرف والصناعات كما أنها تقوم بصيانة أسوار المقابر ومداخلها وإعادة تأهيلها وتساهم في إنشاء الملاعب والحدائق العامة والمنتزهات، كما تقوم البلدية سنوياً وقبيل موسم الأمطار بجميع أعمال الصيانة المطلوبة للمناهل ومصائد مياه الأمطار في الشوارع وتنظيفها لضمان تصريف مياه الأمطار بدون أي معوقات يضمن سرعة التخلص منها وعدم تجمعها أو تسريبها لمنازل المواطنين ذات المناسيب المنخفضة عن الشوارع خاصة في أوقات الذروة والأمطار الغزيرة، كما وتحظى قضايا الصحة والبيئة باهتمام متزايد لدى هذه الهيئات وتعتبر دائرة الصحة والبيئة من أهم الدوائر وتقوم البلديات بجمع النفايات الصلبة ومخلفات البناء والأتربة من الشوارع الفرعية والأسواق العامة، إضافة إلى خدمة جمع النفايات الصلبة فإن هذه الدائرة تقدم خدمات التشجير وإنشاء الحدائق العامة وفحص الأغذية والذبائح ومراقبتها في المسلخ وتنظيف شاطئ البحر وتجميله وفحص مياهها بالإضافة إلى خدمات التثقيف والتوعية الصحية والوعي المجتمعي ومكافحة الحشرات والبعوض والقوارض، كما تقوم هذه البلديات عبر دائرة الجباية بتصدير الفواتير الخاصة بمستحقات البلديات على المواطنين ومتابعة تحصيل هذه الأموال من المواطنين، ويمتد دور هذه الهيئات ليشمل إنشاء المكتبات العامة والمدارس والأندية الثقافية و الرياضية والاجتماعية ، و تقدم البلدية خدمة إدارة النفايات الصلبة وإنشاء المقابر.
2. الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية المصنفة **(B)**: تقدم هذه البلديات مجموعة من الخدمات للمواطنين مثل خدمات المياه والصرف الصحي عبر قسم المياه والصرف الصحي بالإضافة إلى حفر آبار مياه جديدة استجابة للارتفاع في عدد السكان وما يقابله من ارتفاع في كميات المياه المستهلكة كما تقوم البلديات بتأسيس شبكات حديثة للمياه بالإضافة إلى توسعة الشبكات القديمة

لتغطي جميع مناطق نفوذ البلدية كما تقوم البلديات بتقديم خدمات تحلية المياه عبر إنشاء محطات تحلية المياه لتصبح صالحة للشرب، كما تقوم هذه البلديات بتقديم خدمات الصرف الصحي وتعنى هذه البلديات بتطوير شبكات تصريف مياه الأمطار في هذه المناطق لتصل إلى جميع مناطق النفوذ وتشرف البلديات على تقديم خدمات النفايات الصلبة بجانب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتي تعمل في تلك المنطقة بسبب انتشار المخيمات الفلسطينية على جزء كبير من مناطق نفوذ هذه الهيئات المحلية ، وتقوم سيارات جمع النفايات التابعة لهذه الهيئات بالتنسيق مع وكالة الغوث بنقل هذه الكميات إلى مكب النفايات، وتقدم الهيئات المحلية خدمات مهمة مثل إعداد المخططات الهيكلية والتنظيمية والتفصيلية للمدن حيث تحرص على تطوير مناطق النفوذ وتنظيمها ما بين عمرانية وصناعية وزراعية وسياحية والمحافظة على التراث كما تقوم بتنظيم الأسواق والطرقات وإعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية للسنوات المقبلة وتحديد المرافق والخدمات الخضراء والقضاء على ظاهرة المباني العشوائية، كما تقوم هذه البلديات عبر دائرة الجباية بتصدير الفواتير الخاصة بمستحقات البلديات على المواطنين ومتابعة تحصيل هذه الأموال من المواطنين(أمان، 2012، ص5).

3. الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية المصنفة **(C)**: تتوزع مناطق نفوذ هذه البلديات بين المناطق الزراعية والمناطق السكنية والمناطق الخضراء والمناطق الصناعية وتقدم هذه البلديات خدمات متعددة للمواطنين تتضمن تخطيط وفتح الشوارع وتعبيدها ورصفها وصيانتها ومراقبة إنشاء الأبنية الجديدة وتطوير المخططات الهيكلية والتفصيلية وتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب وتحديد أسعار المياه

ومراقبتها صحياً بالإضافة إلى إنشاء المكتبات العامة والمدارس والأندية الثقافية والرياضية والاجتماعية وتقدم البلدية خدمات تتعلق بالسوق المركزي وجمع النفايات الصلبة وإنشاء المقابر وحماية الأراضي الزراعية المنتشرة في المنطقة، حيث تنفذ البلديات عدد كبير من المشاريع التي تهدف إلى تحسين خدمات المياه في مناطقها مثل مشاريع إنشاء خزانات المياه المعلقة (مرتفع) وتحدي شبكات المياه القديمة لتوسيعها وزيادة مساحة التغطية لكافة نفوذ هذه البلديات حيث لازال جزء من نفوذ هذه البلديات غير موصول بشكات المياه والصرف الصحي.

4. الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية المصنفة **(D)**: وتقوم هذه البلديات بتقديم الخدمات اليومية للسكان من توفير المياه والنظافة وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل والجباية من المواطنين

لمستحقات الهيئات المحلية وحفر الآبار وإنشاء شبكات المياه وتوسيع الشبكات وصيانة الشبكة من خلال تجديد الخطوط وتركيب عدادات ومحابس حديثة للمواطنين بالإضافة إلى تركيب مضخات قوية على الآبار بالإضافة إلى خدمات جمع النفايات الصلبة وإنشاء المكتبات والمراكز الثقافية وتقديم الدعم والإرشاد للمواطنين في قضايا ذات علاقة بطبيعة السكان، وتخلو معظم هذه الهيئات من أسواق مركزية حيث تعتبر هذه المناطق في الغالب مناطق ريف وتمتاز بعدد سكان قليل مقارنة بباقي المناطق المجاورة (أمان، 2012، ص5).

ولهذا تسعى هيئات الحكم المحلي الى تقديم الخدمات للمواطنين حسب الامكانيات المتوفرة لديها سواء البشرية والمادية، لكن نتيجة ارتفاع عدد السكان وازدياد احتياجاتهم والتغيرات التكنولوجية الحديثة، وعدم مقدرة بعض الهيئات المحلية على تلبية متطلبات المواطنين وعدم القدرة على مواكبة التحديات الراهنة، سعت وزارة الحكم المحلي الى دمج بعض الهيئات المحلية لتقليص عدد الهيئات المحلية وتقليل التكاليف التي تحتاجها الهيئة المحلية من بوابة العمل المشترك والبلديات المشتركة، إسهاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من ناحية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن من ناحية اخرى، ومن مبدأ إصلاح الهيئات المحلية واعادة هيكلتها لتستطيع القيام بأعمالها، لكن لم تنجح عملية الدمج الا بعدد بسيط من الهيئات المحلية بالرغم من اهمية عملية الدمج والفوائد التي قد تعود على الهيئات المحلية والمواطنين (حداد، 2020).

5.1.2 المعيقات التي تواجه الهيئات المحلية:

تواجه الهيئات المحلية مجموعة من المعيقات التي تؤثر على عملها، والتي من أبرزها ما يلي (أمان، 2017، ص11):

1. عدم تحديث قانون الهيئات المحلية ومواكبته للتطورات الحاصلة في الأنظمة السياسية والهيئات المحلية في العالم، بالإضافة إلى عدم استكمال استصدار بعض الأنظمة واللوائح المنصوص عليها في قانون الهيئات المحلية. (يمكن الإشارة الى الخطة الاستراتيجية لتطوير الحكم المحلي من إعداد وزارة الحكم المحلي حيث تشير الوثيقة الى تحديث قانون الهيئات المحلية واستكمال الأنظمة واللوائح).
2. تداخل المهام والصلاحيات بين الهيئات المحلية وبين مؤسسات عامة أخرى تابعة للسلطة التنفيذية مثل الدفاع المدني، والمحافظين، ووزارة الاقتصاد.

3. شح الموارد المالية المتأتية من الضرائب، والرسوم المنصوص عليها قانوناً، وعدم تحويل وزارة المالية لمستحقات الهيئات المحلية في وقتها.
4. ضعف مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة في أعمال الهيئات المحلية بشكل عام.
5. ضعف الإعلام المحلي المساند لأعمال الهيئات المحلية.
6. اختناق محاكم البلديات، وعدم سيطرة الأمن والشرطة على كافة المناطق الفلسطينية التي تضم هيئات محلية، بالإضافة الى ضعف سيادة القانون وغيرها من المعيقات.
7. عدم اجراء الانتخابات بشكل دوري.
8. شدة التأثير والاستقطاب السياسي في عملية الانتخابات.

6.1.2 الإطار القانوني للهيئات المحلية في فلسطين:

يستند نظام الحكم المحلي في فلسطين إلى إطار قانوني حديث، بالرغم من وجود كثير من العوامل السياسية والقانونية والإدارية الموروثة عن الحكومات والسلطات التي تعاقبت على فلسطين. حيث صدر في ظل السلطة الفلسطينية قانون الهيئات المحلية عام 1997م ويحمل الرقم (1) وكاد أن يكون هذا القانون نسخة مكررة عن قانون البلديات الأردني رقم (29) عام 1955م، لأنه صدر بدون دراسة للوضع وحالة الحكم المحلي في فلسطين فقانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997م هو الإطار القانوني لتنظيم عمل الهيئات المحلية الفلسطينية، حيث يحدد طبيعة عمل الهيئات المحلية وعلاقتها مع وزارة الحكم المحلي.

بالإضافة إلى قانون رقم (1) لسنة 1997م هناك– أيضا – القانون رقم (5) لسنة 1996م، الذي حدد ونظم عملية انتخاب أعضاء ورؤساء الهيئات المحلية، كما حدد فترة مهام مجلس الهيئة المحلية ورئيسها لمدة أربع سنوات، وحدد الشروط الواجب توفرها فيهم، كما نظم عملية التصويت والترشيح والتزوير، وتطرق إلى المخالفات والإجراءات القانونية للقضاء فيها. وهو حدث مهم في تاريخ الحكم المحلي الفلسطيني الذي طالما تعطلت فيه العملية الديمقراطية منذ آخر انتخابات عام 1976م. يوجد– أيضاً– قضايا أثرت في الإطار القانوني للهيئات المحلية الفلسطينية، وهي الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، والتي قسمت الأراضي الفلسطينية إلى مناطق غير متواصلة جغرافيا، بالإضافة إلى عدم تجانس ووحدة الإجراءات الإدارية المطبقة في كل منها، حيث مناطق (أ، ب، ج)، ناهيك عن

المعيقات التي مازالت تمارسها السلطات الإسرائيلية على عمل الهيئات المحلية الفلسطينية (جودة، 2015، ص117).

وقد اعتمد قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته نظام التمثيل النسبي (القوائم الانتخابية)، حيث جاء هذا القانون في مادة رقم (74) فقد عالجت مختلف جوانب العملية الانتخابية وما يرتبط بها، وحددت الجهة المسؤولة عن إدارة الانتخابات، وأصحاب حق التسجيل في سجل الناخبين، وأصحاب حق الترشح وآلية وشروط الترشح، وتنظيم الدعاية الانتخابية، وآلية الاقتراع والحالات الخاصة في الاقتراع، وآلية فرز الأصوات وإعلان النتائج، وتوزيع المقاعد، والطعن في النتائج، والجرائم الانتخابية وعقوبتها، وغير ذلك من تفاصيل تخص العملية الانتخابية، إضافة إلى التعديلات الملحقة بالقانون،

ومن أبرز محتويات قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته نظام التمثيل النسبي (القوائم الانتخابية المغلقة) ما يلي:

1. اعتبار لجنة الانتخابات المركزية الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسؤولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها.
2. أن تجري الانتخابات المحلية في جميع المجالس المحلية في يوم واحد كل أربع سنوات بقرار يصدر من مجلس الوزراء.
3. للجنة الانتخابات المركزية أن تطلب تأجيل موعد الانتخابات في مجلس أو أكثر من المجالس المحلية لمدى لا تزيد عن أربع أسابيع، إذا اقتضت ذلك الضرورات الفنية وسلامة الانتخابات على أن يصدر قرار التأجيل عن مجلس الوزراء.
4. تجري الانتخابات بصورة حرة ومباشرة وسرية وشخصية ولا يجوز التصويت بالوكالة.
5. تعد لجنة الانتخابات المركزية سجلات الناخبين النهائية قبل مدة لا تقل عن ستين يوماً ولا تزد عن تسعين يوماً في كل الدوائر الانتخابية التي ستجري فيها الانتخابات.
6. تنشر لجنة الانتخابات المركزية سجل الناخبين في مكان يسهل الاطلاع عليه في نفس الدائرة الانتخابية، ويحق لأي شخص أن يقدم اعتراضاً يطلب فيه إدراج اسمه إذا لم يكن مدرجا أو شطب اسم غيره إذا كان مدرجاً فيه بغير حق، أو تصحيح بياناته إذا ورد فيها خطأ.
7. وفيما يتعلق بالترشح وتسجيل القوائم يتم الترشيح ضمن قوائم انتخابية على أساس التمثيل النسبي، وتعتبر قائمة المرشحين مغلقة، وتكون أسماء المرشحين فيها مرتبة حسب أولوية كل مرشح، ويتم

تسجيل القوائم التي ترغب في المشاركة في الانتخابات لدى لجنة الانتخابات المركزية، وفق الأنظمة والإجراءات

8. يصدر عن الرئيس قبل البدء بإجراءات الترشيح مرسوم يحدد الكوته المسيحية وفق التركيبة السكانية في عدد من المدن والبلدات التي يسكنها مواطنين مسيحيين وفي محافظة بيت لحم يوجد ثلاث بلديات وهي: 1- بلدية بيت لحم 8 أعضاء مسيحيين و7 مسلمين
   1. -بلدية بيت ساحور 10 أعضاء مسيحيين و3مسلمين
   2. -بلدية بيت جالا 10 أعضاء مسيحيين و3 مسلمين (الوقائع الفلسطينية، 2019).

وفي العام 2017 صدر قرار بقانون رقم (2) لسنة 2017م، بشأن تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005م وتعديلاته، كان منها أن يشار إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005م وتعديلاته لغايات إجراء هذا التعديل بالقانون الأصلي، ويعد تعريف المحكمة المختصة والوارد في المادة (1) من التعريفات في القانون الأصلي ليصبح على النحو الآتي: المحكمة المختصة هي: محكمة قضايا انتخاب الهيئات المحلية المشكلة بموجب هذا القرار بقانون، كما جاء في تعديلاته أن تشكل المحكمة المختصة بموجب مرسوم رئاسي بناء على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى وتتألف من رئيس من قضاء المحكمة العليا، وأربعة عشر عضوا من قضاء الاستئناف والبداية، وأن تشكل المحكمة المختصة بموجب مرسوم رئاسي بناء على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى وتتألف من رئيس من قضاء المحكمة العليا، وأربعة عشر عضوا من قضاء الاستئناف والبداية، كذلك جاء في أبرز تعديلاته، أنه يلغي نص المادة (13) من القانون الأصلي ويحل محله النص الآتي: "تكون قرارات لجنة الانتخابات المركزية قابلة للاستئناف أمام المحكمة خلال خمسة أيام من تاريخ صدورها، وتصدر المحكمة قرارها في الاستئناف خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه، ويكون قرارها في ذلك نهائياً"، (الوقائع الفلسطينية، 2019).

وقد خلصت معظم الدراسات في هذا المحور، إلى أن الإطار القانوني الخاص بالهيئات المحلية بحاجة إلى تحديث من قبل الجهات المختصة، وأبرزها (أمان، 2020، ص8):

- فض التداخل في الصلاحيات والاختصاصات بين الهيئات المحلية والوزارات ذات الاختصاص، وخاصة في مجال منح التراخيص والحرف والصناعات.

- تعزيز مبادئ الشفافية في الهيئات المحلية من خلال العمل على وضع إجراءات واضحة فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات في المجالس المحلية من قبل الجمهور.
- تعزيز نظم المساءلة في الهيئات المحلية من خلال إنشاء وحدات خاصة للشكاوى في الهيئات المحلية وتحديد الإجراءات المتعلقة بالشكاوى في إطار نظام خاص بذلك، وتفعيل أدوات المساءلة المجتمعية تجاه الهيئات المحلية.
- اقتراح سياسات مالية أكثر فاعلية لتحسين إيرادات الهيئات المحلية، ومساعدتها على أخذ دورها في التنمية الاقتصادية، مثل أن يتم إيداع الأموال التي تحّصل للبلديات، في حساب خاص منفصل عن حساب خزينة الدولة، ليتم تحويله تلقائياً للبلديات وبشكل دوري ومنتظم.
- سن تشريعات خاصة بحماية الصحفيين وحقهم في الاطلاع والحصول على المعلومات، وتعزيز دورهم في الإعلامي الاستقصائي والرقابة المجتمعية على أعمال الهيئات المحلية.
- تعديل قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية، لينص على تحديد سقف للدعاية الانتخابية لتحقيق المساواة أمام المترشحين، وكذلك نشر التقارير المالية المدققة حول تمويل ومصادر الحملة الدعائية للمرشحين.

2.2 المبحث الثاني: الحوكمة

يرجع ظهور مفهوم الحكم الصالح للمرة الأولى الى عام 1989 ضمن تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، ولقد أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي لهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، ولقد تميزت الوثائق والمنشورات التي أصدرتها الهيئات المانحة منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين بالجرأة لمناداتها بضرورة اصلاح نظام الحكم في البلدان المتخلفة، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الانسان كمكونات أساسية للحوكمة الجيدة في هذه البلدان (مختار، 2019، ص8)

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيرى الحوكمة على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية إدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والتفاوض حول خلافاتهم (أفالو وشرفي، 2013، ص22).

والحوكمة تعني النظام العام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول عن التصرفات الادارية والمالية غير الصحيحة، مع تحميل المسؤولية لكل من الحق ضرر بالمصلحة العامة (غادر، 2012، ص12).

ويرى بركة (2012، ص89) بأنه ذلك النظام الذي يهدف إلى ضبط العمل داخل المؤسسة وتوجيهه نحو إنجاز أعمال المؤسسة بدرجة عالية من الشفافية والملائمة والدقة والوضوح وبما يحقق أغراض المؤسسة في خدمة المساهمين والمجتمع وغيرهم من أطراف العامة بنزاهة وموضوعية، وبما يحقق الرقابة على عمل الإدارة داخل المؤسسة وبما يحقق جودة العمل داخل المؤسسة ويزيد من تميزها على نظيراتها من المؤسسات المشابهة ويضمن الاستغلال الأمثل لطاقات وموارد المؤسسة.

ويعتبر الأخذ بمبادئ الحوكمة من قبل الحكومات مطلباً شعبياً ودولياً، فمثلاً المؤسسات الدولية المانحة، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه الجهات تشترط مستواً معيناً من جودة الحكم لدى الدول المستفيدة، لكي تحصل تلك الدول على المساعدات المالية وغير المالية، وتدعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان أيضاً تتبنى مبادئ الحوكمة، مثل تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة، وأخيرا تقديم الحوكمة الإدارية كطريقة فعالة لإدارة شؤون الدولة، وكبديل للأسلوب التقليدي في الإدارة (**Donald, p 2000,** 489).

يعرف هايدن جوران **Hyden Goran** الحوكمة من المنظور السياسي بأنها "عملية الإشراف على القواعد المنظمة للسياسات الرسمية وغير الرسمية، بهدف إيجاد آليات لممارسة السلطة وفض النزاعات على ضوء هذه القواعد". **Gardnr**، 2011))

ويعرفها مارك بيفير **Mark Bevir** بأن الحوكمة "جميع العمليات المرتبطة بممارسة السلطة، والمركزة على دور المؤسسات الرسمية للحكومة في خلق نوع من التوافق والتعاون وتوسيع النشاطات الحكومية بين الدولة والمجتمع". (**Bevir**،2012

ولكي تستطيع المؤسسات الحكومية القيام بدورها على أكمل وجه؛ فإنه يتوجب عليها تنفيذ عناصر الحوكمة في عملياتها اليومية، من خلال تطبيق أفضل الممارسات والخبرات العالمية الفعالة. كما تتعلق الحوكمة الجيدة بالموازنة ما بين المسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية بطريقة منظمة

ومدروسة، والتأكد من أن المؤسسة تتم إدارتها وتسير أعمالها بالشكل الفعال والسليم، فإن نظام الحوكمة لا يعتبر رشيداً (**Audito Generan**، 2012).

فالحوكمة إذن هي منهج الإدارة الذي يزود المنظمة بالإجراءات والسياسات التي تحدد الأسلوب الذي من خلاله تدار العمليات بكفاءة، فهي تضع الإطار لاتخاذ القرار الأخلاقي والإجراءات الأخلاقية للإدارة داخل المنظمة على أساس من الشفافية والمحاسبة، والأدوار الواضحة المحددة للعاملين (أبو عمرية وآخرون،2019، ص4).

1.2.2 أهداف الحوكمة:

يمكن ايجاز الأهداف المنشودة من الحوكمة فيما يلي (عبد الوهاب، 2018، ص202):

1. إعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة.
2. تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدولة تحظى بتأييد ورعاية المنظمات الدولية، وهذه الشراكة لا يمكن أن تنتج آثارها إلا في سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.
3. تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة.
4. تمكين منظمات المجتمع المختلفة من مشاركة الحوكمة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان ذلك على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية، النقابات) أو على المستوى الجزئي (المواطنون).
5. تبادل الخبرات والمعارف وإيجاد شعور مشترك بالهوية ووحدة الهدف بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.
6. كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وكفاءة تقديم الخدمات.

2.2.2 خصائص الحوكمة:

من أجل معرفة خصائص الحوكمة الإيجابية فلا بد من التعرف على خصائص الحكم السلبي، فوجود هذه الصفات منفردة أو مجتمعة يعتبر الحكم سيئاً، ومن هذه الصفات:) مصلح ،2007)

1. غياب الإطار القانوني أو عدم تطبيق القانون مع وجود مثل هذا الإطار وعدم كونه عادلاً مع الجميع في حال تطبيقه.

2. عدم شفافية المعلومات.

3. الفشل في الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وخاصة بين المال العام والخاص.

4. ضعف ثقة المواطنين بالقوانين.

5. وجود أولويات تتعارض مع التنمية وسوء استخدام الموارد.

ولكن ما يجدر الإشارة إليه أنه لا توجد للحوكمة معايير مطلقة، بل هي نسبية، ولا بد من وجود أشكال أفضل من غيرها، ويمكن اعتبار الخصائص المتفق عليها من قبل الباحثين والمهتمين بالحوكمة الجيدة، وهذه الخصائص هي: (رحال وآخرون، 2004)

1. وجود شرعية للسلطة نابعة من سلطة الشعب.

2. وجود المواطنين في قلب عملية صنع القرار.

3. وجود برامج مركزها المجتمع وتقوم على الاصغاء للمواطنين.

وخصائص الحوكمة متنوعة وتختلف باختلاف المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، فالخصائص التي يستخدمها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستند إلى ما يحفز النمو الاقتصادي وحرية التجارة، فالبنك الدولي يستند إلى الخصائص التضمينية والمتمثلة في حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة وتأمين فرص متساوية للإفادة من الخدمات التي توفرها الدول، وكما تشمل المساءلة والتمثل والتنافسية والشفافية ، في حين أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

فتركز على معايير اربعة تتمثل في دولة القانون وإدارة القطاع العام والسيطرة على الفساد وخفض النفقات العسكرية. (الداعور، 2008، ص20).

3.2.2 مكونات الحوكمة:

إن الحوكمة تتضمن الدولة من خلال الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذه العناصر الثلاثة مهمة لضمان ديمومة التنمية البشرية، فالدولة تخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة، كما أن الخاص يؤدي إلى خلق مناصب شغل أما المجتمع المدني فإنه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية، علما أن لكل واحد نقاط ضعفه ونقاط قوته، وهناك هدف أسمى لتدعيم الحوكمة الجيدة يتطلب ترقية التقاطع البناء للعناصر الثلاثة والمشكلة عبر ثلاث دوائر، فالدولة لها ثلاث وظائف أساسية تتمثل في الوظائف الدنيا مثل توفير السلع والخدمات العمومية والدفاع والصحة وحقوق الملكية وتسيير الاقتصاد الكلي، كما أن لها وظائف وسطية في إطار ضمان الفعاليات وتنظيم الاحتكارات وتصحيح وتفعيل نقائض تطوير الاعلام وكذلك الضمان الاجتماعي، كما أن لها وظائف فعالة تتمثل في تشيد الأنشطة الخاصة عبر تشجيع الأسواق وتجميع المبادرات إضافة إلى إعادة توزيع الأصول، وقد أعطيت لمفهوم الحاكمية الجيدة هذا القبول المتغير النسبي للدولة. (عيشوش وآخرون، 2008، ص11)

إذاً وفي إطار الحوكمة الجيدة لا بد من اتفاق يتضمن التزاماً تفصيلياً لملاحظة مبادئ الحوكمة الجيدة للأعمال العمومية وبصفة جارية وبالمعنى الذي تسمح به ، فإن الحوكمة الجيدة تتضمن دوما المزايا الأساسية وهي التركيز على الانسان والشفافية والعدل والمسؤولية والاستشارة والمشاركة في اتخاذ القرار والتسيير الفعال والناجع والمؤكد للأعمال العمومية، والحوكمة إذا تدافع عن العمال وأصحاب العلم والمساهمين في المؤسسات، وفق وعي نوعي، فهي تستمد مشروعيتها من عملية المشاركة وتتقوى بطريقة فعالة وعقلانية كما تشجع المشاركة الفعالة للقطاع المدني والخاص. (عزي وحسان، 2005).

ويمكن بيان مكونات الحوكمة في الشكل (1):

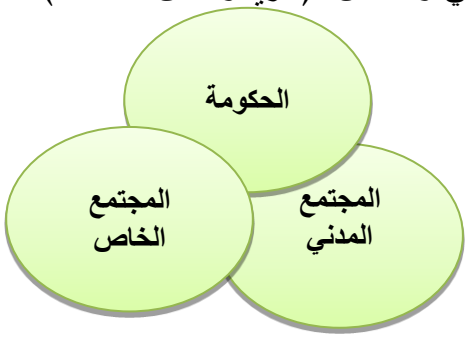

(المصدر: الداعور 2008، ص22)

وسنتناول كل طرف من أطراف هذه العلاقة بشكل موجز على حدة وبيان دورة في الحوكمة:

أولاً: الحكومة:

تعد الحكومة بمثابة الفاعل المحوري في منظومة الحوكمة فهي تهيء البيئة السياسية والقانونية والمساعدة، وتقوم الحكومة بعدة وظائف عديدة من بينها أنها تركز على البعد الاجتماعي، فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، وكونها صاحبة السلطة فهي تتحكم وتراقب ممارسة القوة، وكونها مسؤولة نحو تقديم الخدمات العامة للمواطنين تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع؛ وعليه فالحكومات معنية بوضع الإطار العام والخاص على حد سواء، مثلما تكون معنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق، وكذلك تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص- (الكايد، 2003).

كما وتمثل الحكومة من منظور القطاع الحكومي، نظاماً يتم بموجبه إخضاع المؤسسات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية الأخرى لمجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى ضبط ومراقبة أعمال الوحدة الحكومية، بغرض حماية ممتلكاتها من ناحية، وتحقيق الجودة المتميزة في الأداء من الناحية الأخرى، وذلك من خلال اختيار الأساليب التي تسير العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، ووفقاً لما اصطلحت الأوساط الدولية على تسميته "الحكم الرشيد" الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تركز على الشفافية والنزاهة والمحاسبة والمساءلة (الداود وآخرون، 2014، ص5).

ثانيا: المجتمع المدني:

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازماً للدولة العصرية بحيث حل محل المجتمع الفاصل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم تعد تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة او عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها (بن سيعد، 2018).

وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على ارساء منظومة الحوكمة من خلال القيام بمجموعة من الأدوار المرتبطة بتفعيل التنمية المجتمعية، وحماية البيئة، ويمكن تحقيق هذه الأدوار بتوفر مجموعة من

الآليات أهمها نظام قانوني وتنظيمي يضمن الحق في إنشاء الجمعيات، وإيجاد ميكانيزمات من أجل تعزيز دور المجتمع المدني في عملية رسم وصنع القرارات المرتبطة بالشأن العام، وضمان المساعدة المالية من طرف الحكومة، وكذا الاشتراكات التطوعية. (**Shabbir**، 1997).

كذلك نجد من بين مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب السياسية والتي تمثل الإطار العام لآليات الحكم الجيد على مستوى النظام السياسي، بحيث يرتبط ارتباطا وثيقا بإدارة الحكم من خلال حرصه على توفير قنوات اتصال فعالة بين كل من الدولة والمجتمع. ولكي تؤدي هذه الأحزاب السياسية دور فعال وجيد لإدارة الحكم لابد من توفر عدد من العناصر أو الأدوار منها (بن حمودة، 2014، ص166-169):

1- الشفافية في إطار تداول المعلومات وضمان استمرار العملية السياسية.

2- ضرورة توفر نوع من التنافسية السياسية بين الدولة والمجتمع بشكل سلمي يضمن قدراً من التوازن.

3- المساءلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة ومساءلتها عبر سلطة الاعلام.

ثالثاً: القطاع الخاص:

يساهم القطاع الخاص إلى جانب الحكومة في تحقيق التنمية السياسية، ويعد أحد أهم مكونات الحوكمة ويرتبط نجاحها بإصلاح فلسفة الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه فإن بناء وتطوير القطاع الخاص الحر والتنافسي، يؤثر بشكل إيجابي في بناء المؤسسات الديمقراطية، وتعتمد فلسفة الحوكمة فيما يتعلق ببناء قدرات القطاع الخاص على مجموعة من الآليات، أهمها بناء مؤسسات السوق، ويعد بناء هذه المؤسسات مدخلاً ضروريا للحوكمة، فاقتصاد السوق يقوم على مجموعة من المؤسسات ومنها على وجه الخصوص حقوق الملكية، وقانون العقوبة وقانون كسر الاحتكار الذي يساهم في إرساء قيّم معينة، ومنها الشفافية والتحلي بالمسؤولية والعدالة، وكذلك تقوم على تطوير اسهامات القطاع الخاص من خلال توفير المعلومات الاقتصادية الدقيقة. (زياني، 2008).

4.2.2 أبعاد الحوكمة:

تشمل الحوكمة الأبعاد الآتية:

1. البعد السياسي: ويتمثل هذا البعد للحوكمة في وضع مؤشرات تتعلق بالمشاركة في اختيار البلديات ومؤشرات القياس الخاصة، وكذلك وضع مؤشرات لقياس قدرة البلديات في تشكيل وتنفيذ السياسات الناجحة واحترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تعاملاتهم وتتضمن مؤشرات لمكافحة الفساد وحكم القانون، كما تعمل على الدعوة إلى إعادة التعريف بدور الدولة وعلاقتها بالقطاعات المختلفة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني بتحديد أدوارها في ظل الحوكمة (لعجال، 2010، ص55).

2. البعد القانوني: يتجسد من خلاله الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة، ومن جهة أخرى يتيح الفرص أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام، ومعنى هذا الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعفي المسؤولين من تطبيق القانون، والحكم القانوني يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، ولهذا فان توفر هذا البعد من شأنه أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة والمتوقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين، مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية، وهذا ما يؤدي إلى التجسيد الميداني لفكرة الحكم الراشد والاستقرار السياسي.

3. البعد الإداري: ويعني وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويكون ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على المظاهر البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين، إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى، كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع السياسة العامة من أجل التغلب على

حالات عدم الإنصاف وتحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي و تعزيز المجتمع المدني والقطاع الخاص نحو القيام بالمشاريع الأكثر ربحية (غربي وآخرون، 2014، ص160).

4. البعد التقني: يرتبط هذا البعد بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والتوظيف العمومي، وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقاً لمعيار الكفاءة.

5. البعد الاقتصادي: والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الانتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلالية الدولة (درغوم، 2009، ص97).

6. البعد الاجتماعي: تتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة، فالمؤسسات الاجتماعية والإنسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل، ورفع القدرات البشرية وذلك من خلال المشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين وخلق روح الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية فالحكومة تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وممارسة الحريات ووضع حد لسياسات التسلط، إضافة إلى هذه الإبعاد فانه يمكن إضافة بعد أخر وهو البعد الإنساني أو بتعبير أخر بناء الإنسان الذي يعد أساس، بل إن الإبعاد تشترك جميعها في هذا البعد لذلك وجب على الأنظمة السياسية قبل العمل على ترشيد السياسيات والقرارات العمل على إصلاح الإنسان وإبعاده عن مظاهر الفساد، وذلك بأشراك جميع الفواعل الرئيسية في المجتمع من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (بن نعوم،2016 ، ص34).

5.2.2 متطلبات تطبيق الحوكمة

هناك عدة متطلبات لتطبيق معايير الحوكمة وتحقيق أهدافها بشكل فعال لابد من توافرها (الأقرع، 2017، ص68):

1. إحساس رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وجسامتها.
2. وجود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسؤوليات في الشركة بشكل دقيق ومتوازن.
3. توفير نظم محاسبية ومالية فعالة تضمن تفعيل عملية اتخاذ القرار الإداري بكفاءة عالية.
4. إيجاد مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.
5. توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.
6. تحقيق الكفاءة والنزاهة والشفافية في الوقت المناسب.

6.2.2 مبادئ الحوكمة في الهيئات المحلية:

تقوم الحوكمة على مجموعة من الأسس والمبادئ تتمثل فيما يلي (نزار، 2018، ص89-90):

1. المشاركة: وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وترتكز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.
2. الفعالية والكفاءة: وتهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ المشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك استجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للموارد.
3. الشفافية: وتعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة، ويسهل من عملية الرقابة والمحاسبة.
4. المحاسبة والمساءلة: وتعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه، وإتاحة الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم.
5. حكم القانون: يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبين الدولة من

جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء.

6. الإنصاف والمساواة: أي المعاملة العادلة التي تتطلب معاملة الحالات المتشابهة بطرق متشابهة، وتعني أيضاً ضمان معاملة عادلة وغير متحيزة للجميع فضلاً عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعمالها.
7. البناء المؤسساتي: فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، حكومية وغير حكومية... إلخ)، فعالة موجودة فعلاً وتمارس نشاطها بكل حرية من أجل تحقيق الصالح العام.
8. الرؤية الاستراتيجية: وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى حسن تسيير شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.
9. اللامركزية: وهذا من خلال تفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها والتي تشكل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

8.2.2 مؤشرات الحوكمة:

طور البنك الدولي مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى جودة الحوكمة في دول العالم، والذي يتم تنفيذه سنوياً في 215 دولة، تمثل هذه المؤشرات مجموعة بيانات بحثية تلخص وجهات النظر حول جودة الحوكمة والتي تعتمد على رأي عدد كبير من المستجيبين سواء من الشركات أو المواطنين أو والخبراء في البلدان الصناعية والنامية. ويتم جمع هذه البيانات من عدد من المعاهد المسحية ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص. ولا تعكس هذه المؤشرات الآراء الرسمية للبنك الدولي، أو المديرين التنفيذيين، أو البلدان التي يمثلونها، ولا يتم استخدام هذه المؤشرات من قبل مجموعة البنك الدولي لتخصيص الموارد. ويتم إعطاء قيمة لكل مؤشر من هذه المؤشرات يراوح ما بين سالب 2.5 إذا كان الالتزام بهذا المؤشر ضعيف، وموجب 2.5 إذا كان الالتزام بهذا المؤشر قوي. وهذه المؤشرات هي (الكبيجي، 2019):

1. المشاركة والمساءلة: ويقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومة وكذلك حرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الجمعيات ووسائط الإعلام الحرة والتجمع.
2. الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب: ويقيس توقعات احتمالية عدم الاستقرار السياسي، و/ أو العنف أو الدوافع السياسية، بما في ذلك الإرهاب، التغيير غير السلمي للسلطة.
3. فعالية الحكومة: ويقيس جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
4. جودة التشريعات يعكس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.
5. سيادة القانون: يعكس المفاهيم الخاصة بمدى الثقة بقواعد المجتمع، وعلى وجه الخصوص إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف. ويقيس مدى ثقة الأفراد في القواعد القانونية الحاكمة للمجتمع.
6. السيطرة على الفساد: يعكس التصورات لمدى ممارسة السلطة العامة نشاطات لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغرى والكبرى، وكذلك الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

8.2.2 واقع حوكمة البلديات في فلسطين:

شهد العقد الأخير من القرن الماضي البدايات الحقيقية للحديث عن الحوكمة، وذلك بعد تفجر الكثير من القضايا التي طفت على السطح وظهرت فيها التجاوزات الإدارية والمالية المتمثلة في علاقات ومصالح متبادلة بين الموظفين وأقاربهم، وما نجم عن ذلك من قضايا فساد واختلاس وافلاس لبعض الشركات كل ذلك حدث نتيجة لعدم وجود نظام يضبط سلوك تلك المؤسسات ويسمح بالرقابة على أدائها.

وتعتبر الحوكمة نظام يتم بموجبه ادارة المؤسسة والرقابة عليها وتحديد العلاقات والصلاحيات من خلال هيكل تنظيمي واضح للمهام والمسؤوليات، في إطار مجموعة من القواعد والاجراءات والنظم والقوانين التي تنظم سير العمل في تلك المؤسسة، كما يوضح هذا النظام أي (الحوكمة) الية اتخاذ القرار من خلال مشاركة كافة الاطراف اصحاب المصلحة.

كما أن تعدد وظائف الدولة الحديثة وتشابك العلاقات الاجتماعية وسيادة الأفكار الديمقراطية كانت من الأسباب المباشرة في قيام الحكم المحلي، وهو أسلوب إداري ومظهر من مظاهر الحكم الديمقراطي، الذي يعتمد على استراتيجية اللامركزية التي تساعد على التقريب بين الدولة ومواطنيها، حيث تسمح البلديات وهيئات الحكم المحلي كما المؤسسات المحلية الديمقراطية للمواطنين بالتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم، ووضع استراتيجيات فاعلة لمواجهة المشكلات التي تواجههم وتؤثر عليهم، بهدف زيادة رضا المواطنين عن الخدمات التي تقدمها الدولة.

فالبلديات تدار من خلال مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم عملها، حيث أُصدر قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) /1997حيث يبين هذا القانون طبيعة عمل البلديات والمجالس المحلية وهيئات الحكم المحلي الأخرى، وحدد هيكليتها. كما أكد هذا القانون مبدأ الديمقراطية كأساس لاختيار رؤساء المجالس البلدية وأعضائها وهيئات الحكم المحلي في انتخابات حرة ومباشرة.

وبحسب تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية 2016 فإن العديد من البلديات لا يوجد فيها هياكل تنظيمية تتضمن المهام والمسؤوليات والوصف الوظيفي، وفي تقييم سابق للخطط الاستراتيجية للبلديات خلال العامين الماضيين تبين ان البلديات تعاني من ضعف في التخطيط الاستراتيجي بالإضافة الى ضعف التواصل مع الممولين بشأن أولويات البلديات الحالية ورؤيتها التنموية، ناهيك عن العجز الكبير في موازناتها وقلة مصادر التمويل الخارجي بالإضافة الى ضعف المشاركة المجتمعية في وضع سياسات وخطط البلديات التنموية، في ظل ما تشهده المناطق الفلسطينية من تحديات وصعوبات بسبب واقع الاحتلال والحصار والزيادة السكانية المطردة مع قلة الامكانات والموارد المتاحة (سمور، 2018).

ومن أجل تطوير قطاع هيئات الحكم المحلي في فلسطين والذي اتخذ اهتماماً متزايداً، وذلك لكون الهيئات المحلية على اتصال يومي ومباشر مع المواطنين وتشكل الجسم الرسمي الأقرب والأقدر على تلمس ومعرفة احتياجاتهم، وكذلك لدورها الحيوي الهام في تطوير المجتمع الفلسطيني بما يشمل العمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة مناحي الحياة والمجالات التي تتعدى تلك التقليدية المتمثلة في تقديم خدمات الكهرباء والماء، والتخطيط والتنظيم، والبنى التحتية، إلى تقديم خدمات في المجالات الاجتماعية، والاقتصاد المحلي، والصحة العامة والبيئة، والأمن وإدارة الكوارث، والثقافة والرياضة وغيرها، ويمكن أن يعزى هذا الدور للهيئات المحلية إلى ارتباط المواطن الفلسطيني بهذه المؤسسات الوطنية إبان فترة الاحتلال الاسرائيلي والتوجه إلى قياداتها، والتي كانت تأخذ في

معظمها الطابع الوطني، بغية طلب يد المساعدة في حل قضاياهم والمشاكل التي تواجههم، واستمرار تلك الممارسات حتى بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة المركزية بوزاراتها ومؤسساتها المختلفة والتي من المفترض توليها الكثير من تلك المسائل. وبالإضافة إلى ذلك فإن تعزيز مكانة الهيئات المحلية ودورها في التنمية المحلية تعتبر متطلباً وطنياً طالما ظل الاحتلال قائماً والذي لا يفوت أي فرصة لإضعاف السلطة المركزية، حيث دلت التجارب التاريخية أن الهيئات المحلية شكلت وسيلة فعالة لحماية إدارة الدولة وقت الحروب أو الأزمات، وواصلت خدمة مواطنيها في ظل انهيار أو ضعف الحكومة المركزية، فبرغم الدمار الكبير الذي منيت به مدينة لندن خلال الحرب العالمية الثانية ظل الجهاز الاداري للدولة يمارس أعماله بكفاءة عالية من خلال المجالس المحلية (الكوني، 2019، ص82-83).

3.2 المبحث الثالث: النظام الانتخابي في الهيئات المحلية:

1.3.2 الانتخابات:

يعتبر الانتخاب من أهم عناصر قيام اللامركزية الإدارية في الجماعات الإقليمية لاسيما البلدية، ومظهر من مظاهر مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية عن طريق مجلس منتخب، في إطار تكريس الممارسة الديمقراطية التي تعد من أهم المبادئ المعترف بها في العديد من الأنظمة الدستورية في دول العالم، حرصا على اعتبار المجلس المنتخب فضاء لمشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العمومية (العلواني، 2018، ص130).

لذلك يأتي قانون الانتخابات في المرتبة الثانية بعد القانون الأساسي، وهو الذي ينظم العملية الانتخابية بكافة مراحلها، حيث يحدد أهلية الناخبين والمرشحين، والإطار الزمني الذي يحكم المراحل المختلفة للعملية الانتخابية، ويوضح النظام الانتخابي ونظام الاقتراع الذي ستجري وفقه الانتخابات. جدير بالذكر أنه لا يوجد قانون موحد لتنظيم الانتخابات العامة والانتخابات المحلية، فالانتخابات هي الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي ولكنها ليست كافية إذ يتطلب إجراؤها ضمان العديد من الحريات الأساسية حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن الانتخابات بحد ذاتها لا تشكل الديمقراطية، فهي ليست غاية بل خطوة لا ريب في أنها هامة وكثيرا ما تكون أساسية على الطريق المؤدية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات ونيل الحق في مشاركة المواطن في حكم البلاد على النحو المعلن في الصكوك والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وسيكون من المؤسف خلط الغاية

بالوسيلة وتناسي الحقيقة القائلة بان معنى كلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دوريا بالأصوات ليشمل آل جوانب عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلدهم (عوض، 2008، ص1).

فالانتخابات تمثل الإجراءات القانونية والإدارية التي تنظم عملية الترشح لاختيار أعضاء هيئة محلية ما، استناداً لمرجعية من النصوص الدستورية أو التشريعية، لنقل السلطة من خلال عملية تصويت الناخبين لمرشح أو أكثر أملاً في اختيار مسئولين للهيئة أو المؤسسة، عامةً كانت أم خاصة، وإسناد ممارسة المهام والمسؤوليات نيابة عن الناخبين لمختلف المستويات السياسية والإدارية (منصور، 2015، ص20).

من جانب آخر، يعتبر التمثيل الانتخابي السبيل لتحقيق الديمقراطية، التي يعرفها لنكولن بأنها حكم الشعب بالشعب ومن اجل الشعب، او كما يقول ايسمين وهوريو بان الدولة هي عبارة عن التشخيص القانوني لشعب ما (زماعرة، 2013، ص19).

وفي العديد من الدول، يصل عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما إلى أكثر من نصف السكان. بيد أن الشباب يشاركون أقل من مواطنيهم الأكبر سناً في معظم العمليات السياسية الرسمية، مثل

الانتخابات. وهذا يمثل تحدياً لمدى تمثيل النظام السياسي لجميع فئات المجتمع ويقود إلى حرمان المواطنين الشباب من حقوقهم. كما أنه يفرض أشكالاً من التنميط التي تنظر إلى الشباب على أنهم غير مهتمين بالقضايا السياسية، أو كموضوع للسياسات الاجتماعية أو كمسببي مشاكل، وبناء عليه، فقد تركزت الحوارات بشأن المشاركة السياسية للشباب بصفة أساسية على خلق الدوافع لدى الشباب كي يدلوا بأصواتهم في الانتخابات ومنع جماعات الشباب من اللجوء إلى العنف السياسي (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2013، ص13).

وفي الواقع الفلسطيني هناك جملة من العوامل والتي تتداخل فيما بينها، بحيث تجعل اللجوء إلى التزكية والتوافق الانتخابي ظاهرة بارزة ومنتشرة في البلدات والقرى الفلسطينية بشكل لافت للنظر، كما أظهرت نتائج انتخابات الهيئات المحلية 2012، وكذلك انتخابات الهيئات المحلية 2017، إذ لا يمكن تجاهل تأثير السياسات الإسرائيلية من اعتداءات أو حواجز، أو اعتقالات أو فرض القيود على حركة المواطنين تحول دون وصولهم إلى مراكز الاقتراع، مما يشكل دافعا لدى المواطنين للامتناع عن الذهاب أو المشاركة في العملية الانتخابية. كما أن هذا الحضور الاستعماري العنيف أضعف النظام السياسي ومنعه من تطوير نفسه وبناه ما انعكس على مدى ديمقراطية المؤسسات الرسمية وقوتها، كما

أن بيئة الانقسام السياسي الفلسطيني والتي تلعب دوراً محورياً في عدم ثقة المواطن بالعملية الانتخابية وجدواها، خصوصاً في ضوء غياب المنافسة الحقيقة، ومقاطعة أطراف وحركات سياسية وازنة للانتخابات، مما يعطي الفرصة لتفرد فصيل أو حزب سياسي بفرض مرشحيه دون وجود منافسة تذك، وهو ما يؤدي لإفراغ العملية الانتخابية من محتواها، وفي هذا الصدد نذكر انتخابات الهيئات المحلية 2012 والتي تم إجراءها في الضفة الغربية في ضوء مقاطعة حركة حماس لها على سبيل المثال، وشهدت فوز 200 قائمة انتخابية بالتزكية في مختلف قرى وبلدات الضفة الغربية. كما أن الانقسام السياسي انعكس سلباً على مشاركة المواطنين في الشأن العام (رحال، 2020، ص6).

2.3.2 معايير النظم الانتخابية:

اولا: السهولة واليسر: فيجب ان يكون النظام سهل على المواطنين ويراعي مستويات التعليم في كل دولة فالدول التي بها نسبه أميه لا ينفع معها نظام مركب او معقد بخلاف الدول المرتفع فيها نسبه التعليم، كذلك يراعي الاوضاع الاجتماعية لكل دولة.

ثانيا: الدوام: ان يكون نظام دائم ولا يتم تغيره من انتخابات الى اخرى حسب أهواء الحكومة او الحزب الحاكم او أطراف أخرى في الانتخابات

ثالثا: يحفز على المشاركة: اي تشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات ولذلك لا بد من تسهيل الإجراءات على المواطنين وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية اقتراعاً وترشيحاً كما يعمل على تشجيع الشباب والنساء على المشاركة الفاعلة في الانتخابات.

رابعا: تشجيع التعددية: من خلال تشجيع التوافق بين أحزاب متناقضة من قبل. وتشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسية. وبلورة معارضة قوبه. وتشجيع التنمية السياسية والتعددية الحزبية. وتعد عمليه تصميم أي نظام انتخابي عواقب طويلة الأمد بالنسبة للحكم الديمقراطي، وهكذا فإن عملية اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات السياسية لأي بلد. يعتبر النظام الانتخابي الوسيلة الأساسية التي تمارس الشعوب حرية الاختيار ويعبر المواطن عن رأيه من خلالها، فإن شكل النظام الانتخابي يمكن أن يؤثر على جوانب أخرى من النظام السياسي، كإنشاء أحزاب سياسية، كما له تأثير هام على مسألة مدى وثاقة ارتباط المواطنين بزعمائهم السياسيين وهل هذا الارتباط كافٍ لهم لمطالبتهم بالمساءلة

والنيابية والاستجابة الحقيقية. فللأنظمة الانتخابية آثار مترتبة بالغة على الفقراء والجماعات الهامشية الأخرى، إذ تساعد على تحديد إلى أي مدى ستسمع أصواتهم وتعزز قوتهم (حلمي، ب. ت).

3.3.2 الأسس التي تقوم عليها النظم الانتخابية:

من المتفق عليه أن أي نظام انتخابي يقوم على مجموعة من الأسس هي في حقيقة الأمر تجسيدا للقيم الديمقراطية، أهمها (لرقم، 2011، ص11):

1. مبدأ العدالة والمساواة: في الحقيقة فإن أغلب الدساتير في العصر الحالي تقضي بضرورة المساواة أمام القانون من حيث الحقوق والواجبات بين مختلف شرائح المجتمع، دون اعتماد أي نوع من أنواع التفرقة، وانطلاقا من هذا المبدأ، فإن النظام الانتخابي ينبغي ألا يخرج عن نطاق مبدأ المشروعية وأن يستجيب للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور. لذلك نجد بالإضافة إلى الضمانات التي غالبا ما يعطيها المشرع للناخب والمنتخب من حق للتصويت والترشيح، والتي عادة ما نجدها في القوانين الانتخابية التي تحدد بدقة الشروط الواجب توفرها في الناخب وشرط الترشح، فإن النظام الانتخابي باعتباره وسيلة تهدف في حقيقة الأمر إلى تحقيق المساواة بين الناخبين والمترشحين من خلال تقنيات مختلفة. لكن تعدد هذه التقنيات خاصة في مجال تقسيم الدوائر الانتخابية قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة.

2. مبدأ التمثيل الحقيقي: إن التمثيل الحقيقي أو الأمثل لهيئة الناخبين يعني اعتماد نظام انتخابي يتسم بالعدالة والموضوعية والشفافية، حيث تؤول النتائج المترتبة على الأخذ به إلى تولي الأحزاب الكبيرة الأغلبية في المجالس المنتخبة، وهذا دون الإقصاء التام للأحزاب الصغيرة الممثلة للأقليات.

4.3.2 النظم الانتخابية:

لقد تعددت نماذج القوانين الانتخابية فمنها من يقوم على أساس النظام النسبي ومنها من اعتمد نظام الدوائر الانتخابية، هذا عدا نظام الاستفتاء الموجود في بعض الدول، ويتطلب نظام الدوائر الانتخابية الفوز بأغلبية أصوات المشاركين في العملية الانتخابية فقط، وفي تعديل له يشترط الفوز كسب الأغلبية المطلقة من أصوات المسجلين في الدائرة الانتخابية، أما النظام النسبي فهو يعتمد الدولة

بكاملها دائرة انتخابية واحدة ويحصل فريق على حصة من المقاعد في دوائر التشريع المختلفة بحسب حصته من أصول الناخبين ويطبق هذا النظام الانتخابي بأشكال عدة منها نظام اللوائح الحزبية المغلقة أو المفتوحة، ونظام التصويت التراكمي أو نظام التحويل الفردي، ويشترط للنجاح الحصول على الحد الأدنى من أصوات الناخبين للفوز بمقاعد نيابية (المشاقبة، 2012، ص59).

ويمكن تلخيص أهم الأنظمة الانتخابية المعمول بها في معظم الدول في شتى أنحاء العالم إلى ثلاثة أنظمة وهي:

1. نظام الأغلبية: وهو أقدم النظم الانتخابية وأبسطها، وطبقا لهذا النمط فإن المرشح الفائز هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات في الدائرة. وتجوز هذه الطريقة في نظام الانتخاب الفردي حيث تنتخب الدائرة نائبا واحدا، هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات، كما يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة في نظام الانتخاب بالقائمة التي تحصد أغلبية الأصوات وهناك الأغلبية المطلقة والتي يشترط فيها فوز المرشح أو القائمة، الحصول على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة لناخبين (زغود وعجرود، 2014، ص13).

نظام الأغلبية هو، دون شك الأقدم في العالم، غير أن التمثيل النسبي يزهو بكونه موضوعا لأكبر عدد من المؤلفات والمقالات التي كرست لتحليله. وقد تم تطبيق هذا النظام للمرة الأولى، في بلجيكا 1889 وفي هذه الأيام يطبق في أكثر من 60 بلدا في العالم(عوض،2003).

ويتميز هذا النظام بأنه أكثر عدالة من نظام الأغلبية، كونه يعتمد على عدد الأصوات التي تحصل عليها أي قائمة يوازيها عدد المقاعد في الهيئة الانتخابية، وكذلك هذا النظام يمنع استئثار أي طرف بالتمثيل الكامل. يتم التصويت في هذا النظام للقائمة سواء كانت حزبية أو غير حزبية، ويعتمد على دورة واحدة فقط.

وبموجب هذا النظام يتم فوز المرشح الذي يحصل على أكثر عدد من أصوات الناخبين، ويؤخذ عليه أن نتائجه غالباً ما تكون غير عادلة، كحصول حزب ما على أغلبية تفوق حصته من الأصوات، كأن يحصل الحزب على (95%) من المقاعد بنسبة قد لا تزيد عن (60%) من الأصوات، ولأن التمثيل من خلاله يكون على مستوى الدوائر وليس على مستوى الوطن، فإنه يساهم في توثيق الصلة بين الناخب والمرشح، وتتمثل أبرز عيوب هذا النظام في صعوبة حصول الأحزاب ذات الأقلية على التمثيل في الهيئة المنتخبة، ويؤدي اتباعه لزيادة الأصوات المهدورة، وهي مجمل أعدد أصوات الأحزاب الصغيرة التي لم تتمكن من تجميع عدد أصوات يمكنها من تحويلها إلى مقاعد.

2. النظام المختلط: وهو مزيج من نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، وقد استحدث لتلافي عيوب كل منهما والاستفادة من مزاياهما، وبموجب هذا النظام يتم انتخاب جزء من المرشحين بشكل فردي على مستوى الدائرة، وجزء آخر بشكل قائمة، ليشكلا بمجموعهما الهيئة المنتخبة، وهذا النظام متبع في كثير من البدان ومنها فلسطين، حيث أجريت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام (2006) وفق هذا النظام.
3. نظام التمثيل النسبي: في هذا النظام يتم التصويت لقائمة انتخابية تضم أكثر من مرشح، وليس لشخص بعينه سواء كان مستقلاً أو منتمياً لأحد الأحزاب، ويتم التصويت فيه لدوره واحدة خلافاً لتلك الأنظمة التي تطبق فيها الدورة الثانية، وهناك نموذجان يتم اتباعهما في التمثيل النسبي وهما النسبي الكامل والذي يتعامل مع الدولة كدائرة انتخابية واحدة، يتم توزيع المقاعد للقوائم حسب حصتها، والتمثيل النسبي التقريبي، حيث يكون هناك أكثر من دائرة انتخابية ضمن إطار الوطن الواحد، وتوزع المقاعد المخصصة للدائرة على القوائم المتنافسة حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، مع وجود نسبة حسم تحدد مسبقاً في قانون أو أنظمة الانتخابات في الدولة، تحصل القائمة على عدد من المقاعد فقط عند تجاوزها نسبة الحسم(منصور، 2015، ص24-26).

وقد أظهرت ورقة حقائق قدمتها وزارة الحكم المحلي ومؤسسة التعاون الألماني تراجع واضح في الاهتمام بالانتخابات المحلية الأخيرة، من حيث حجم المشاركة ونسبة المسجلين والمقترعين مقارنة مع الانتخابات التي حصلت في الأعوام 2004 و2005 بالرغم من حصول انتخابات للمرة الأولى في بلديات كبرى مثل بلدية الخليل، وعكس هذا التراجع نفسه بشكل جلي من خلال التأثير على العملية الديمقراطية الانتخابية، حيث تم تزكية عضوية 61 % من مجالس الهيئات المحلية، من خلال التوافق المحلي على قائمة واحدة وغياب التنافس الديمقراطي، كما لم يحصل أي انتخابات في 4.5 % من هيئات الضفة الغربية، ولم تجر أية انتخابات محلية في قطاع غزة، أسوة بهذه الانتخابات نتيجة الانقسام السياسي، وهذا أيضا مؤشر سلبي على العملية الديمقراطية للهيئات المحلية ودورها التنموي، وأفرزت الانتخابات المحلية مثيلا قويا للطيف العشائري، حسب المراجعات الأولية لصيغ القوائم وتشكيلاتها سواء تلك المتنافسة أو التوافقية، بدا واضحا أن سطوة العائلية والعشائرية، وكيف لعبت دورا مركزيا في التحالفات وتشكيلاتها، وما ندر أن يكون الحزب السياسي وحده قد لعب دورا في تشكيلة

الانتخابات المحلية، بل كانت الصيغة التحالفية تقاد عشائريا، أجبرت الأحزاب السياسية اللحاق بها(مفتاح، 2013، ص11).

وهناك نموذجان أساسيان في التمثيل النسبي:

النسبي الكامل: تعتبر البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة، ويتم توزيع المقاعد للقوائم أو الأحزاب حسب حصتها (نسبتها) الإجمالية، كما هو معمول به في الكنيست الإسرائيلي.

التمثيل النسبي التقريبي: تجري الانتخابات في عدة دوائر انتخابية ويتم توزيع المقاعد على هذا الأساس، حيث يقبل هذا النظام ربما تفاوتا بين عدد الأصوات التي حصل عليها حزب ما في البلد بمجمله وبين عدد المقاعد التي يفوز بها.

ووفقا لنص المادة 52 من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) (لسنة 2005 وتعديلاته توزع المقاعد طبقاً لطريقة "سانت لوجي"، وفقاً لما يلي (لجنة الانتخابات المركزية، 2017):

1.بعد عد الأصوات الصحيحة في الدائرة، يتم تقسيمها على 8 % لمعرفة القوائم التي لم تجتاز نسبة الحسم.

2.يتم استبعاد القوائم التي لم تحصل على أصوات تتجاوز نسبة الحسم.

3.يتم تقسيم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة اجتازت نسبة الحسم على أعداد فردية 1/3/5/7/9/ 11 ...وهكذا حسبما تدعو الضرورة من أجل تخصيص المقاعد.

4.الأرقام الناتجة عن عمليات القسمة هذه هي "نواتج القسمة ".

5.يتم ترتيب أرقام نواتج القسمة ترتيباً تنازلياً.

6.توزع المقاعد حسب الترتيب بداية من أعلى رقم إلى أن ينتهي توزيع كل المقاعد.

7.في حال تساوي رقمين من أرقام نواتج القسمة، يعطى المقعد للقائمة الحاصلة على عدد أقل من المقاعد في لحظة التساوي.

8.في حال تساوي الأرقام لدى توزيع المقعد الأخير، يعطى المقعد للقائمة التي حصلت على عدد أعلى من الأصوات.

أن نظام التمثيل النسبي يشكل انعكاسا لتمثيل كافة الأحزاب والطيف السياسي، نستطيع أن نؤكد على بعض مزايا النظام:

- يضمن تمثيل للأحزاب الصغيرة ويعزز التعددية.
- يدفع نظام التمثيل النسبي الأحزاب الكبيرة منها او الصغيرة على وضع قوائم تأخذ في الحسبان التمثيل الجغرافي أو العرقي أو النساء، لكونها تريد أن تظفر بأصوات كافة الشرائح والتجمعات
- في نظام التمثيل النسبي تقل الأصوات المهدورة، وكل صوت له وزنه في النتائج

نقاط ضعف نظام التمثيل النسبي:

- ينتج عن التمثيل النسبي تعدد في الأحزاب الممثلة في الجسم المنتخب مما يؤدي الى صعوبة تشكيل التحالفات
- التجار بالدولية تثبت ان هذا النظام يؤدي الى عدم استقرار سياسي نتيجة تغير مواقف الأطراف المتحالفة من فترة لأخرى
- يحرم الفرد من الترشح بشكل منفرد وعليه إيجاد ائتلاف من اجل الترشح.
- هذا النظام أدى في كثير من الأحيان إلى الانشقاقات في الأحزاب.
- علاقة الممثل بالناخب ضعيفة كون الممثل لم يحصل على أصوات في دائرة بعينها إنما ترشح على صعيد عام.

القوائم التوافقية (التزكية):

وهذا بدوره أدى إلى ظهور القوائم التوافقية (التزكية)، وهي تعني أنه في دائرة ما من الدوائر الانتخابية لم يتقدم إلى الترشح للانتخابات سوى قائمة واحدة، بمعني عدم وجود منافس لهذه القائمة من قوائم

أخرى لمرشحين آخرين في تلك الدائرة، ولأول وهله، وعندما يذكر فوز قائمة بالتزكية أو قائمة واحدة فقط تم التوافق عليها للترشح في الانتخابات، فإنه يتبادر إلى الذهن بأننا في مجتمع مثالي، يغلب عليه الإيثار وتغلب المصلحة العامة على المصالح الشخصية والحزبية والعائلة، ولربما ضمت هذه القائمة بين أعضائها ما لا يختلف عليهم أحد، ولعل الظهور العالي جداً لهذا النوع من القوائم (التزكية) يرجع إلى الأسباب الآتية (منصور، 2015، ص102):

1. وجود صلة وثيقة بالجو العام الذي أجريت فيه الانتخابات، حيث أجريت هذه الانتخابات في ظل انقسام سياسي وانتكاسة في الحريات العامة، وفي ظل استمرار الاجراءات التعسفية للاحتلال.

2. تشكل صورة سوداوية لدى المواطنين عن العملية الانتخابية ونتائجها جراء ما تمخض عن الانتخابات المحلية والتشريعية التي سبقتها في الاعوام 2004– 2005 و2006، من انقسام وحصار وتعطيل للحياة العامة في الضفة العربية وقطاع غزة، هذا ولد شعوراً لدى المواطن بعدم الاكتراث بالشأن العام الذي تعتبر الانتخابات مظهراً من مظاهره.

3. وجدت الاحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية فرصة لإيجاد مكاناُ لها في مجالس الهيئات المحلية في ظل غياب المنافس الأكبر لها وهو حركة حماس، حيث كانت مقاطعة الحركة للانتخابات عاملاً أساسياً وهاماً في خلو الساحة الانتخابية من المنافسة.

4. التهديدات بالفصل من التنظيم لأشخاص أبدوا رغبتهم في الترشح بقوائم مستقلة بمعزل عن تنظيمهم مما حدا بهم للتراجع عن قرار الترشح.

5. لم يفسح النظام الانتخابي النسبي المجال لمرشحين كثر من خوض الانتخابات بشكل مستقل عن القوائم، حيث توجد صعوبات لدى كثير من المواطنين في تشكيل قائمة بشكل منفرد، مما أدى لحرمان الهيئات المحلية لكثير من الكفاءات.

إن المفاضلة بين نظام انتخابي وآخر تخضع لطبيعة السلطة السياسية القائمة وجوهر ذلك مدى استعداد هذه السلطة لفكرة توسيع مشاركة الجمهور في العملية السياسية، ومع ذلك يظل نظام التمثيل النسبي هو الأفضل من منظور الحكم الراشد ويعود السبب إلى أن النظام النسبي يفسح المجال

لمشاركة شعبية أوسع في العملية الانتخابية، كما أنه لا يسمح كما في حال نظام الدوائر الانتخابية بتدخل النظام السياسي في هذه العملية (ورشاني، 2015، ص25).

ويرى اشتية (2017، ص9)، أن قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية معقد ولا يناسب الواقع الفلسطيني، مشيراً إلى أن العشائرية تطغى على الانتخابات المحلية، وأن من أبرز سلبيات النظام أن يحرم المستقلين والكفاءات والذي يرغبون في الترشح بعيداً عن القوائم من ذلك، فالكثير ممن يجدون في أنفسهم الكفاءة ولا يرغبون في أن يحسبون على جهة معينة أو قائمة سيحرمون من الترشح، وأن تعقيد مسألة توزيع المقاعد بناء على الترتيب لا على أساس الحاصلين على أعلى الأصوات، وأكد أن القانون لديه بعض الإيجابيات كضمان وجود نساء ضمن الكوته المفروضة بما يمنح النساء نسبة تصل 20%، من عدد أعضاء المجالس البلدية، وشدد على ضرورة العمل على تعديل النظام الانتخابي بحيث يكون آخر انتخابات بهذا النظام مما يجعله أكثر يسراً موضوعية.

وظل التزكية هذا هو أساس يستظل فيه الأفراد في كثير من القرى الفلسطينية، فنرى كثيراً من الهيئات المحلية لجأت إلى ذاك الظل بدلاً من خوض غمار العملية الانتخابية بتفاصيلها، الأمر الذي أثر فيما بعد على عمل الهيئات المحلية وأثار كثيراً من البلبلة حولها، فخلال الانتخابات المحلية الأخيرة التي أجريت في الثالث عشر من أيار من العام 2017، فازت 181 هيئة محلية ترشحت في كل منها قائمة واحدة فكانت التزكية الخيار الأوحد، وتعتبر محافظة جنين واحدة من أكثر المناطق التي طفت فيها التزكية على سطح العرس الديمقراطي المحلي، فتم التوافق بالتزكية على 34 هيئة محلية من أصل 57 موقعاً لانتخابات المجالس البلدية والمحلية في المحافظة وفق لجنة الانتخابات المركزية، ورغم اختلاف الأوضاع التي تسبب اللجوء إلى التزكية كبديل عن صناديق الاقتراع، وفي الوقت الذي يراها فيه البعض ملاذاً آمناً ويراها آخرون رمز استبداد في الاختيار، تبقى التزكية على اختلاف أوضاعها وأسبابها وأماكنها رمزاً للإفلاس السياسي الذي يضع الأفراد واختيارهم على المحك سواء كانت بإرادتهم أم مفروضة عليهم ويجعل التساؤلات حول جدوى إجراء الانتخابات تثار دائماً (أبو زهيدة، 2018)

وعن أسباب هذه الظاهرة، يرى الباحث أن لهذا الأمر صلة وثيقة بالجو العام الذي أجريت فيه الانتخابات، حيث أجريت في ظل انقسام سياسي، وانتكاسة في الحريات العامة، وفي ظل استمرار الإجراءات التعسفية للاحتلال، علاوة على ذلك فقد رسمت صورة سوداوية لدى المواطن عن العملية الانتخابية ونتائجها، جراء ما تمخض عن الانتخابات المحلية والتشريعية 2005 من انقسام وحصار

وتعطيل للحياة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كل ذلك ولَّد شعورًا لدى المواطن بعدم الاكتراث بالشأن العام، الذي تعتبر الانتخابات مظهرًا من مظاهره، هذا على صعيد المواطن، أما على صعيد الأحزاب السياسية فإن من شارك في العملية الانتخابية وجدها فرصة لإيجاد مكانًا له في مجالس الهيئات المحلية في ظل غياب المنافس الأكبر لهذه الفصائل– حركة حماس– والذي بدخوله للعملية الانتخابية بالضرورة قد يؤدي لتقليص دور وتأثير هذه الفصائل، وكانت مقاطعة حركة حماس للانتخابات، عاملا أساسيًا وهامًا في خلو الساحة الانتخابية من المنافسة، لهذه الأسباب مجتمعة فقد جاءت نسبة قوائم التزكية عالية جدًا.

ومن الممكن إضافة أسباب أخرى ساهمت في زيادة نسبة قوائم التزكية، ومن هذه الأسباب التهديدات بالفصل من التنظيم لأشخاص أبدوا رغبتهم في الترشح بقوائم مستقلة بمعزل عن تنظيمهم مما حدا بهم للتراجع عن قرار الترشح، كما كان للنظام الانتخابي النسبي دور كبير في عدم الترشح، وذلك لصعوبة إيجاد توليفة متناغمة من الأعضاء بإمكانها حصد عدد كبير من الأصوات تمكنها من الفوز، في ظل تنامي النفوذ العائلي على حساب الفصائل، وبالتالي ساهم النظام الانتخابي النسبي في زيادة نسبة قوائم التزكية (الرجوب،2012).

ومن الأسباب التي كانت وراء النسبة الكبيرة من قوائم التزكية هو النظام الانتخابي النسبي، الذي لم يفسح المجال لمرشحينُ كثر من خوض الانتخابات بشكل مستقل عن القوائم، حيث توجد صعوبات لدى كثير من المواطنين في تشكيل قائمة بشكل منفرد، مما أدى لحرمان الهيئات المحلية لكثير من الكفاءات. (سدر،2015).

ويضيف جفال (2017) أسباب وعوامل اللجوء إلى أسلوب التزكية، وهي كما يلي:

1. الانقسام الداخلي لم يكن فقط السبب الأول وراء التدني النسبي في مستويات التصويت بل أنه أيضا السبب الأساسي– الذي تتفرع منه العديد من الأسباب الاخرى – وراء الارتفاع الكبير في نسبة اللجوء الى التزكية في الانتخابات.
2. المحافظة على السلم الأهلي والمجتمعي.
3. الضعف النسبي للأحزاب والحركات السياسية.
4. قوة الانتماءات والاعتبارات العائلية والحمائلية.
5. الصراع الداخلي في حركة فتح.

6. ضعف مجتمعي وفردي عام في الثقافية والممارسة الديمقراطيتين.

7. تأثير ثقافة المحاصصة على ثقافة التزكية.

8. تأثير النظام النسبي والقوائم المغلقة.

9. التوفير في الجهد والتكاليف كحافز ثانوي وراء تفضيل التزكية.

5.3.2 علاقة الحوكمة بالنظام الانتخابي:

تشكل الحوكمة أحد الحركيات المعرفية الجديدة من خلال الخلفية التي تقوم عليها والمتمثلة في منطق الحكم وإدارة البلاد، من خلال إرساء منظومة قائمة على مبادئ: العقلانية والشفافية والمحاسبة والاستقلالية والحياد، والهادفة لتكريس منطق التشاركية المبني على إشراك مختلف الفعاليات السياسية والمجتمعية في العملية السياسية، مشكلة نسقا مترابطا أساسه الفعالية والجودة.

وتشير الحوكمة الانتخابية إلى مجموعة واسعة من النشاطات التي تنشأ وتعزز البعد المؤسسي للتصويت والمنافسة الانتخابية، وتشكل ثلاث عمليات أساسية هي: صنع القوانين، وتنفيذها، وتحكيمها، وتشمل عملية الصنع وضع القواعد المؤسسة للعملية الانتخابية، ويسهم تنفيذ القوانين في تطبيق هذه القواعد في تنظيم العملية الانتخابية، ويختص التحكيم بحل النزاعات التي قد تعترض مسار العملية الانتخابية (**Mozaffar and Schedler, 2002, p**7)

تمثل الانتخابات أحد الأبعاد الأساسية المحركة لمنظومة الحوكمة من خلال تكريسها لقيم التجانس والمساواة والتمثيل، حيث يشهد حقل الدراسات الانتخابية العديد من التطورات على الصعيدين النظري والعملي، فعلى المستوى النظري انتقل مجال اهتمام الباحثين من التركيز على اعتماد العملية الانتخابية كآلية للتداول السلمي على السلطة إلى التركيز على طريقة تنظيم وإدارة العملية الانتخابية، وذلك من خلال تطوير نماذج ومقاربات نظرية جديدة تواكب هذا التوجه المعرفي الجديد في دراسة العملية الانتخابية (كيم، 2016)

وأشار حيرة (2018) إلى أن البلديات تحاول تدريجياً اعتماد اليات لترسيخ الحوكمة لموجهة الفساد من خلال تفعيل الرقابة الخارجية والداخلية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني وتكريس النزاهة والشفافية

واعتبار القانون مرجعية للقيام بأعمالها ومهامها كل هذا يصب في مجال الاصلاح كما تكتسي البلدية أهمية بالغة في تشجيع الاصلاح الاداري باعتبارها أقرب الى المواطنين.

ويشير نزار (2018) أنه ومن أجل النهوض بنظام الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية لا بد من الانسجام بين ما يصدر من القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور الذي يستوجب مشاركة جميع الأطراف في خدمة مصالحهم. كما أفاد الأقرع (2017) أن تطبيق معايير الحوكمة يعود بأثر ايجابي على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية.

6.3.2 أساليب اختيار أعضاء الهيئات المحلية:

فقد أثار الخلاف بين فقهاء الإدارة المحلية حول الأسلوب المناسب لاختيار أعضاء المجالس المحلية، وفيما يلي عرض لهذه الأساليب (خالد، 2015، ص16-20):

1. أسلوب الانتخاب: من المعلوم أن أسلوب الانتخاب يعني أن يقوم سكان الوحدة المحلية بانتخاب رئيس المجلس المحلي وأعضائه من ضمن الأشخاص الذين يرشحون أنفسهم لعضوية المجلس، سواء بشكل مستقل أو ضمن قائمة أحد التجمعات السياسية، كما تلجأ الدول التي تسكنها أقليات معينة إلى منح هذه الأقليات نسبة معينة من مقاعد المجالس المحلسة لتمثيلها، ويرى أنصار هذا الاسلوب بأن انتخاب الأعضاء من قبل السكان مباشرة يجعل المجلس أكثر قرباً للسكان وأكثر معرفة بأمورهم واحتياجاتهم، كما أن عملية إعادة الانتخاب بين فترة وأخرى تجعل أعضاء المجلس المحلي أكثر حرصاَ على تلبية احتياجات سكان الوحدة المحلية، رغبة منهم في إعادة انتخابهم مرة أخرى.

2. أسلوب التعيين: في هذا الاسلوب تقوم السلطة المركزية بتعيين المجلس المحلي من خلال هذا الأسلوب، وينفي الفقه المؤيد لأسلوب التعيين وجود أية رابطة بين استقلال الهيئات المحلية وأسلوب الانتخاب، ويرى أنصار التعيين أن الانتخاب يؤدي إلى وصول أعضاء لا تتوافر ليجهم الخبرات الفنية والإدارية المطلوبة لتسيير شؤون الوحدة المحلية، إلا أن أنصار الانتخاب يردون على ذلك بأنه يمكن تعويض النقص في الخبرات الفنية والإدارية التي تحتاج إليها المجالس المحلية بعدة طرق كالاستعانة بالخبراء وتشكيل اللجان الاستشارية.

3. الأسلوب المزدوج: يقوم وفقاً لهذا الاسلوب سكان الوحدة المحلية بانتخاب عدد من أعضاء المجلس المحلي مباشرة عن طريق الانتخاب، وتقوم السلطة المركزية بتعيين عدد من الأعضاء بناء على تنسب ممثليها في الوحدات المحلية، على أن تكون الأكثرية للأعضاء المنتخبين، وذلك بهدف تطعيم المجلس بكفاءات عن طريق أشخاص مؤهلين لهذا الغاية، ويرى أنصار هذه الاسلوب أن الانتخاب بصفته وسيلة لتشكل المجالس المحلية لا يؤدي دائماً إلى توفر الكفاءات الفنية اللازمة لأجهزة الإدارة المحلية، ومن هنا لا بد من تدخل السلطة المركزية لمساعدة المواطنين في تدبير شؤونهم، وتدخل الدول هناء يكون مساوياً لتدخلها في إنشاء الهيئات المحلية وتحديد اختصاصاتها وإجراء الرقابة على أشخاصها وأعمالها

7.3.2 واقع الهيئات المحلية والعملية الانتخابية:

تقوم اللامركزية الإدارية المحلية على أساس انتخابي، إذ ان الانتخاب هو عنصر أساسي في تشكيل الهيئات المحلية وإعطائها الاستقلالين المالي والإداري. وتشكل هذه الديمقراطية المحلية توازنا في علاقة الهيئات المحلية مع الادارة المركزية كونهم يعبرون عن الإرادة المحلية والتي حصلوا عليها من خلال صناديق الاقتراع (مراد والصديق، 2018، ص4).

وأفرزت الانتخابات المحلية تمثيلا قويا للطيف العشائري، حسب المراجعات الأولية لصيغ القوائم وتشكيلاتها سواء تلك المتنافسة أو التوافقية، بدا واضحا أن سطوة العائلية والعشائرية، وكيف لعبت دورا مركزيا في التحالفات وتشكيلاتها، وما ندر أن يكون الحزب السياسي وحده قد لعب دورا في تشكيلة الانتخابات المحلية، بل كانت الصيغة التحالفية تقاد عشائريا، أجبرت الأحزاب السياسية اللحاق بها، وما زالت الحصصية «الكوتا» النسوية تلعب دورا مركزيا في وصول النساء للهيئات المحلية، وعكس هذا نفسه بشكل جلي في الانتخابات الأخيرة، حيث كان من المتوقع أن ترتفع النسبة مع حجم الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المختلفة وعملها على هيئات الحكم المحلي، باتجاه ألا تبقى فقط مرهونة بنظام الكوتا كحد أدنى.

ومن حيث النوع الاجتماعي لم تحدث التجربة النسوية في الانتخابات الأولى أي نوع من التغيرات في أدوار النوع الاجتماعي، ولم تؤد لخلخلة العلاقات الأبوية في المجتمع، بل أصبح المجتمع المحيط يضع قيودا على حرية وحركة النساء، وعلى تعزيز الأدوار التقليدية للنساء، مما أدى إلى غياب المشاركة الحقيقية للنساء في مجالس الهيئات المحلية تقابلها قيود و/أو اشتراطات اجتماعية وثقافية

عديدة، حيث أضعفت هذه الاشتراطات من المشاركة الحقيقية للنساء، سواء في الوصول إلى مجالس الهيئات المحلية، أو في غياب بيئة تعزز من المشاركة الحقيقية للنساء داخل مجالس الهيئات المحلية، كما أعاقت الاتجاهات والتوجهات الفردية في المنظومة المؤسساتية للحكم المحلي ومجالس الهيئات المحلية– وبالرغم من التسهيلات المفترضة التي أضافها القانون– الوصول السلس لصنع القرار، وفي تغييب الأجواء المريحة والآمنة للنساء الفائزات في مجالس الهيئات المحلية، وتعد الحركة النسوية – كحركة اجتماعية سياسية، هي الرافعة والحاملة للتغيير داخل مجالس الهيئات المحلية..... وهذا بحاجة الى دور أكثر فعلي للتركيز على قياديات في مجالس الهيئات المحلية، وخاصة أن العنصر النسوي المتاح حاليا هو من فئة الشباب داخل مجالس الهيئات المحلية (مفتاح، 2014 ص11–12).

واقع الهيئات المحلية المنتخبة عام 2012:

وأشار علقم (2012) في دراسة مسحية أخراها على عينة من كبار موظفي الهيئات المحلية في الضفة الغربية، والتي سيتم التطرق إليها بشكل أكبر من التفصيل في الفصل التالي – الفصل الخامس– ومن خلال عدة متغيرات، عكف الباحث على دراسة مدى العلاقة ودرجة الارتباط بين هذه المتغيرات من وجهة نظر كبار موظفي الهيئات المحلية، بصفتهم أكثر الفئات قربًا من رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية، وبحكم اطلاعهم على طبيعة عمل الهيئات المحلية، فهم الأكثر قدرة على تقييم مدى نجاعة السياسات التي ترسمها مجالس الهيئات المحلية المتعاقبة، وكشفة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآلية التي يشكل من خلالها مجلس الهيئة وبين قدرته وكفاءته، وكذلك فيما يتعلق بجودة القرار ودرجة استقلاليته، إضافة لمستوى المشاركة المجتمعية ونزاهته، حيث أظهرت النتائج أن هناك تدنيا في كفاءة المجالس التي تشكلت بعد انتخابات 2012، وهناك تدنيا في جودة القرار ودرجة استقلاليته وضعف كذلك في المشاركة المجتمعية، واللافت في هذه الإحصائيات أن المجالس التي تشكلت وفازت من قوائم التزكية كان فيها درجة الضعف والتدني في هذه المتغيرات أكبر منها لدى المجالس المنتخبة.

وجانب آخر يمكن من خلاله قياس وتقييم مدى تحقيق هذه الانتخابات أهدافها بإخراج مجالس هيئات محلية على قدر عال من القدرة والكفاءة والاستقرار، وهو بيانات وزارة الحكم المحلي الفلسطيني بصفتها المرجعية القانونية والإدارية للهيئات المحلية، حيث تشير الإحصائيات لدى الوزارة أن حالة عدم الاستقرار تعتري عددا كبيرا من مجالس الهيئات المحلية، وتتمثل هذه الحالة بحل مجلس الهيئة

المحلية نتيجة لعدة أسباب منها نشوب الخلافات بين أعضاء مجلس الهيئة، أو نتيجة لتطبيق تفاهمات ما قبل الانتخابات بالتناوب على مناصب مجلس الهيئة، حيث تبين أن 98 مجلسًا تم فيها إجراءات من هذا القبيل، منها مجلسان تم التغيير فيهما نتيجة لوفاة الرؤساء، و(46) مجلسًا نتيجة لتفاهمات ما قبل الانتخابات، و(50) مجلسًا تم حلها نتيجة لنشوب الخلافات بين أعضائها، إضافة لاستقالة (223) عضوًا على الأقل من (83) مجلسًا حدثت فيها استقالات.

لقد حدثت عملية تدوير لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية وأُلزموا بالاستقالة نتيجة التفاهمات الحزبية والعشائرية التي سبقت العملية الانتخابية، وهذا أدى بدوره لحالة من الإرباك وعدم الاستقرار لعدد كبير من الهيئات المحلية ومجالسها، وتمثل ذلك بالاتفاق المسبق على تولي الرئيس أو العضو مدة محددة، ومن ثم يستقيل ويترك الرئاسة أو العضوية لشخص آخر من القائمة وهكذا.

والإشكالية في ذلك، ما أن يتسلم الرئيس أو العضو لمهامه ويبدأ بفهم أبجديات العمل في الهيئة، حيث يتطلب هذا الأمر عدة أشهر على الاقل، ثم ما يلبث أن يأتي استحقاق التفاهمات والاتفاقيات التي تلزمه بالاستقالة، ويأتي من بعده ليبدأ ثانية ومن نقطة الصفر (علقم،2015)

وإذا ما أغفلنا شكاوى المواطنين التي تعبر عن عدم الرضا عن أداء هذه الهيئات، فقد لا نستطيع الحصول على إحصائيات دقيقة من الوزارة عن عدد هذه الشكاوى ونسبها؛ لأن ما سبق يعد مؤشرًا قويًا على حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت مجالس الهيئات المحلية خلال العامين الماضيين، وربما ستشهد مزيدًا من التردي إذا ما استمرت لتكمل المدة المحددة في القانون لولاية مجالس الهيئات المحلية وهي أربع سنوات.

ويشر الباحث إلى أن الانتخابات التي جرت في العام 2012، والعام 2017م، جرت في ظروف متماثلة وتقاربه من حيث المناخ السياسي، والاجتماعي، والقانوني ذاته، وهنا كان لابد من استكشاف الظروف التي جاءت بها الانتخابات في الدورة الانتخابية للعام 2012، والدورة التالية لها وهي دورة العام 2017م.

وأقرت وزارة الحكم المحلي بعد الانتخابات المحلية 2017، وتحديداً في سنة 2019م، بعض الإصلاحات المقترحة على قانون انتخاب الهيئات المحلية، من أهمها تغيير النظام الانتخابي من التمثيل النسبي والقائمة المغلقة إلى التمثيل النسبي والقائمة المفتوحة والصوت الواحد، إضافة إلى

تعديل مسألة تمثيل المرأة من خلال البلديات المصنفة (أ، ب) لتصل إلى أكثر من 30%، بينما في المجالس (ج، د،) وهي المجالس التي يقل عدد السكان فيها عن 15 ألفاً، فإن العدد الذي ينطبق عليها حسب مقترح الوزارة هو 141 من أصل 416 هيئة محلية، في حين يستثني القرار 275 هيئة محلية، بمعنى أن هناك تراجعاً للالتزامات التي تبناها المجلس المركزي الفلسطيني برفع نسبة تمثيل النساء إلى 30%في كل الهيئات الوطنية. أما مقترح الوزارة لسن الترشُّح، فهو 23عاماً، بمعنى أن نبقى نُراوح في التفكير السابق نفسه؛ أن الشاب يصبح مسؤولاً بعد تخرجه من الجامعة (جفال، 2020، ص8).

ويجري النظام الانتخابي في الهيئات المحلية حسب المادة (14) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة (2005) وتعديلاته ضمن قوائم انتخابية على أساس التمثيل النسبي، وتعتبر قائمة المرشحين مغلقة، وتكون أسماء المرشحين فيها مرتبة حسب أولوية كل ترشح، كما اعتبرت المادة (3) من القانون لجنة الانتخابات المركزية أنها الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسؤولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها، وتعتبر اللجنة جهة مستقلة ومحايدة. وبموجب المادة (6) من القانون والخاصة بحق الانتخاب؛ فان الانتخابات تجري بصورة حرة ومباشرة وسرية وشخصية ولا يجوز التصويت بالوكالة (عفانة، 2014، ص15).

.42 المبحث الرابع: الحكم المحلي:

1.4.2 الحكم المحلي:

يعد قطاع الحكم المحلي الفلسطيني واحداً من أهم القطاعات في المجتمع، ويشكل ركيزة أساسية في النظام الديمقراطي الفلسطيني، حيث يدير جزءاً كبيراً من موارده ويساهم بشكل كبير في استثمار موارد المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة في جميع قطاعات عمل البلديات، حيث تلامس جميع الأعمال والنشاطات التي تقوم بها البلديات الحياة اليومية للمواطن وتقديم الخدمات الأساسية والتنموية وغيرها من النشاطات المختلفة التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة المواطنين عبر تطوير مستوى الخدمات والمشاريع المقدمة إليهم.

وقد ظهر مفهوم الحكم المحلي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، نتيجة للتوسع الكمي في وظائف الدولة الحديثة وواجباتها من ناحية، والتوسع الكيفي في حقوق ومطالب المواطنين من ناحية أخرى، كما ساعد على ظهوره تباين الحاجات والمطالب والخدمات المحلية وتنوعها، في مقابل عدم قدرة الحكومات المركزية على التخطيط الدقيق للمجتمعات المحلية (عبد الوهاب، 2010).

وفي دراسة أعدتها وزارة الحكم المحلي في فلسطين، عرفت الحكم المحلي بأنه "صياغة عمل جماعي وتنفيذه على المستوى المحلي" وفي ذلك الفهم إشارة للأدوار المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الرسمية للحكومة المحلية، كذلك لدور كل من القواعد غير الرسمية والمنظمات الأهلية والمشاركة الشعبية في الصياغة والتنفيذ ومتابعة العمل الجماعي (العصار، 2015، ص38).

ويتلخص دور الحكم المحلي في ثلاث أمور هامة (وزارة الحكم المحلي، 2009):

1. المشاركة الشعبية والتمثيل الديمقراطي، وهي أساس التنمية السياسية للمجتمع.
2. تامين الخدمات، ومشاركة المواطنين فيها، وتوزيع السلطة ما بين المواطنين والحكومة.
3. قيادة عملية التنمية المحلية لا بما يتعارض مع توجهات الإقليم والدولة.

2.4.2 التطور التاريخي للحكم المحلي في فلسطين:

1. العهد العثماني:

لقد أنشئت البلديات في العهد العثماني لمساعدة الحكومات المركزية في بسط سيطرتها على البلاد والسكان، وكذلك أداة لجمع الضرائب من المواطنين وتوريدها للسلطة المركزية، وكانت المجالس البلدية تتصف بقلة ومحدودية تمثيلها للسكان، وارتباطها بالسلطة المركزية الذي بدوره يقوم بتوجيه واعطاء التعليمات للبلديات، وقد بلغ عدد الهيئات المحلية في فلسطين (22) بلدية، وقد كان قانون البلديات العثماني لسنة 1877 هو المنظم لعمل البلديات وهيكلياتها. (اشتية وآخرون، 2004)

2. الهيئات المحلية في عهد الانتداب البريطاني:

أولى الانتداب البريطاني اهتماما كبيرا في تطوير قطاع الحكم المحلي في فلسطين، في محاولة منه لصيغ النظام الإداري بالصيغة البريطانية، لذا تم تعزيز اللامركزية في هيئات الحكم المحلي، وتم توسيع صلاحيات الهيئات الإدارية في أطر الحكم المحلي، وقد أجريت أول انتخابات بلدية عام 1927 بعد صدور مرسوم الانتخابات للبلديات عام 1926، وفي عام 1934 تم إجراء الانتخابات في

20 مدينة وقريتين، وفي تلك المرحلة لم تلعب البلديات دورة ايجابية مؤثراً في الحياة السياسية، إذ لم يكن لها دور بارز كمؤسسات، وإنما تمحور أثرها السياسي في انتخاب او تعيين المجالس البلدية في ظل بروز الصراعات والتنافسات العائلية حول كيفية تشكيل المجالس، وضمان رئاستها، وكان هناك تنافس مصلحي بين العائلات المتنفذة ولذلك أصبحت البلديات اليه سلطة في يد العائلة (او تحالف العائلات التي تسيطر عليها)، فكانت تستغلها مركزا لتأمين تغلغل نفوذها وخلال هذه المرحلة بدأت تتضح بعض معالم عمل البلديات، وأخذت تتوسع في تقديم الخدمات للمواطنين، حتى باتت أجسام تساهم في تلبية حاجات المجتمع المحلي، ولعل قانون البلديات لعام 1936 والاجراءات والخدمات التي تشرف عليها البلديات يشكل تفصيلي وظل هذا القانون معمولاً به ويحكم عمل البلديات حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية واصدار قانون الهيئات المحلية (حامد، 2009).

4. الحكم المحلي في عهد الإدارة المصرية والأردنية:

تمتد هذه المرحلة من النكبة إلى النكسة، حيث بات قطاع غزة تحت الإدارة المصرية والضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية، وخلال هذه المرحلة بدأ العمل ببلديات قطاع غزة يختلف عن مثيلاتها في الضفة الغربية، ففي عهد الإدارة الأردنية للضفة صدرت عدة قوانين سنة (1960-1955-1954) ، أما في عزة فصدر الأمر (507) لسنة 1957 م، لكن بشكل عام نستطيع أن نقول أن عمل البلديات خلال هذه المرحلة انصب على تقديم الخدمات الأساسية من شبكات مياه وشبكات كهرباء وطرق، الا أن دور البلديات بدأ بالتراجع على صعيد متابعة ومعالجة قضايا المجتمع المحلي بما لا يؤهلها بان تكون صاحبة الريادة في السياسة التنموية للمجتمع المحلي، وعلى الرغم من حدوث انتخابات البلديات أثناء الحكم الاردني للضفة الغربية إلا أن ذلك لم يعكس نفسه في تطوير نوعي لقطاع الحكم المحلي، فقد تم تعزيز المركزية وربط الهيئات المحلية مع الحكومة المركزية، و قد حدث عدة مرات أن تدخلت الحكومة المركزية في تغيير نتائج الانتخابات عبر تعيين أناس غير منتخبين، أما في قطاع غزة و الذي كان يخضع للإدارة المصرية فلم تحدث انتخابات في قطاع الحكم المحلي، حيث كان يستعاض عنها بتعيين لجان مؤقته يناط بها إدارة المدن والقرى، وشهد قطاع غزة، تقهقراً لدور الحكم المحلي، ومشاركته في خدمة المجتمع، وقد فقد الحكم المحلي الكثير من محتواه الاجتماعي والسياسي في تلك الفترة. (حامد، 2009).

4. الحكم المحلي في عهد الاحتلال الإسرائيلي:

استمرت هذه الفترة من عام 1967 إلى عام 1994 فترة قدوم السلطة، وقد جرى فيها توظيف قطاع الحكم المحلي من قبل الاحتلال كأداء سياسية لمواجهة تيار منظمة التحرير الفلسطينية عبر تعيين أشخاص أو لجان غير مرتبطة بالقوى السياسية التي تتكون منها منظمة التحرير وعلى الرغم من إجراء الانتخابات أثناء فترة الاحتلال ثلاثة مرات، في محاولة من قبل الاحتلال لتشجيع التيار غير الموالي لمنظمة التحرير الفلسطينية على البروز كقيادة بديلة، إلا أن نتائج الانتخابات عام 1976 قد فاجأت سلطات الاحتلال عندما فازت الشخصيات الوطنية والمحسوبية على منظمة التحرير في الانتخابات، كما حدث في بلديات (الخليل، رام الله ، نابلس، طولكرم، جنين، وحلحول)؛ حيث قامت سلطات الاحتلال بنفيهم خارج الوطن.

كما شهدت فترة الاحتلال اعطاء المرأة حق الترشيح والتصويت في انتخابات الحكم المحلي، كما تم إدخال نظام الإدارة المدنية للأراضي المحتلة من قبل السلطات الإسرائيلية، والذي ساهم بشكل كبير في أحكام القبضة على هيئات الحكم المحلي ومع نهاية عام 1991 كان في فلسطين 30 بلدية بما فيها القدس، منها 26 في الضفة الغربية و4 في قطاع غزة، وخلال هذه المرحلة، استندت سياسة الاحتلال على تبهيت دور البلديات في قيادة المجتمع المحلي، ولم يعد للبلديات أي دور يذكر في رسم السياسة التنموية العامة للمجتمعات المحلية، بل وعملت جاهدة على تحويل البلديات من مؤسسات تنموية الى مؤسسات جباية الأموال من السكان نظير هذه الخدمات، ولم تعد للبلديات الدور المطلوب منها حيات المجتمعات المحلية والقضية الوطنية بشموليتها على الرغم من أن المجتمع الفلسطيني عبر عن رغبته في أن تتولى البلديات هذا الدور من خلال الانتخابات البلدية في الضفة الغربية عام، 1976، حيث صبغت الانتخابات بالطابع السياسي والنضالي، وتعد فترة الاحتلال الإسرائيلي الأسوأ في تاريخ الهيئات المحلية الفلسطينية. (حامد، 2009).

5. الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

أعلن بموجب اتفاقية أوسلو الموقعة في 13 ايلول 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، وفي مقدمة الإجراءات التي اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية كان إنشاء وزارة الحكم المحلي في الرابع من أيار عام 1994، نقطة تحول تاريخية بالنسبة للشعب الفلسطيني وللهيئات المحلية الفلسطينية التي عانت كثيرا من سيطرة الإدارة المركزية الأجنبية المتعاقبة على فلسطين خلال الفترات السابقة، ففي هذا التاريخ وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الاتفاقية المرحلية المتعلقة بمناطق في قطاع غزة

ومدينة أريحا، وعلى أثر ذلك، تم الإعلان عن إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، ونصت الاتفاقية على أن يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها في قطاع غزة ومنطقة أريحا قبل توقيع هذا الاتفاق، ما لم يتم تعديلها أو ابطالها وفقا لهذه الاتفاقية، وفي العشرين من أيار عام1994، أصدر الرئيس ياسر عرفات القرار الرئاسي الأول، وجاء فيه أن يستمر العمل بالقوانين والانظمة والاوامر التي كانت سارية المفعول قبل 5/6/1967في الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة حتى يتم توحيدها، فقد تميزت هذه الفترة في بدايتها بالحمل الثقيل والأعباء الكبيرة، التي ألقيت على كاهل مجالس الهيئات المحلية، نتيجة التركة الثقيلة التي خلفها الاحتلال، والذي سعى من خلالها دوما لتدمير المجتمع الفلسطيني بتقييده للهيئات المحلية بالمركزية الشديدة من اجل تحقيق أهدافه وتنفيذ سياساته ومخططاته على الأرض (حسيبا، 2006، ص56).

وتسلمت هذه المجالس البلدية في كل من غزة والضفة الغربية مسئولية تقديم الخدمات العامة المختلفة للمواطنين، على أنقاض بنية تحتية مصدعه، وخدمات بدائية تكاد لا تذكر وذلك من جراء السياسات الاحتلالية التي فرضت على هذه المجالس المختلفة من عام 1967، وحتى عام 1948، ولذا فقد تنامت هذه المجالس البدلية وازداد عددها، وذلك من أجل ترميم هذا الإرث الكبير الذي خلفته مراحل الاحتلال وإصلاحه وترميمه، ولهذا شملت التجمعات السكانية الكبيرة والمتوسطة كافة، لتكون شاملة للغالبية العظمى من التجمعات السكانية الفلسطينية (عبيد وآخرون، 2014، ص19).

من الناحية القانونية فقد طبق على الهيئات المحلية نظامان، الأول مطبق على الضفة الغربية وهو ما كان عليه قبل عام 1967 والمتمثل في قانون البلديات الأردني رقم 29لسنة 1955، وقانون إدارة القرى رقم 5 لسنة .1954 والثاني في قطاع غزة الذي يعتمد على القوانين المصرية المستندة إلى قانون الانتداب البريطاني عام .1934 إضافة إلى نظام الهيئات المحلية القائم على أساس القانون البريطاني لسنة 1921 (اسماعيل، 2005، ص101).

ولا تختلف كثيرا التحديات التي تواجهها السلطة المركزية في هذا الجانب عن التحديات مي تواجهها الهيئات المحلية، وذلك لان المطلوب ليس مجرد مصادر تمويل لبناء ما دمره احتلال من بنية تحتية واستجابة لمتطلبات الزيادة الطبيعية في عدد السكان وما بنيت عليها من احتياجات تطويرية فحسب، وإنما الأهم من ذلك هو ما يتعلق بالإنسان، فكيف لنا أن نستطيع تغيير الصورة النمطية المعلقة بذهن المواطن عن السلطة والهيئة على حد سواء.

وكحال أي سلطة مبتدئة تريد الموازنة بين تواضع إمكاناتها من جهة، وبين وعودها للمواطن بتحقيق ما هو أفضل من جهة أخرى ظلت هذه التحديات وضمن أهداف وطموحات السلطة الفلسطينية التي سعت جاهدة لإحداث تحول في جانب مهم متعلق بالهيئات المحلية الفلسطينية لما له أثر مباشر يلامس حياة المواطنين كافة، حيث أقدمت غلى استبدال مجالس الهيئات المحلية التي كانت قائمة في عهد الاحتلال بمجالس جديدة. (رحال، 2010).

وقد كانت الآلية التي عينت من خلالها مجالس الهيئات المحلية بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية هي التي تمثل الإشكالية؛ حيث لا معايير واضحة ولا إجراءات محددة، وإنما اقتصر التعيين على اختيار شخصيات مقربة من السلطة أو شخصيات تتمتع بنفوذ عائلي، واستبعدت المعارضة، مما صبغ هذه المجالس بصبغة فصائلية تارة وعشائرية تارة أخرى، وقل من تدارك هذا الأمر من التجمعات السكانية الفلسطينية وعالجه بأقل الخائر. (منصور، 2015، ص36).

نتج عن هذا كله، غياب رقابة المواطن على الهيئة لكونه لم يشارك في اختيارها وتفشي نوع من المحسوبية في التوظيف داخل الهيئة، كما وانحصر قرار الهيئة بيد الرئيس ولم تكن العضوية في مجلس الهيئة سوى مكانة اعتبارية لصاحبها ليس إلا (الجرباوي، 1996).

مع هذا كله، استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة الحكم المحلي، السير ولو بخطوات بطيئة على طريق تطوير الهيئات المحلية الفلسطينية وتنمية دورها، كما استطاعت بعض الهيئات المحلية تغيير النظرة النمطية لدى المواطن عن هذه الهيئات من خلال سياسات رسخت ثقة المواطن بالهيئة إلى حد ما. (منصور، 2015، ص39).

وترتكز وزارة الحكم المحلي في رسم استراتيجياتها على التالي (وازرة الحكم المحلي، 2010، ص3):

1. تمكين الهيئات المحلية ورفع قدراتها باتجاه إبدال المؤسساتية مكان الفردية.
2. رفع كفاءة الوزارة نفسها لتمكينها من التخطيط والتوجيه والإشراف بطريقة مهنية على الهيئات المحلية.
3. العمل على دعم الديمقراطية والشفافية والمشاركة المجتمعية ونشر ثقافتها في قطاع الحكم المحلي.
4. تعزيز مفهوم الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاعين الخاص والعام، للمساهمة في إحداث تنمية محلية وتعزيز الاستقلال المالي للهيئات المحلية، قد تكون كلمة تعزيز هنا مجافية للواقع، حيث لا توجد هذه الشراكة أصلا ولا يوجد في الوزارة ما ينظم هذه الشراكة إن وجدت فهي بمبادرات فردية،

علما أن هذه الأهداف الاستراتيجية وردت في خطة الوزارة الاستراتيجية للأعوام (2010 – 2014) م.

3.4.2 دوافع اعتماد الحكومة على الحكم المحلي:

إن تبني الدول لنظام الحكم المحلي يعود الى ما يلي (مختاري، 2019، 28–29):

1. دوافع إدارية: بتطور وظائف الدولة أدت المركزية التي ميزت العديد من الدول الى اهدار الكثير من الموارد والطاقات وانتشار الكثير من مظاهر الفساد والمحسوبية اضافة الى تحكم إدارة الحكومة المركزية لمختلف المشروعات ومن ثم عدم تناسبها مع الاحتياجات المحلية وقيامها بوضع نظم متشابهة موحدة لا تناسب أولويات المواطن المحلي نتيجة عدم إمكان ادارة جميع الأنشطة من مركز واحد، فتم بالتالي الاتجاه الى نظام الادارة والحكم المحلي، وتوزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية فيما يتعلق بالشؤون القومية التي تهم جميع سكان الدولة والهيئات اللامركزية الاقليمية فيما يتعلق بالشؤون المحلية.
2. دوافع اجتماعية سياسية: حيث تكتسي مشاركة الجماهير في الشؤون المحلية طابعا هاما وحساسا، يفرض ضرورة حكم المجتمع المحلي نفسه بنفسه من خلال انتخاب ممثلين له وبالتالي ضرورة توسيع وتنويع قنوات المشاركة في صنع السياسات العامة أمام المواطن المحلي سواء كقيمة أخلاقية تحقيقا لمبدأ المواطنة والسيادة الشعبية، أو كهدف عملي من أجل ضمان مزيد من تأييد المواطنين لتحقيق أهداف السياسات العامة، فالتنظيم المحلي يؤكد على أهمية مشاركة المواطن المحلي في التصميم والاشراف على تنفيذ السياسات التي تطبق عليهم باعتبار أن المشاركة هي الأداة الرئيسية لنظم الحكم والادارة في تحقيق التنمية المحلية.
3. دوافع اقتصادية: أثبتت التجارب المطبقة للحكم المحلي في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أن الادارة العصرية لشؤون الدولة ومؤسسات الادارة العامة لا يمكن أن تجري وتستقيم بشكل كفوء وفاعل إلا باعتماد الأسلوب الإداري اللامركزي المتجسد في الحكم المحلي لموارد المتاحة قصد الانتفاع بها ودمجها في العملية التنموية وتكون الاصلاحات الاقتصادية على المستوى المحلي.

إن المجالس البلدية وعلى اختلاف درجاتها، أصبحت تقوم بتوفير وتطوير الخدمات العامة للمواطنين القاطنين في إطار حدودها الجغرافية والإدارية، كتأسيس البنى التحتية، وإنشاء المشاريع

الاستثمارية، ورعاية أعمال التنظيم المحلي المختلفة، وغير ذلك من الخدمات، بهدف تحقيق توازن الأعباء المالية المفروضة على المواطنين مع الخدمات التي تقدمها هذه المجالس، آخذة بعين الاعتبار العدل والمساواة بين كل أفراد الشرائح المجتمعية المختلفة، من المواطنين الذين تقع مسؤولية رعايتهم وتقديم الخدمات لهم، على المجالس البلدية المنوط بها هذه المهام والأعباء (ربايعة وعبيد، 2013، ص303)

4.4.2 علاقة الهيئات المحلية بوزارة الحكم المحلي:

إن الإطار القانوني الذي حكم العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية هو قانون الهيئات المحلية الصادر في العام 1997، ولكن هذا القانون في بنوده المتعددة، وان كان أعطى جزءا من الاستقلالية للهيئات المحلية في بعض الجوانب، إلا أنه بالمقابل بقي محافظاً على نوع كبير من المركزية في هذه العلاقة، وقد شاب تطبيقه الكثير من الغموض والارتباك، سيما وأن اللوائح والأنظمة المفسرة له لم تصدر بعد (طريش، 2004، ص15).

وتتسم العلاقة بين الحكم المحلي والإدارة المحلية بالوضوح في تقاسم الصلاحيات عن طريق الدستور أو تفويض الصلاحيات عن طريق التشريعات والقوانين، حيث تختار الدولة الحديثة دوماً الأسلوب الأمثل في التنظيم الإداري لأقاليمها بغرض الاستجابة لمتطلبات سكانها الخدماتية والتنموية وبما يضمن استمرار تلك الخدمات (شايب، 2015، ص11).

وهذه العلاقة تتفق مع راي الكاتب عبد العاطي والذي أشار للعلاقة بين الحكم المحلي والإدارة المحلية بقوله: "العلاقة الموجودة بين الحكومة والهيئة المحلية هي علاقة تبادليه تكاملية، تتحدد فيها الصلاحيات والمسؤوليات، إذن الإدارة المحلية هي طريقه إدارة وليست حكماً ولا شأن لها في إدارة الدولة وحكمها وقراراتها وسياساتها على المستويات العليا والدولية (عبد العاطي، 2005).

تزداد التوجه على الصعيد العالمي حول الإصلاح في نظام الحكم، عن طريق تفويض صاحيات إدارية للمستوى المحلي كاتخاذ القرارات وتطبيقها والإشراف على تنفيذها، وصولاً إلى مستوى أوسع من استقلالية المستوى المحلي عن المركزي، وتقوم هذه الفكرة على أن تتمتع هذه الوحدة المحلية بشخصية قانونية اعتبارية واستقلالية ضمن حدود إقليمية معينة، وتتحدد عاقتها بالسلطة المركزية عبر نظام لامركزي (في الإدارة، والمالية، والقرارات) ضمن نطاقات يحددها القانون، وتخضع لسلطة رقابية، وذلك إيماناً بمبدأ أن الهيئات المحلية أكثر قدرة على معرفة احتياجات مواطنيها واهتماماتهم، لا سيما

أن تمثيلية هذه الوحدات تنبع من أن مجالسها تأتي عبر انتخابات يختار فيها المواطنون ممثليهم، للتعبير عن مصالحهم وتفضيلاتهم وخياراتهم المحلية المتمايزة عن غيرها (أمان، 2020، ص4)

وحتى يتجسد الفكر المحلي الحديث فإنه لا بد من إدراك وجود هيئات محلية قادرة على ممارسة أعمالها ونشاطاتها بشكل كفؤ وفاعل، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون أن تكون هذه الهيئات منتخبة مباشرة من المواطنين، على أن تكون هذه الهيئات وأنظمتها الإدارية والمالية الخاصة بها بعيدةً عن التعقيد والإجراءات البيروقراطية للمستوى المركزي، وهنا تبرز أهمية المشاركة المجتمعية في إدارة الهيئات المحلية، حيث أن التمثيل الديمقراطي ركيزة أساسية في بناء نظم الحكم المحلي.

والهيئات المحلية أسبق في نشأتها من الدولة بمفهومها المعاصر، ذلك أن الحكومات المحلية نشأت أولاً في مفهوم محلي يتجلى في القرى والمدن التي عاشت فيها المجتمعات السياسية الأولى في معظم أنحاء العالم، والتي كانت تتخذ شكل العائلة والقبيلة والجماعة والقرية والمدينة.

في الواقع الفلسطيني، الوزارة المسئولة عن الهيئات المحلية هي وزارة الحكم المحلي والتي تأسست عام 1994م، وتهدف إلى تطوير نظام الحكم المحلي بجعله مستقراً، قادراً على التعامل مع الوضع الطارئ وتحقيق ذلك عبر إجراء انتخابات الهيئات المحلية الذي يأتي منسجماً مع رسالة الوزارة الهادفة إلى تأطير التجمعات السكانية ضمن تشكيلات مناسبة لأوضاعها من بلديات ومجالس قروية ولجان مشاريع.

وترتبط الأهداف السياسية لنظام الحكم المحلي بأسلوب تشكيل الهيئات المحلية بالانتخاب الأمر الذي يعزز المبادئ الديمقراطية على المستوى السياسي بالديمقراطية الإدارية التي تعد مقدمة للديمقراطية السياسية أو مكملة لها (مقبل، 2010، ص65).

ويذهب بعضهم أن هناك معايير محددة للتفريق بين الحكم المحلي والإدارة المحلية وهي (مسعود، 2013، ص49):

1. معيار السلطة: تكون اللامركزية حكماً محلياً حين الاعتراف للمجالس المحلية بسلطات واسعة، وفي حالة كانت السلطات الممنوحة للمجالس المحلية محدودة ومقيدة فالحديث يدور هنا عن إدارة محلية.
2. معيار شكل الدولة: في الدول البسيطة غالبا ما تكون اللامركزية الإقليمية إدارة محلية، بينما تكون اللامركزية الإقليمية في الدول الفيدرالية حكماً محلياً.

3. معيار الانتخاب: إذا كان جميع أعضاء المجالس المحلية منتخبين فإن هذا من سمات الحكم المحلي، بينما في الإدارة المحلية يكون التعيين ما هو ينطبق على عضوية المجالس المحلية، أو التعيين والانتخاب معاً.
4. معيار الاختصاص: فإذا كانت المجالس المحلية صاحبة اختصاص أصيل بممارسة السلطة، فإن شكل الإدارة اللامركزية هنا هو حكم محلي، أما إذا كان تفويض لبعض السلطات من المركز فتكون إدارة محلية.

.25 الدراسات السابقة:

يتناول الباحث في هذا الفصل بعضاً من الدراسات السابقة والتي يسعى من ورائها إلى التعرف إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات كذلك الكشف عن المنهاج البحثية المستخدمة بغية الاستفادة منها في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية وتطوير أداة الدراسة، وقد تم تقسيمها إلى قسمين، الأول تناول فيه الباحث الدراسات التي درست الانتخابات في الهيئات المحلية، أما القسم الثاني تناول فيه الباحث الدراسات التي ركز على الحوكمة في الهيئات المحلية، وقد تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

1.5.2 القسم الأول: التي تناولت الانتخابات في الهيئات المحلية:

الدراسات العربية:

دراسة عودة الله (2020): "علاقة النظام الانتخابي المختلط في فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي عام 2006"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث علاقة النظام الانتخابي المختلط في فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي عام 2006، وفحص اتجاه العلاقة بين أثر الاحتلال والمعارضة على استدامة الديموقراطية في النظام السياسي الفلسطيني في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، والعلاقة بين طبيعة النظام السياسي شبه الرئاسي من حيث مدى تحقق سمات الأغلبية أو الاجماع فيه، ودرجة قوة الرئيس واثر المتغيرات على تراجع الديموقراطية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة بين الانقسام السياسي الحاد في المجتمع الفلسطيني، حيث كان هناك استقطاب للأصوات لصالح الحزبين الكبيرين فتح وحماس، ووجود علاقة سلبية قوية في الازدياد الكبير في أعداد المرشحين المستقلين في الدوائر الانتخابية وقلة الاستقطاب لصالح فتح وحماس، ولقد عانا الحزبين الكبيرين فتح وحماس من ظاهرة الاستقطاب السلبي الا أن فتح عانت أكثر من حماس في هذا المجال، خاصة بازدياد أعداد المرشحين المستقلين المنشقين عن الحركة في انتخابات الدوائر. وكما أن النظام المختلط وان حاول تخفيف الأثار الكبيرة لازدياد النسبية في انتخابات الدوائر الا أن أثار

هذه النسبية عالية جدا، لدرجة أن تأثير هذا النظام المختلط كان محدودا في تقليل التحيز لصالح الأحزاب الكبيرة وبالذات لصالح حماس، وأن حماس قد استفادت أكثر من فتح من نسبة التفضيل.

دراسة جفال وآخرون (2017) "دراسة تحليلية لواقع وطبيعة المشاركة في الانتخابات المحلية الفلسطينية لعام 2017 في الضفة الغربية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع وطبيعة المشاركة في الانتخابات المحلية الفلسطينية لعام 2017 في الضفة الغربية بالاعتماد على منهج كيفي، تشاركي، يقوم على مجموعة كبيرة من المقابلات المعمقة، والمجموعات البؤرية، والحالات الدراسية مع مشاركين ومشاركات يمثلون فعاليات شعبية ومدنية وسياسية وتشريعية ومحلية فلسطينية مختلفة بمن فيهم أشخاص شاركوا مباشرة في الانتخابات الأخيرة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن نسبة التصويت في انتخابات 2017 تكاد تكون مماثلة تماما لنسبة التصويت في الانتخابات المحلية التي سبقتها وعقدت في 2012والتي بلغت 53.8%، كما بينت ارتفاعاً كبيراً في تزكية الأعضاء في الدورتين الانتخابيتين اللتين عقدتا في ظل الانقسام الداخلي الفلسطيني، كما كشفت أن العوامل المؤثرة على تدني نسب المشاركة في التصويت وارتفاع نسبة التزكية فهي: ضعف الأحزاب السياسية وضعف الانتماء الحزبي، وظهور صراعات داخلية داخل الحزب الأكبر (فتح)، اضافة الى الصراعات ما بين القوى الحزبية والعائلية المختلفة...الخ، من العوامل أيضا، ضعف الوعي الديمقراطي والمدني بما في ذلك ضعف الدور التوعوي الذي تلعبه المؤسسات والقوى المدنية والديمقراطية، في مجال التثقيف المدني المجتمعي، وكذلك إحساس بعض المواطنين أن الانتخابات لن تؤدي إلا لمجرد تغيير في الوجوه، وأن تأثيرها سيبقى محدودا سواء على أداء المجلس المحلي أو الخدمات التي يقدمها، كما بينت أن الكثير من الثغرات والشوائب التي ظهرت في الانتخابات السابقة، سواء من معدلات تصويت منخفضة، أو معدلات "تزكية" عالية نسبيا، أو الحضور والتأثير القوي للعائلة والحمولة...الخ، تعود بالدرجة الثانية، بعد الانقسام الداخلي، الى ضعف الأحزاب السياسية الفلسطينية لأسباب كثيرة منها ما له علاقة بالنمط "الإستخدامي" و"الموسمي" و"النخبوي" الذي تتصف به علاقة الأحزاب مع تلك الجماهير....الخ، وأظهرت أيضاً أن التحدي الاكبر الذي يواجه الانتخابات المحلية في فلسطين ليس "كميا" بالأساس بقدر ما هو "نوعيا أو كيفيا".

دراسة منصور (2015) " انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية (2004-2005) و2012: النتائج والدلالات دراسة مقارنة"

هدفت هذه الدراسة إلى اجراء مقارنة بين انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية الأولى 2004- 2005 والانتخابات المحلية الثانية 2012، لقياس مدى تأثر نتائج الانتخابات المحلية بالسياق العام الذي تجري فيه، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي بواسطته تم وصف العملية الانتخابية الأولى والثانية من واقع التقارير والاحصائيات وآراء الخبراء، والعمل على تحليلها ثم تفسيرها، كما استخدم المنهج المقارن، لإبراز اوجه الشبة وأوجه الاختلاف بين كلا العمليتين الانتخابيتين في سياق زمني مختلف، واستخدم الباحث ادوات عدة من بينها المقابلات والملاحظة والخبرة الشخصية إضافة إلى استبيان شمل قياس عدة متغيرات ذات صلة بكفاءة مجلس الهيئة المحلية، وقد استنتجت الدراسة أن توفر غطاء رسمي وشعبي للانتخابات يعتبر عاملاً مهماً لنجاح العملية الانتخابية، ويؤدي توفره لمشاركة شعبية وحزبية فاعلة في الانتخابات، في حين أن غياب هذا الغطاء يؤدي لحالة من عدم الاكتراث في العملية الانتخابية، ينتج عنها عزوف جمهور الناخبين عن المشاركة فيها، وأن مهنية وحيادية اللجنة المشرفة على الانتخابات وحدة لا يكفي لتحقيق الهدف العام من الانتخابات، وأظهرت الدراسة تراجعاً في دور الأحزاب على الساحة الفلسطينية من خلال ضعف قدرتها على حشد وتعبئة الجماهير لصالح المشاركة في الانتخابات، كما أظهرت الدراسة فروقاَ ذات دلالة إحصائية بين آلية تشكيل مجلس الهيئات المحلية وبين قدرتها وكفاءتها ونزاهتها وجودة قراراتها، وكانت النتائج إيجابية لصالح مجالس الهيئات المحلية المنتخبة عام 2004-2005، وبينت أن مجالس الهيئات المحلية التي فازت قوائمها بالتزكية لا تختلف كثيراً من حيث أدائها وكفاءتها عن تلك التي تعين من الحكومة المركزية.

دراسة زماعرة (2013) "التطور القانوني في النظام الانتخابي للهيئات المحلية في دولة فلسطين"

تناولت هذه الدراسة التطور القانوني في النظام الانتخابي للهيئات المحلية في دولة فلسطين، ابتداء من قدوم وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993 ولغاية الاعتراف بدولة فلسطين بالأمم المتحدة في العام، حيث اعتمدت الدراسة على الجمع بين عدد من الأساليب البحثية، إذ تستخدم منهجا وصفيا، تحليليا، مقارنا، في إطار من التتبع التاريخي لموضوع الدراسة، وذلك بغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، فعلى صعيد دراسة وتحليل النماذج والصور المتعددة للانتخابات المحلية الفلسطينية تم استخدام الأسلوب المقارن لتحليل كل تجربة ومقارنتها بباقي التجارب، باعتبار أن

المنهج المقارن يمكننا من الوقوف على نقاط التشابه والاختلاف ورصد التغيرات القانونية المختلف، وقد كشفت الدراسة عن الاستمرار في تعديل مختلف التشريعات والقوانين بما يضمن مزيدا من الحقوق للفئات المهمشة، وخاصة على صعيد تكافؤ الفرص، والعمل، و بناء تحالفات مجتمعية واسعة داعمة لمشاركة الشباب والنساء، والفئات المهمشة، وتحديد تحديد موعد الانتخابات من خلال القانون وعدم ترك الأمور إلى مجلس الوزراء لتحديد الموعد، كما بينت تغليب الاعتبارات الشخصية والعائلية على الاعتبارات السياسية/ الفصائلية، حيث مالت بعض نتائج الانتخابات لصالح مرشحين من خارج الكتل الحزبية، ومثال ذلك نتيجة الانتخابات في مدينة نابلس، و اظهرت نتائج الانتخابات في مدينة البيرة مثلا ان نسبة الاقتراع متدنية بنحو 26% وهو ما يعني أن إجراء الانتخابات في ظل الانقسام والاستقطاب السياسي لا يفضي بالضرورة إلى تمثيل متوازن ونتائج معقولة، وخاصة أن الانتخابات المحلية تعبر عن القضايا الأكثر التصاقا بالظروف المعيشية، ومن هنا يمكننا التنبؤ بأن الوضع السياسي العام يلقي بظلال ثقيلة على المواطنين تجعلهم أكثر ميلا للإحجام عن المشاركة، ما يعني موقف غضب واستياء شديد له دلالاته المستقبلية العميقة.

دراسة مقبل (2010) "أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية (2004-2009)"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن انتخابات الهيئات المحلية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية، وتركز على الانتخابات المحلية التي جرت في ظل السلطة الفلسطينية في العام 2004، وكشفت عن الأطر الاجتماعية والسياسية التي تفاعلت وتأثرت في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية، واستعرضت الدراسة العملية الانتخابية للهيئات المحلية الفلسطينية التي تمت في ظل السلطة الفلسطينية في عامي 2004 و2005، والتي لم يتم استكمالها، وبحثت في الجوانب الرئيسة المتعلقة بها، من نواحٍ متعددة، مثل مجريات العملية الانتخابية بمراحلها المختلفة ونتائجها، والمناطق التي شملتها والتي لم تشملها، والفئات التي حرمت من ممارسة حقها بالمشاركة، ونسب الاقتراع في الدوائر الانتخابية المختلفة والمرحلة الخامسة من الانتخابات، والتي لم تتم، وتبيان الأسباب التي حالت دون إجرائها، كذلك بينت الدراسة مشاركة المرأة في انتخابات الهيئات المحلية، والنسب التي حصلت عليها، من خلال النظام الانتخابي الذي ميز المرأة، وأعطاها حصة مضمونة في الهيئات المحلية، ومن خلال التحليل للعملية الانتخابية للهيئات المحلية الفلسطينية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة**Pico and Other**، 2018))

The New Political Contenders in Municipal Council Elections in Colombia 2015: Impact of the Size of the Constituency on Municipal Councils

هدفت هذا الدراسة إلى الكشف عن المنافسات السياسية الجديدة في انتخابات المجالس البلدية في كولومبيا 2015، ومدى تأثير حجم الدائرة الانتخابية في المجالس البلدية في الإنجازات الانتخابية لأربع أحزاب غير متجانسة ذات نفوذ وطني تم دمجها مؤخرًا في اللعبة السياسية، والتي ذهبت إلى صناديق الاقتراع للمرة الأولى في عام 2015 للانتخابات، وهي الحركة الديمقراطية المركزية **(CD)** والحركة البديلة للسكان الأصليين والحركة الاجتماعية **(MAIS)** والاتحاد الوطني **(UP)**. وأكدت النتائج أن القاعدة الانتخابية بناءً على حجم التصويت لكل تنظيم سياسي، والدوائر الأكبر هي أكثر ميلًا إلى تحديد مواقع مرشحيها في المجالس، بسبب انخفاض نسبة الأصوات المطلوبة للحصول على مقعد في المجلس، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي تشير إلى ضرورة مراعاة عوامل أخرى للنظام الانتخابي، مثل الحملة السياسية والأحزاب نفسها والسياق، من أجل شرح إنجازات الأحزاب السياسية الجديدة في المجالس البلدية. الشركات السياسية.

دراسة**Tirivangasi and Other**، 2017))

Local Government Elections: A Beacon of Service Delivery Hope' in South Africa

هدف هذه الدراسة إلى تقيم تأثير انتخابات الحكومات المحلية في معالجة المسائل المتعلقة بتقديم الخدمات، حيث أصبحت الاحتجاجات على تقديم الخدمات ظاهرة شائعة في مجتمعات جنوب إفريقيا، وغالبًا ما كانت الأسباب المنسوبة إلى هذه الاحتجاجات هي الفساد وسوء الإدارة والتحديات المالية وبطء نشر الخدمات من قبل السلطات في البلديات المحلية، وكنتيجة نتيجة لذلك أخذت الجماهير المحبطة إلى اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال ورقة الاقتراع، وصناديق الانتخابات المحلية والتي هي واحدة من أكثر المنصات شعبية حيث يختار الجنوب أفريقيون المرشحين للعمل كمستشارين ورؤساء بلديات في الحكومات المحلية من خلال التصويت لمرشح معين، وذلك يقوم المواطنون

بتمكين السياسيين بتفويض لاتخاذ قرارات مهمة نيابة عنهم ومع ذلك، في معظم الحالات يكون المسؤولون المنتخبون فاسدين وغالبًا ما يوعدون مجتمعاتهم بوعود جوفاء، ومن أجل ذلك استخدمت الدراسة تصميمًا استكشافيًا وطريقة نوعية، حيث تم استخدام عينات كرة الثلج في اختيار المصادر ذات الصلة والتي من شأنها أن تقود الباحثين إلى أعمال بحثية أخرى في نفس المجال من خلال الكلمات الرئيسية وقوائم المراجع، وتم استخدام تحليل الخطاب لتحليل البيانات، واكتشفت الدراسة أن انتخابات الحكومات المحلية مهمة في ضمان جودة تقديم الخدمات التي يتلقاها الناخبون.

دراسة**Barcson**، 2015))

Challenges to implementing of development plans at local–level government in Papua New Guinea

هدفت إلى تناول الإصلاحات الحكومية التي تبنتها بابوا غينيا الجديدة على المستوى المحلي لعام 1995، نتيجة القلق المتزايد من فشل الخدمة العامة في تحمل مسؤوليتها تجاه الشعب. ونتيجة لذلك، أنشئ القانون الأساسي لعام 1995 المتعلق بالحكومات الإقليمية والمحلية. وكان الغرض الرئيسي من هذا القانون هو معالجة هذه المسألة من خلال المشاركة الأعمق للمستويات الأدنى من الحكومة، وخاصة الحكومات على المستوى المحلي. وبعد مضي ق اربة عقدين من الزمن، تشير الظروف الاجتماعية الاقتصادية السيئة وتدهور البنية التحتية / الخدمات إلى أن التغيير المقترح لم يتحقق. لذلك كان الغرض من هذه الدراسة هو معالجة مسألة ما إذا كانت المستويات الدنيا للحكومة قادرة على تنفيذ خطط التنمية في إطار الإصلاحات. وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات التي أجريت في عام 1995 جعلت الحكومات على المستوى المحلي تعتمد على لجنة أولويات التخطيط والميزانية المشتركة التابعة لها وعلى إدارة المقاطعات، التي أصبحت العائق الرئيسي أمام فعالية الحكومة المحلية. وهذا بدوره قد أعاق إلى حد كبير قدرة الحكومات على المستوى المحلي وعزز العلاقات غير المتكافئة، بدلاً من المساعدة في تقديم الخدمات في بابوا غينيا الجديدة. ولذلك، هناك حاجة إلى جعل الحكومات على المستوى المحلي أكثر فاعلية.

دراسة**Sakurai and Filho**، 2008))

Fiscal policy and reelection in Brazilian municipalities

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة المالية وإعادة الانتخاب في البلديات البرازيلية، وقد تطبق الدراسة على أكثر من 2000 بلدية برازيلية على مدى 13 عامًا وذلك لتحليل تأثير النفقات العامة على احتمالية إعادة انتخاب رؤساء البلديات، وتم فحص نتائج الانتخابات البلدية البرازيلية من عام 1988 إلى عام 2000 باستخدام نموذج لوغاريتمات ثابتة، وأشارت النتائج إلى أن رؤساء البلديات الذين ينفقون أكثر خلال فترة ولايتهم يزيدون من احتمالية إعادة انتخابهم أو لخليفة نفس الحزب السياسي على وجه الخصوص، فإن الإنفاق الرأسمالي المرتفع على مدى السنوات التي سبقت الانتخابات والنفقات الجارية في سنوات الانتخابات تعود بالفائدة على رؤساء البلديات البرازيليين الحاليين.

2.5.2 القسم الثاني: الدراسات التي تناولت الحوكمة في الهيئات المحلية:

الدراسات العربية:

دراسة حيرة (2018) "دور الحوكمة في تطوير الإدارة المحلية الجزائرية: دراسة بلدية أولاد خالد نموذجاً"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في تطوير الإدارة المحلية الجزائرية والوقوف على أهم خصائص وسمات الإدارة المحلية ومتطلبات إصلاحها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لتطبيق الدراسة على عينة تكونت من (40) عاملاً في السلك الإداري، وقد توصلت الدراسة إلى ان البلدية تحاول تدريجيا اعتماد اليات لترسيخ الحوكمة لموجهة الفساد من خلال تفعيل الرقابة الخارجية والداخلية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني وتكريس النزاهة والشفافية واعتبار القانون مرجعية للقيام بأعمالها ومهامها كل هذا يصب في مجال الاصلاح كما تكتسي البلدية أهمية بالغة في تشجيع الاصلاح الاداري باعتبارها أقرب الى المواطنين والاداري بشؤونهم ومكان مشاركتهم في الحكم المحلي وما يمكن استنتاجه أيضا أنه لا يوجد تقصير من الدولة الجزائرية في تشجيع البلدية على الاصلاح تجسيد في اعطائها صلاحيات واسعة في مختلف المجالات من أجل الرفع من مستويات الاداء وتجنيد مختلف الوسائل والتقنيات لإصلاح الادارة.

دراسة نزار (2018) "آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للحوكمة الرشيدة، وكذلك الإدارة المحلية ومعرفة السبل التي من خلالها يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هذه الإدارة لخلق إدارة محلية فعالة وعصرية قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين، وتم اعتماد المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه ومن أجل النهوض بنظام الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية لا بد من الانسجام بين ما يصدر من القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور الذي يستوجب مشاركة جميع الأطراف في خدمة مصالحهم وذلك بتبني الإدارة المحلية لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

دراسة الأقرع (2017) "أثر تطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية، وسعت الى معرفة أهمية ومعايير ومؤشرات الحوكمة والمتطلبات وقياس اثرها على تنمية الموارد البشرية، وقد استخدم الباحث لتحقيق هذا الهدف المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وذلك من خلال استبانة صممت لهذا الغرض، وقد وزعت على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بلغ عددها (63) من موظفي الهيئات المحلية في كل من قلقيلية، عزون، حبلة، كفر ثلث، جيوس، تم اختيارهم بطريقة عشوائية وممثلة لمجتمع الدارسة، وأكدت نتائج الدراسة على وجود اثر ايجابي لتطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية وعلى عدم وجود أثر لمتغيرات (الجنس، مكان الهيئة المحلية، طبيعة الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة) في تطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية فيها فيما يتعلق بمجالي الدراسة.

دراسة جودة (2015) "دور تطبيق معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية في تطوير الأداء الإداري للبلديات الكبرى بقطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية في تطوير الأداء الإداري للبلديات الخمس الكبرى بقطاع غزة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الوظائف الإشراقية في تلك البلديات البالغ عددهم (449) موظفاً وموظفة، أما عينة الدراسة فقد تمثلت

في جميع أفراد مجتمع الدراسة، وبالتالي استُخِدام المسح الشامل في عملية جمع البيانات بواسطة الاستبانة التي صممت كأداة رئيسية للدراسة، واستُخِدم المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت الاستبانات المستردة الصالحة للتحليل (414)، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن تطبيق معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية في البلديات الخمس الكبرى بقطاع غزة حصل على وزن نسبي (69.98%)، حيث حصل محور المشاركة على المرتبة الأولى، ثم محور الرؤية الاستراتيجية على المرتبة الثانية، وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة ارتباطية طردية إيجابية بين معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية، وبين تطوير الأداء الإداري في البلديات الخمس الكبرى بقطاع غزة.

دراسة الداعور (2008) "مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضائها، وفيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية في مستويات تطبيق معايير الحوكمة الجيدة، تعزى إلى متغيرات الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، موقع البلدية وتصنيفها، واعتمد الباحث في هذه الدراسة معايير الحوكمة الجيدة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المتمثلة في: المشاركة، الشفافية، العدالة والمساواة، المساءلة، تعزيز سلطة القانون، الكفاية والفعالية في استخدام الموارد، التوجه نحو بناء توافق الآراء، الاستجابة، وكذلك الرؤية الاستراتيجية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (205) عضواً من أعضاء المجالس البلدية في الضفة الغربية للعام 2007/2006، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية كانت متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية تعزى إلى متغير الجنس، وسنوات الخبرة في المجالس البلدية، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر، والمؤهل العلمي، وموقع البلدية، وتصنيف البلدية، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة وجود هيئة حكومية تعنى بمتابعة وممارية وتنفيذ معايير الحوكمة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة**Zulfiqar**، 2020))

Local Body Governance in Pakistan: A Historical and Theoretical Analysis

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة حوكمة الهيئات المحلية في باكستان، وتم استخدام المنهج التاريخي والنظري لمراجعة أدبيات اللامركزية، واستخدام نهج دراسة الحالة لفهم الأدب عبر الثقافات بشكل أفضل، بينما يتم استخدام النظرة التاريخية لفهم الاختلافات في حالة باكستان، بدءًا من فترات ما قبل الاستعمار، تم استخدام دراسات حالة متعددة لفهم سياق مختلف الإجراءات المتخذة عبر التاريخ، كما تم استخدام المقالات الصحفية والأعمدة الإخبارية والكتب والتقارير الحكومية والمنظمات غير الحكومية من أجل فهم شامل للموضوع قيد المراجعة، وقد أوضحت الدراسة أن فشل اللامركزية في البلدان النامية كان بسبب عدم كفاية الإطار التشريعي والتنفيذ غير الكفء للسلطة وسوء استخدام السلطة من قبل المؤسسات، ومع ذلك في حالة باكستان، يكشف التحليل التاريخي أن الحكومات العسكرية استخدمت الهيئات المحلية في الغالب لزيادة مركزية الدولة وجمع المزيد من السلطة، في المقابل لم تتجه الحكومات المدنية إلى هيئات محلية قوية لأنها كانت تنوي الاحتفاظ بالسلطات المالية والتنموية بأيديها حتى تتمكن من استخدامها لتحقيق مكاسب شخصية في الانتخابات المقبلة، وهذا عزز سياسة المحسوبية وأدى إلى إضعاف النظام، علاوة على ذلك، حاولت الأنظمة العسكرية كسب الشرعية من خلال تشكيل هذه الهيئات المحلية. تم اكتساب هذه الشرعية من خلال تطور النخب السياسية المتعاونة الجديدة.

دراسة **Lekala**، 2019))

Investigating Good Local Governance for Developmental Local Government: The Case of Prince Albert Municipality

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في الحكم المحلي الجيد من أجل الحكم المحلي التنموي: حالة بلدية الأمير ألبرت، وتم اتباع المنهج النوعي واستخدام البحث تصميم دراسة الحالة كأداة لجمع البيانات من بين سكان بلدية الأمير ألبرت، تم أخذ عينات من ثمانية مشاركين عن قصد لإجراء مقابلات متعمقة شبه منظمة، وهو التحقيق في حالة الحكم الرشيد في منطقة بلدية ألبرت، تم تعزيز هذا

التحقيق عن طريق تحليل المستندات للحصول على مزيد من المعلومات، وأظهرت النتائج أن تتم إدارة بلدية الأمير ألبرت تعمل بشكل جيد بما يتماشى مع ركائز الحكم الرشيد ولكن مع وجود مؤشرات على نقص المشاركة العامة، ويُعزى هذا إلى اليأس الواضح الذي يأتي مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأليمة التي يمر بها العديد من السكان.

دراسة **Plessis**، 2013))

Implementing intergraded strategic plan in free state Municipalities

هدفت هذه الدراسة لمعرفة واقع تطبيق الخطط الاستراتيجية المتكاملة في الحكم المحلي في دولة جنوب أفريقيا، وتعزيز الخدمات المقدمة إلى المواطنين، وتشجيع التنمية والتطوير في الحكومات المحلية، حيث سلطت الدراسة الضوء بشكلٍ كبيرٍ على الحكم المحلي الذي اعتبرته وكيل الدولة المحلي، كون أن احتكاك المواطن بالحكومات المحلية أكثر من احتكاكه بالحكومة المركزية لذا فإنه يلتمس الاتصال بالحكومة المحلية أولاً، ومن أهم النتائج لاتي توصلت إليها الدراسة، أن هناك إحباط لدى المجتمع المحلي بسبب عدم تنفيذ البلديات وعودها التي تعرضها عليهم، كما بينت أن البلديات عادةً ما ترفع من سقف وعودها وخططها التنموية والتطويرية، والتي قد لا تستطيع أن تنفذها، كما بينت الدراسة أن الأحزاب السياسية تسيطر على البلديات، وذلك وفق نظام الانتخابات المعمول به في جنوب أفريقيا، والذي جعل القرارات بالهيئات المحلية غير موضوعية، ومتحيزة لجهةٍ على أخرى.

دراسة **Uddin**، 2010))

Accountability and Governance Strengthening extra-bureaucratic mechanisms

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق مبادئ الحكم الرشيد على التنمية المحلية في بنغلادش، حيث إن الحكم الرشيد أحد أهم شروط التنمية، وكانت أهم النتائج: أن تطبيق معايير الحكم الرشيد في بنغلاديش أمر نادر الحدوث في الواقع العملي، ويشكل الفساد عقبة كبيرة أمام تطبيق الحكم الرشيد في بنغلاديش، كما أن عملية صنع القرار ليست شفافة.

دراسة **Kaufmann et. al**، 2004))

Governance and city: An empirical exploration into global determinations urban performance

هدفت الدراسة في إيجاد علاقة بين الحوكمة في البلديات وما بين متطلبات العولمة المتمثلة في شبكة الاتصالات وخدمات الإنترنت والمواصلات، وذلك من خلال قياس جودة الخدمات والبنية التحتية التي تقدمها البلدية للمواطنين، حيث تم جمع البيانات من (412) مدينة حول العالم، وتوصلت الدراسة بنتائج أهمها أنه توجد علاقة بين الحوكمة في البلديات وبين متطلبات العولمة (شبكة الاتصالات، وخدمات الإنترنت، والمواصلات) وينعكس ذلك على تحسن نوعية الخدمات والبنية التحتية التي تقدمها البلدية للمواطنين، والتحسن في نوعية الخدمات وجودتها كان نتيجة لتحسن أنظمة المساءلة والمحاسبة المتبعة في البلديات، وأكدت الدراسة بوجود علاقة طردية ما بين التكنولوجيا والحوكمة وأداء البلديات.

3.5.2 تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الباحث للدراسات ألسابقة، يتضح حداثة هذه الدراسات نسبياً، كما ان هذه الدراسات لم تتناول اثر الانتخابات على الحوكمة في الهيئات المحلية لم تتناول الهيئات المحلية في بيت لحم' وهذا يدل على أهمية دراسة النظم الانتخابية للهيئات المحلية وأثرها على حوكمتها، ويلاحظ بأن هناك العديد من الجهود التي بذلت من الباحثين لدراسة هذا الموضوع الحيوي، وفي هذه الدراسة تناول الباحث الدراسات السابقة من بابين الأول من حيث الانتخابات في الهيئات المحلية والثاني الحوكمة في الهيئات المحلية، ومن الدراسات التي تناولها الباحث في دراسة الانتخابات في الهيئات المحلية كانت دراسة عودة الله (2020) والتي سعت إلى الكشف عن علاقة النظام الانتخابي المختلط في فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي عام 2006، ودراسة جفال وآخرون (2017) والتي تناول فيها الباحثون تحليل واقع وطبيعة المشاركة في الانتخابات المحلية الفلسطينية لعام 2017 في الضفة الغربية، كما وتناول الباحث دارسة منصور (2015) والتي جاءت للمقارنة بين انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية الأولى 2004- 2005 والانتخابات المحلية الثانية 2012، كما تعرض دراسة زماعرة (2013) إلى الدراسة التطور القانوني في النظام الانتخابي للهيئات المحلية في دولة فلسطين، وجاءت دراسة مقبل، للكشف عن أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية (2004-2009)، وكان من بين الدراسات الأجنبية دراسة**Pico and Other**، 2018)) والتي هدفت إلى الكشف عن المنافسات السياسية الجديدة في انتخابات المجالس البلدية في

كولومبيا 2015، ومدى تأثير حجم الدائرة الانتخابية في المجالس البلدية في الإنجازات الانتخابية، دراسة**Tirivangasi and Other**، 2017)) والتي جاءت لتقييم تأثير انتخابات الحكومات المحلية في معالجة المسائل المتعلقة بتقديم الخدمات، ودراسة**Barcson**، 2015)) والتي تناول فيها الباحث الإصلاحات الحكومية التي تبنتها بابوا غينيا الجديدة على المستوى المحلي لعام 1995، وجاءت دراسة**Sakurai and Filho**، 2008)) للتعرف على السياسة المالية وإعادة الانتخاب في البلديات البرازيلية.

وكان من بين الدراسات التي تناولها الباحث في دراسته للحوكمة في الهيئات المحلية دراسة حيرة (2018) حول دور الحوكمة في تطوير الإدارة المحلية الجزائرية: دراسة بلدية أولاد خالد نموذجاً، ودراسة نزار (2018) للتعرف على آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية، كذلك دراسة الأقرع (2017) والتي جاءت للكشف عن أثر تطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية، كذلك دراسة جودة (2015) والتي سعت للتعرف على دور تطبيق معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية في تطوير الأداء الإداري للبلديات الكبرى بقطاع غزة، كما تناول الباحث دراسة الداعور (2008) والتي كشفت عن مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، من الدراسات الأجنبية كانت دراسة**Zulfiqar**، 2020)) والتي هدفت إلى دراسة حوكمة الهيئات المحلية في باكستان، ودراسة **Lekala**، 2019)) والتي جاءت للتحقيق في الحكم المحلي الجيد من أجل الحكم المحلي التنموي، ودراسة **Plessis**، 2013)) والتي جاءت للتعرف على واقع تطبيق الخطط الاستراتيجية المتكاملة في الحكم المحلي في دولة جنوب أفريقيا، كما تناول الباحث دراسة **Uddin**، 2010)) والتي جاءت لمعرفة تأثير تطبيق مبادئ الحكم الرشيد على التنمية المحلية في بنغلادش، ودراسة **Kaufmann et. al**، 2004)) والتي جاءت للكشف عن العلاقة بين الحوكمة في البلديات وما بين متطلبات العولمة المتمثلة في شبكة الاتصالات وخدمات الإنترنت والمواصلات.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في دراسة أثر النظام الانتخابي في الهيئات المحلية على حوكمتها، خصوصاً بعد الانتخابات الأخير والتي جرت في العام 2017م، والتي ركزت على أثر قانون التمثيل النسبي، والقوائم التوافقية، وتقاسم منصب الرئيس على حوكمتها، كما أنه من المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى العديد من النتائج والتي يمكن أن تساعد صانعي القرار الفلسطيني على إجراء التعديلات المناسبة، والتي من الممكن أن تساعد في تطوير النظام الانتخابي في الهيئات المحلية، وتسهل من تطبيق الحكومة ومعاييرها في الهيئات المحلية الفلسطينية.

طريقة وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل وصفاً مفصلاً لمنهجية الدراسة وإجراءاتها التي اتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة من حيث المقدمة، منهج الدراسة، وصف مجتمع وعينة الدراسة، إعداد أداة الدراسة "الاستبانة"، إجراءات التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها والتحليل الإحصائي لخصائص العينة "المعالجات الإحصائية" للدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

2.3 منهج الدراسة:

بناءاً على طبيعة البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحث المنهج الوصفي التحليلي (الكمي والكيفي)، في دراستها وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة والتي تحتاج إلى جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص الدلالات والوصول إلى النتائج التي يمكن تعميمها، حيث أن المنهج الوصفي يرتبط غالباً بدراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويعتمد على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، وجمع البيانات والمعلومات اللازمة عنها، وتصنيف هذه المعلومات وتنظيمها بالإضافة إلى الكتب والمراجع والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة (شّا، 2018، ص5-7).

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية الفلسطينية المنتخبة في انتخابات المجالس المحلية من العام 2017، والبالغ عددهم **(352)**عضواً، حسب احصائيات اللجنة المركزية للانتخابات عام 2017، والجدول رقم (1.3) يبين الهيئات المحلية المنتخبة وعدد أعضائها.

جدول (1.3): الهيئات المحلية المنتخبة وعدد أعضائها

الهيئة المحلية	العدد	عدد الأعضاء في كل هيئة	مجموع الاعضاء
مجلس بلدي أ	**1**	**15**	**15**
مجلس بلدي ب	**2**	**13**	**26**
مجلس بلدي ج	**7**	**11**	**77**
مجلس بلدي د	**2**	**9**	**18**
مجالس قروية	**24**	**9**	**216**
المجموع	**36**	**75**	**352**

وقد تم أخذ عينة عشوائية منهم تكونت من (190) مفردة، تم توزيع أداة الدراسة عليهم "الاستبانة" وبلغ عدد الاستبانات المستردة (178) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، (15) مفردة تم اجراء مقابلات معهم.

4.3 عينة الدراسة:

استخدم الباحث اسلوب العينة العشوائية لرؤساء وأعضاء البلديات والهيئات المحلية المنتخبة في الدورة الانتخابية من العام 2017م في محافظة بيت لحم، والذين بلغ عددهم (178)، و(15) مفردة أجريت معهم مقابلات.

5.3 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

1.5.3 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة الذين طبقت عليهم الاستبانة:

تكونت عينة الدراسة من (178) عضواً ورئيساً للبلديات والهيئات المحلية في محافظة بيت لحم من العام 2021م والذين تم انتخابهم في العام 2017، والجدول رقم (2.3) يبين خصائص العينة الديموغرافية:

جدول (2.3): خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	**136**	**76.4**
	أنثى	**42**	**23.6**
المنصب	رئيس مجلس	**21**	**11.8**
	عضو مجلس	**157**	**88.2**
العمر	40 سنة فأقل	**69**	**38.8**
	41 – 50 سنة	**73**	**41.0**
	51 سنة فأكثر	**36**	**20.2**
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فما دون	**59**	**33.1**
	دبلوم متوسط	**36**	**20.2**
	بكالوريوس	**75**	**42.1**
	ماجستير فأعلى	**8**	**4.5**
فئة الهيئة المحلية	بلدية	**74**	**41.6**
	مجلس قروي	**104**	**58.4**
طبيعة تشكيل الهيئة المحلية	انتخابات	**66**	**37.1**
	تزكية	**112**	**62.9**

يوضح الجدول رقم (2.3) خصائص العينة الديموغرافية (الاستبانة) وفقاً لمتغيرات: الجنس، والمنصب، والعمر، والمؤهل العلمي، وفئة الهيئة المحلية، وطبيعة تشكيل الهيئة المحلية، وذلك كما يلي:

1. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن (76.4%) من أفراد العينة من الذكور، مقابل (23.6%) منهم إناث.

2. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المنصب:

بينت النتائج الواردة في جدول رقم (2.3) أن (11.8%) من أفراد العينة رؤساء وأعضاء مجالس، مقابل (88.2%) منهم رؤساء وأعضاء مجالس في محافظة بين لحم.

3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر:

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (2.3) أن (38.8%) من أفراد العينة من أعمارهم من 40 سنة فأقل، و(41.0%) منهم تراوحت أعمارهم بين 41 – 50 سنة، في حين أن (20.2%) كانت أعمارهم 51 سنة فأكثر.

4. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن (33.1%) من أفراد العينة مؤهلهم العملي ثانوية عامة فما دون، وأن (20.2%) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط، وكان (42.1%) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، في حين أن (4.5%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير فأعلى.

5. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير فئة الهيئة المحلية:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن (41.6%) من أفراد العينة من البلديات، وأن (58.4%) من أفراد العينة من المجالس القروية.

6. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن (37.1%) من أفراد عينة الدراسة وصلوا للبلديات والمجالس القروية من خلال الانتخابات، وأن (62.9%) من أفراد العينة فازوا بالبلديات والمجالس القروية من خلال التزكية.

1.5.3 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة الذين أجريت معهم المقابلة:

تكونت عينة الدراسة والتي تم اجراء المقابلات معهم من (15) عضواَ ورئيساً للبلديات والهيئات المحلية في محافظة بيت لحم من العام 2021م والذين تم انتخابهم في العام 2017، والجداول (2.3)، (3.3)، (4.3)، (5.3)، (6.3) تبين خصائص العينة الديموغرافية:

أولاً: الجنس (الجندر):

جدول (3.3) التوزيع الجندري لعينة المقابلة

الجنس	العدد
ذكر	**12**
أنثى	**3**
المجموع	**15**

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3.3) بأن عدد النساء التي شملتهم عينة الدراسة للمقابلة فقط ثلاثة وهن وداد عيس، وفادية نجاجرة، شروق الطوس، بينما عدد الذكور في عينة الدراسة (12) مبحوث.

ثانياً: المنصب:

جدول (4.3) التوزيع المنصب لعينة المقابلة

المنصب	العدد
رئيس مجلس	**9**
عضو مجلس	**6**
المجموع	**15**

بينت النتائج الواردة في جدول رقم (4.3) بأن عدد المبحوثين من رؤساء المجلس هم (9) مبحوثين وهم: حاتم صباح، جهاد خير، فادية نجاجرة، صبحي زيدان، احمد سكر، تيسير قطوش، احمد صلاح ، ذياب مشاعلة، خضر حمدان، أما الذين يشغلون منصب عضو مجلس (6) وهم: شاهين شاهين، شروق الطوس، وداد عيسى، احمد عيسى، ثائر الطوس، وسام مناصرة.

ثالثاً: العمر:

جدول (5.3) التوزيع العمر لعينة المقابلة

العمر	العدد
30 سنة فأقل	**1**
31 – 40 سنة	**5**
41 – 50 سنة	**2**
51 سنة فأكثر	**7**
المجموع	**15**

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (2.3) أن عدد المبحوثين الذين عمرهم 30 سنة فأقل كان واحدة وهي فادية نجاجرة، وكان عدد المبحوثين والذين أعمارهم تراوحت بين 31 – 40 سنة (5) مبحوثين هم: احمد سكر، احمد صباح، شروق الطوس، احمد عيسى، ثائر الطوس، وكان عدد المبحوثين والذين أعمارهم تراوحت بين 41 – 50 سنة (2) من المبحوثين وهم: جهاد خبر، خضر حمدان، وبلغ عدد المبحثوين والذين أعمارهم 51 سنة فأكثر (7) مبحوثين هم: صبحي زيدان، تيسير قطوس، ذياب مشاعلة، شاهين شاهين، وداد عيسى، حاتم صباح، وسام مناصرة.

رابعاً: المؤهل العلمي

جدول (6.3) التوزيع العلمي لعينة المقابلة

المؤهل العلمي	العدد
ثانوية عامة فما دون	**1**
دبلوم متوسط	**2**
بكالوريوس	**9**
ماجستير فأعلى	**3**
المجموع	**15**

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (6.3) أن عدد المبحوثين والذين مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فما دون كان واحدا وهو وداد عيسى، وكان عدد المبحوثين والذين مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط (2) وهم: احمد عيسى، وسام مناصر، وكان عدد المبحوثين والذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس (9)

مبحوثين هم: شاهين شاهين، ذياب مشاعلة، تيسير قطوس، صبحي زيدان، فادية نجاجرة، جهاد جبر، شروق الطوس، احمد صباح، خضر حمدان، وكان عدد المبحوثين والذين مؤهلهم العلمي ماجستير فأعلى (3) مبحوثين وهم: احمد سكر، ثائر الطوس، حاتم صباح.

خامساً: فئة الهيئة المحلية:

جدول (7.3) الهيئات المحلية لعينة المقابلة

فئة الهيئة المحلية	العدد
بلدية	**9**
مجلس قروي	**6**
المجموع	**15**

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (7.3) أن عدد المبحوثون من أفراد الهينة والذين يعملون في البلديات (9) مبحوثين هم: حاتم صباح، احمد صباح، جهاد جبر، فادية نجاجرة، صبحي زيدان، تيسير قطوس، شاهين شاهين، احمد عيسى، وداد عيسى، وعدد الذين يعملون في المجالس القروية (6) مبحوثين هم: ثائر الطوس، خضر حمدان، وسام مناصرة، احمد سكر، شروق الطوس، ذياب مشاعلة.

6.3 أدوات الدراسة:

1.6.3: أداة الدراسة الأولى (الاستبانة):

استخدم الباحث في هذه الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، حيث تم تطوير أداة الدراسة بعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة والكتب والمراجع العلمية والأطروحات ذات العلاقة موضع الدراسة الحالي من أجل بناء أداة الدراسة، وذلك لتقييم نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها في محافظة بيت لحم، فقد طور الباحث استبانة تكونت من قسمين رئيسيين، كما هو موضح في الملحق رقم (2)، حيث تناول القسم الأول البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة وهي (الجنس، والمنصب، والعمر، والمؤهل العلمي، وفئة الهيئة المحلية، وطبيعة تشكيل الهيئة المحلية)، في حين ضم القسم الثاني (60) فقرة كانت موزعة على ثلاثة مجالات، حيث تكون كل مجال من خمسة محاور تقيس معايير الحوكمة وهي (الاستجابة، المشاركة، المساءلة، تعزيز سلطة

القانون، الشفافية)، حيث تكون كل محور من (4) فقرات، بحيث تكون كل مجال من هذه المحاور، وبذلك يكون عدد فقرات كل مجال من مجالات الدراسة (20) فقرة، وكانت فقرات المجال الاول تقيس أثر التمثيل النسبي على حوكمة الهيئات المحلية، والثاني يقيس أثر القوائم التوافقية على حوكمة الهيئات المحلية، وكانت فقرات المجال الثالث تقيس أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية على حوكمة الهيئات المحلية، وبذلك تكون فقرات أداة الدراسة تشترك جميعها في قياس نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها في محافظة بيت لحم، علماً بأن طريقة الإجابة تركزت في الاختيار من سلم ليكرت الخماسي (**Likert Scale**)، وذلك كما في الجدول (8.3):

جدول (8.3): سلم ليكرت الخماسي (**Likert Scale**)

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

2.6.3: أداة الدراسة الثانية (المقابلة):

استخدم الباحث في هذه الدراسة المقابلة اجريت مع (15) رئيساً وعضو هيئة محلية في محافظة بين لحم كأداة ثانية، حيث تم تطويرها مع الدكتور المشرف، فقد تكونت من قسمين رئيسيين، كما هو موضح في الملحق رقم (2)، حيث تناول القسم الأول البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة وهي (الجنس، والمنصب، والعمر، والمؤهل العلمي، وفئة الهيئة المحلية)، في حين ضم القسم الثاني (5) فقرات لكل معيار من معايير الحوكمة وهي (الاستجابة، المشاركة، المساءلة، تعزيز سلطة القانون، الشفافية)، وزعت على ثلاثة مجالات هي التمثيل النسبي، القوائم التوافقية، تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية وكانت تقيس أثرها على حوكمة الهيئات المحلية، وبذلك يكون عدد فقرات المقابلة (15) فقرة تشترك جميعها في قياس نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها في محافظة بيت لحم، علماً بأن طريقة الإجابة تركزت في الاختيار من سلم ليكرت الثلاثي (**Likert Scale**)، وذلك كما في الجدول (9.3):

جدول (9.3): سلم ليكرت الثلاثي (**Likert Scale**)

التصنيف	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة
الترميز	**3**	**2**	**1**

7.3 صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة ويعني التحقق من صلاحية أداة الدارسة لقياس ما بنيت لقياسه، وبذلك بأن تشمل الاستبانة على جميع العناصر اللازمة للتحليل، وأن تكون فقراتها ومفرداتها واضحة لكل من يستخدمها، وقد قام الباحث بتقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق أداة الدراسة، وقد تم التأكد من فقرات الاستبانة بطريقتين:

1.7.3 الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قام الباحث بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية وكذلك نموذج المقابلة، ومن ثم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص وعددهم (8) محكماً للاستبانة، في حين أن المشرف قام بالتحقق من صدق أداة المقابلة، ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين تفضلوا بتحكيم أداة الدراسة، حيث قاموا مشكورين بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حولها من حيث: مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، وتم أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها النهائي.

2.7.3 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

أولاً: صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث بالتحقق من صدق أداة الدراسة بحساب معامل الارتباط بيرسون (**Pearson correlation**) لفقرات المقياس مع الدرجة الكلية لكل محور من محاور أداة الدراسة، وذلك كما هو واضح في الجدول (10.3).

جدول (10.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (**Pearson correlation**) لمصفوفة ارتباط فقرات كل محور من محاور أداة الدراسة مع الدرجة الكلية له.

التمثيل النسبي			القوائم التوافقية			تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية		
الرقم	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
1	**0.783**	**0.000**	**21**	**0.773**	**0.000**	**41**	**0.760**	**0.000**
2	**0.825**	**0.000**	**22**	**0.748**	**0.000**	**42**	**0.730**	**0.000**
3	**0.771**	**0.000**	**23**	**0.803**	**0.000**	**43**	**0.829**	**0.000**
4	**0.579**	**0.000**	**24**	**0.713**	**0.000**	**44**	**0.800**	**0.000**
5	**0.792**	**0.000**	**25**	**0.840**	**0.000**	**45**	**0.566**	**0.000**
6	**0.541**	**0.000**	**26**	**0.876**	**0.000**	**46**	**0.749**	**0.000**
7	**0.767**	**0.000**	**27**	**0.886**	**0.000**	**47**	**0.856**	**0.000**
8	**0.327**	**0.000**	**28**	**0.257**	**0.001**	**48**	**0.639**	**0.000**
9	**0.818**	**0.000**	**29**	**0.884**	**0.000**	**49**	**0.829**	**0.000**
10	**0.746**	**0.000**	**30**	**0.768**	**0.000**	**50**	**0.806**	**0.000**
11	**0.670**	**0.000**	**31**	**0.780**	**0.000**	**51**	**0.843**	**0.000**
12	**0.753**	**0.000**	**32**	**0.645**	**0.000**	**52**	**0.877**	**0.000**
13	**0.683**	**0.000**	**33**	**0.810**	**0.000**	**53**	**0.871**	**0.000**
14	**0.775**	**0.000**	**34**	**0.781**	**0.000**	**54**	**0.853**	**0.000**
15	**0.752**	**0.000**	**35**	**0.808**	**0.000**	**55**	**0.867**	**0.000**
16	**0.725**	**0.000**	**36**	**0.766**	**0.000**	**56**	**0.839**	**0.000**
17	**0.847**	**0.000**	**37**	**0.874**	**0.000**	**57**	**0.822**	**0.000**
18	**0.779**	**0.000**	**38**	**0.849**	**0.000**	**58**	**0.795**	**0.000**
19	**0.822**	**0.000**	**39**	**0.795**	**0.000**	**59**	**0.805**	**0.000**
20	**0.832**	**0.000**	**40**	**0.672**	**0.000**	**60**	**0.824**	**0.000**

** دالة احصائيا عند المستوى 0.01 * دالة احصائيا عند المستوى 0.05

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لكل محور من محاور أداة الدراسة دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي،

وأنها تشترك معا في قياس نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها في محافظة بيت لحم، على ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

8.3 ثبات أداة الدراسة:

تحقق الباحث من ثبات أداة الدراسة من خلال طريقة الاتساق الداخلي وذلك بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، حيث تعتمد هذه طريقة كرونباخ ألفا على حساب تباينات الفقرات، وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة، إلا أن الحصول على قيمة ألفا أكثر أو تساوي (60%) يعتبر معقولاً، وذلك كما هو موضح في الجدول (11.3).

جدول (11.3): نتائج معاملات الثبات أداة الدراسة

مجالات الدراسة	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
التمثيل النسبي	**20**	**0.954**
القوائم التوافقية	**20**	**0.964**
تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية	**20**	**0.970**
الدرجة الكلية	**60**	**0.982**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (11.3) أن قيم ثبات أداة الدراسة في مجالاتها تراوحت بين (95.4%–97.0%)، كما وبلغت قيمة الثبات عند الدرجة الكلية لأداة الدراسة (98.2%)، وبذلك تتمتع الأداة (الاستبانة) بدرجة عالية من الثبات وقابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

9.3 خطوات تطبيق الدراسة:

1. تحديد موضوع الدراسة والمتمثل في التعرف على نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها في محافظة بيت لحم.
2. بعد التأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) قام الباحث بطبع وتوزيع أداة الدراسة على رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية المنتخبة عام 2017 في محافظة بيت لحم.
3. قام أفراد عينة الدراسة بتعبئة الاستبانة بما هو مطلوب منهم وبعد ذلك قام الباحث بجمعها منهم والتحقق من صحتها.

4. قام الباحث بتفريغ بإجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعي (**SPSS**)، من أجل إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات.
5. قام الباحث بعمل أداة ثانية لتطبيق الدراسة تمثلت بإجراء مقابلات مع (15) رئيس وعضو هيئة محلية في محافظة بيت لحم.
6. قام الباحث بتحويل اجابات أفراد الدراسة الذين تم إجراء المقابلة معهم إلى اختيار واحد من متعدد.
7. تم تفريغ إجابات أفراد الدراسة ممن أجريت معهم المقابلات إلى برنامج التحليل الاحصائي من أجل إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات.

10.3 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: نظام التمثيل النسبي، القوائم التوافقية، تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية.

المتغيرات الوسيطة: الجنس، والمنصب، والعمر، والمؤهل العلمي، وفئة الهيئة المحلية، وطبيعة تشكيل الهيئة المحلية.

المتغير التابع: حوكمة الهيئات المحلية.

11.3 المعالجة الإحصائية:

1.11.3: معالجة البيانات الواردة في الاستبانة:

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل الاحصائي، قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً لإجراء المعالجات الإحصائية للبيانات، وقد أدخلت للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة موافق بشدة (5) درجات، وموافق (4) درجات، ومحايد (3) درجات، وغير موافق (2) درجتين، وغير موافق بشدة (1) درجة واحدة، بحيث كلما زادت الدرجة كلما زاد أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني على حوكمتها في محافظة بيت لحم.

2.11.3: معالجة البيانات الواردة في المقابلة:

كما أدخلت بيانات أفراد الدراسة والذين تم إجراء المقابلات معهم للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة مرتفعة (3) درجات، متوسطة (2)

درجتين، ضعيفة (1) درجة واحدة، بحيث كلما زادت الدرجة كلما زاد أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني على حوكمتها في محافظة بيت لحم.

وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات وفقاً للآتي:

- معامل الارتباط بيرسون (**Pearson correlation**) وذلك للتحقق من صدق أداة الدراسة.
- ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا: للتحقق من ثبات الأداة والتعرف على دقة النتائج في حال إعادة إجراء الدراسة بعدة فترة من الزمن
- الأعداد، النسب المئوية: للتعرف على خصائص العينة الديمغرافية
- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية: لمعرفة درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لفقرات الدراسة ومجالاتها
- واختبار ت (**t-test**)، واختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA Analysis of Variance**): لاختبار فرضيات الدراسة المرتبطة بالمتغيرات الديمغرافية.
- واختبار **LSD** للمقارنات البعدية: لمعرفة مصادر الفروق للفرضيات التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

12.3 تصحيح المقياس (مفتاح المتوسطات الحسابية لنتائج الدراسة):

1.12.3 تصحيح المقباس الأول (الاستبانة):

تم استخدم مقياس ليكرت الخماسي وهو أسلوب لقياس السلوكيات ويستعمل في الاستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاء، ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها في محافظة بيت لحم، بناء على المتوسطات الحسابية كما في الجدول (12.3):

جدول (12.3): مفاتيح التصحيح

المتوسط الحسابي	الدرجة
0.10 – 1.80	منخفضة جدا
1.81 – 2.60	منخفضة
2.61 – 3.40	متوسطة
3.41 – 4.20	مرتفعة
4.21 – 5.00	مرتفعة جدا

2.12.3 تصحيح المقياس الثاني (المقابلة):

تم استخدم مقياس ليكرت الثلاثي وهو أسلوب لقياس السلوكيات ويستعمل في الاستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاء، ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها في محافظة بيت لحم، بناء على المتوسطات الحسابية كما في الجدول (13.3):

جدول (13.3): مفاتيح التصحيح

المتوسط الحسابي	الدرجة
1.00 – 1.66	منخفضة
1.67 – 2.33	متوسطة
2.34 – 3.00	مرتفعة

13.3 محددات الدراسة:

واجه الباحث أثناء إجراء هذه الدراسة بعضاً من المحددات وهي كما يلي:

1. إجراء هذه الدراسة في ظروف استثنائية في ظل انتشار وباء كوفيد 19.

2. أن غالبية أعضاء الهيئات وخاصة في المجالس القروية لا يوجد حضور لبعض الأعضاء، كذلك وجود بعض الأعضاء في حالة الاستنكاف عن العضوية والمشاركة في الحضور، وبالتالي كان لذلك تأثير واضح في عينة الدراسة.

14.3 نموذج الدراسة

يمثل الشكل (2) التفاعل بين متغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة الواردة في الدراسة الحالية:

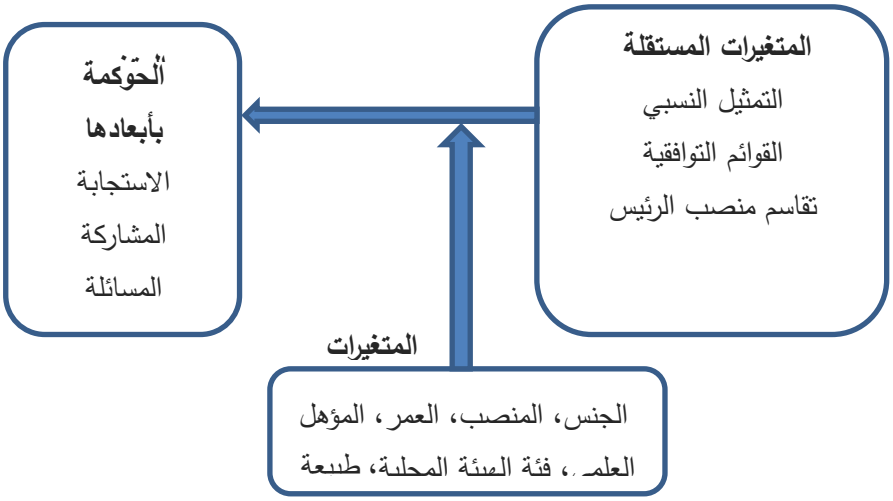

1.4 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، حول نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها في محافظة بيت لحم، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي: ما أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، دراسة حالة: الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017م؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، دراسة حالة: الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017م، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1.4).

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، دراسة حالة: الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017م

المقياس	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، دراسة حالة: الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017	**3.46**	**0.745**	مرتفعة	**69.2 %**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (1.4) أن أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، دراسة حالة: الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017م جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.46) مع انحراف معياري (0.75)، وبنسبة بلغت (69.2%)، ويعزو

الباحث هذه النتيجة إلى أن الحوكمة تستند إلى تحقيق المستوى الأمثل من الفحص والضبط والرقابة المتوازنة والمساءلة، وهذا كله يعتمد على النظام الانتخابي المطبق، فالانتخابات تعد من أكثر ما يمكن أن يؤثر على تطبيق الحوكمة في الهيئات المحلية المنتخبة، حيث يعتمد ذلك على النظام الانتخابي المطبق، لذلك نجد أن تطبيق معايير الحوكمة في الهيئات المحلية يختلف من هيئة منتخبة وفق قوائم تنافسية او قائمة توافقية (تزكية)، فقد يطبقه المنتخبون قوائم تنافسية وفقاً لنظام التمثيل النسبي أكثر من القوائم التوافقية، ويعزو الباحث ذلك إلى وجود ضعف في ادراك مفاهيم الحوكمة، كذلك ضعف القوانين والتي ينبغي لها أن تعزز من تطبيق الحوكمة في الهيات المحلية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة جودة (2015) والتي توصلت إلى درجة متوسطة فيما يتعلق بتطبيق معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية في البلديات، ودراسة (**Kaufmann et al**) 2004 والتي اظهرت وجود علاقة بين متطلبات العولمة وتطبيقات الحوكمة، واختلف مع دراسة حيرة (2018) والتي اظهرت المحاولة التدريجية لترسيخ الحوكمة في الهيئات المحلية، ودراسة نزاز (2018) والتي بينت أن من أجل النهوض بالادارة المحلية لا بد من الانسجام بين مع القوانين والتطور، ودراسة زماعرة (2013)، واوضحت الحاجة إلى تعديل مختلف التشريعات والقوانين، ودراسة **Plessis** (2013) والتي بينت احباط المجتمع المحلي بسبب عدم تنفيذ البلديات لوعودها وجعل القرارات بالهيئات المحلية غير موضوعية، ودراسة (**Uddin**) 2010 التي اظهرت أن تطبيق معايير الحكم الرشيد أم نادر الحدوث، ودراسة الدعور (2008) والتي كشفت عن تطبيق معايير الحوكمة بدرجة متوسطة، وقد انبثق عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الأول: ما أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (2.4).

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة حسب محاور الحوكمة ووفقاً لنظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية مرتبة حسب الأهمية من حيث فقرات كل محور

الترتيب	رقم الفقرة	محاور وفقرات الحوكمة وفقا لمجال التمثيل النسبي	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
1	**1**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا لتطبيق البرنامج الانتخابي	**3.86**	**0.79**	مرتفعة	**77.2%**
2	**4**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر قدرة على توفير بيئة عمل تضمن احترام كرامة موظفيها	**3.66**	**1.05**	مرتفعة	**73.2%**
3	**3**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر حيادية في تقديم خدماتها للمواطنين	**3.47**	**1.11**	مرتفعة	**69.4%**
4	**2**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار للمجالس المحلية	**3.40**	**1.25**	متوسطة	**68.0%**
		درجة الاستجابة	**3.60**	**0.87**	مرتفعة	**72.0%**
1	**6**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تعزز الشراكة في الحكم من خلال تمثيل الكتل في المجلس	**3.88**	**0.72**	مرتفعة	**%77.6**
2	**7**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي يعزز من تمثيل منظم في عملية صنع القرار لجميع الكتل	**3.79**	**0.795**	مرتفعة	**75.8%**
3	**8**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تعزز من النزعة العشائرية في الانتخابات	**3.77**	**0.96**	مرتفعة	**75.4%**
4	**5**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي يعزز المشاركة في العملية الانتخابية	**3.71**	**1.10**	مرتفعة	**74.2%**
		درجة المشاركة	**3.79**	**0.651**	مرتفعة	**75.8%**
1	**12**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي	**3.72**	**0.95**	مرتفعة	**74.4%**

		النسبي تكفل الرقابة والمساءلة للمجلس من قبل الحكم المحلي				
2	10	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكفل وجود معارضة قوية في المجالس المحلية	3.56	1.01	مرتفعة	71.2%
3	9	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكفل حق المجتمع المحلي في مساءلة المجلس	3.52	1.05	مرتفعة	70.4%
4	11	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكفل أكثر استخدام ممتلكات الهيئة للأغراض الرسمية فقط	3.51	0.91	مرتفعة	70.2%
درجة المساءلة			3.58	0.80	مرتفعة	71.6%
1	13	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر التزاما بالتعليمات الصادرة بموجب قانون المجالس المحلية	3.76	0.817	مرتفعة	75.2%
1	15	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر التزاما بالانضباط والالتزام بالقوانين الخاصة بعمل الهيئات المحلية.	3.76	0.839	مرتفعة	75.2%
2	14	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر التزما باعتماد مرجعيات عمل قانونية لتقديم خدماتها للمواطنين	3.55	0.921	مرتفعة	71.0%
3	16	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر التزاما باستخدام نظام تقيم مكتوب في تقيمها لأداء موظفيها	3.39	1.020	متوسطة	67.8%
درجة سلطة القانون			3.62	0.754	مرتفعة	72.4%
1	18	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا لنشر موازناتها السنوية أمام الجمهور	3.65	0.903	مرتفعة	73.0%
2	17	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا للإفصاح عن خطط البلدية	3.63	1.035	مرتفعة	72.6%

		المستقبلية				
3	**19**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا لنشر تقاريرها السنوية	**3.62**	**1.046**	مرتفعة	**72.4%**
4	**20**	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا لنشر تقاريرها امام الجمهور	**3.55**	**1.052**	مرتفعة	**71.0%**
درجة الشفافية			**3.61**	**0.913**	مرتفعة	**72.2%**
أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم			**3.64**	**0.714**	مرتفعة	**72.8%**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.4) أن أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.64) مع انحراف معياري (0.71)، وبنسبة بلغت (72.8%)، وتمثل تأثير نظام التمثيل النسبي على حوكمة البلديات في المرتبة الأولى في "المشاركة" بالانتخابات، فقد جاء بمتوسط حسابي (3.79) مع انحراف معياري (0.65)، وبنسبة بلغت (75.8%)، وكان أهم تأثيرات نظام التمثيل النسبي على "المشاركة" الانتخابية بأنه يعزز من المشاركة في الحكم من خلال تمثيل الكتل في المجلس وجاء ذلك بمتوسط حسابي (3.88) مع انحراف معياري (0.72)، وكان أقلها أهمية أنه يعزز المشاركة في العملية الانتخابية وذلك بمتوسط حسابي (3.71) مع انحراف معياري (1.11).

كما جاء تأثير نظام التمثيل النسبي في المرتبة الثانية في "سلطة القانون" فقد جاء بمتوسط حسابي (3.62) مع انحراف معياري (0.75)، وبنسبة بلغت (72.4%)، وكان أهم تأثيرات نظام التمثيل النسبي على "سلطة القانون" بأن الهيئات المحلية المنتخبة تكون أكثر التزاما بالتعليمات الصادرة بموجب قانون المجالس المحلية، وذلك بمتوسط حسابي (3.76) مع انحراف معياري (0.82)، وكان أقلها أهمية أن الهيئات المحلية المنتخبة تكون أكثر التزاما باستخدام نظام تقيم مكتوب في تقيمها لأداء موظفيها فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (3.39) مع انحراف معياري (1.02).

كما جاء تأثير نظام التمثيل النسبي في المرتبة الثالثة في "الشفافية" فقد جاء بمتوسط حسابي (3.61) مع انحراف معياري (0.91)، وبنسبة بلغت (72.2%)، وكان أهم مظاهر تأثير نظام التمثيل النسبي على "الشفافية" بأن الهيئات المحلية المنتخبة تكون أكثر ميلاً للإفصاح عن خطط البلدية المستقبلية وقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (3.65) مع انحراف معياري (0.90)، وكان أقلها أهمية أن الهيئات

المحلية تكون أكثر ميلاً إلى لنشر موازناتها السنوية أمام الجمهور، وقد جاء بمتوسط حسابي (3.55) مع انحراف معياري (1.05).

وفي المرتبة الرابعة جاء تأثير نظام التمثيل النسبي في "الاستجابة" فقد جاء بمتوسط حسابي (3.60) مع انحراف معياري (0.87)، وبنسبة بلغت (72.0%)، وكان أهم مظاهر تأثير نظام التمثيل النسبي على "الاستجابة" بأن الهيئات المحلية المنتخبة تكون أكثر ميلا لتطبيق البرنامج الانتخابي وذلك بمتوسط حسابي (3.86) مع انحراف معياري (0.79)، وكان أقلها أهمية أن الهيئات المحلية المنتخبة تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار للمجالس المحلية، وذلك بمتوسط حسابي (3.40) مع انحراف معياري (1.25).

وتمثلت أدنى درجات تأثير نظام التمثيل النسبي على حوكمة البلديات في "المسائلة" فقد جاءت بمتوسط حسابي (3.58) مع انحراف معياري (0.80) عند المسائلة، وبنسبة بلغت (71.6%)، وكان أهم مظاهر تأثير نظام التمثيل النسبي على "المسائلة" بأن الهيئات المحلية المنتخبة تكفل الرقابة والمساءلة للمجلس من قبل الحكم المحلي وذلك بمتوسط حسابي (3.72) مع انحراف معياري (0.95)، وكان أقلها أهمية أن الهيئات المحلية المنتخبة تكفل أكثر استخدام ممتلكات الهيئة للأغراض الرسمية فقط فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (3.51) مع انحراف معياري (0.91).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن التمثيل النسبي في ظل حراك سياسي ودور حزبي فعال و قوائم تنافسية يسعى إلى جذب أعضاء ذو قبول مجتمعي مما يعزز ويدفع بالمنتخبين نحو انتخابهم، ويعمل هذا النظام وفقا برامج انتخابية تعلن من خلالها عن خططها المستقبلية والتي تعكس شفافيتها في ذلك، وهذه القوائم تكون ذات ميل واضح نحو تحقيق ما جاء في برامجها الانتخابية من أجل كسب ثقة المنتخبين لها في المستقبل، وتعمل هذه القوائم وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن جهات الاختصاص، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة عودة الله (2020) والتي كشفت عن وجود أثار محدودة للنظام المختلط في الانتخابات، ودراسة مقبل (2010) والتي كشفت عن حصول المرأة على حصة مضمونة في الهيئات المحلية

2.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني: ما أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3.4).

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة حسب محاور الحوكمة ووفقاً للقوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية مرتبة حسب الأهمية من حيث فقرات كل محور

الترتيب	رقم الفقرة	محاور وفقرات الحوكمة وفقا لمجال القوائم التوافقية	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
1	**23**	تساهم القوائم التوافقية في حيادية تقديم خدماتها للمواطنين	**3.50**	**1.015**	مرتفعة	**70.0%**
2	**22**	تساهم القوائم التوافقية في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستمرارية للمجالس المحلية	**3.44**	**1.036**	مرتفعة	**68.8%**
3	**24**	تساهم القوائم التوافقية في توفير بيئة عمل تضمن احترام كرامة موظفيها	**3.43**	**0.949**	مرتفعة	**68.6%**
4	**21**	تساهم القوائم التوافقية في تشكيل مجلس يتمكن من تطبيق البرنامج الانتخابي	**3.42**	**1.108**	مرتفعة	**68.4%**
		درجة الاستجابة	**3.45**	**0.905**	مرتفعة	**75.2%**
1	**28**	تعزز القوائم التوافقية من النزعة العشائرية في الانتخابات	**3.76**	**0.837**	مرتفعة	**75.2%**
2	**27**	تعزز القوائم التوافقية من تمثيل منظم في عملية صنع القرار لجميع الكتل	**3.26**	**1.262**	متوسطة	**65.2%**
3	**26**	تعزز القوائم التوافقية الشراكة في الحكم من خلال التمثيل في المجلس	**3.25**	**1.220**	متوسطة	**65.0%**
4	**25**	تعزز القوائم التوافقية المشاركة في العملية الانتخابية	**3.02**	**1.396**	متوسطة	**60.4%**
		درجة المشاركة	**3.32**	**0.971**	متوسطة	**66.4%**
1	**32**	تكفل القوائم التوافقية حق الرقابة والمساءلة للمجلس	**3.63**	**0.829**	مرتفعة	**72.6%**

		من قبل الحكم المحلي				
2	31	تكفل القوائم التوافقية استخدام ممتلكات الهيئة للأغراض الرسمية فقط	3.26	1.084	متوسطة	65.2%
3	29	تكفل القوائم التوافقية حق المجتمع المحلي في مساءلة المجلس	3.22	1.242	متوسطة	64.4%
4	30	تكفل القوائم التوافقية وجود معارضة قوية في المجالس المحلية	3.08	1.068	متوسطة	61.6%
		درجة المساءلة	3.30	0.911	متوسطة	66.0%
1	33	تُلزم القوائم التوافقية الهيئة بالأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون المجالس المحلية	3.76	0.939	مرتفعة	75.2%
2	35	تُلزم القوائم التوافقية الهيئة بالانضباط والالتزام بالقوانين الخاصة بعمل الهيئات المحلية.	3.63	0.924	مرتفعة	72.6%
3	34	تُلزم القوائم التوافقية الهيئة بمرجعية عمل قانونية لتقديم خدماتها للمواطنين	3.62	0.895	مرتفعة	72.4%
4	36	تُلزم القوائم التوافقية باستخدام نظام تقيم مكتوب في تقيمها لأداء موظفيها	3.35	1.004	متوسطة	67.0%
		درجة سلطة القانون	3.59	0.840	مرتفعة	71.8%
1	40	تحث القوائم التوافقية الهيئة المحلية على نشر قرارتها للجمهور	3.49	1.915	مرتفعة	69.8%
2	37	تحث القوائم التوافقية الهيئة المحلية على إفصاح المجلس عن خطط البلدية المستقبلية.	3.38	1.271	متوسطة	67.6%
3	39	تحث القوائم التوافقية الهيئة المحلية على نشر تقاريرها السنوية	3.37	1.034	متوسطة	67.4%
4	38	تحث القوائم التوافقية الهيئة المحلية على نشر ميزانيتها السنوية	3.34	1.235	متوسطة	66.8%
		درجة الشفافية	3.40	1.033	متوسطة	68.0%
		أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم	3.41	0.829	مرتفعة	68.2%

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.4) أن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.41) مع انحراف معياري (0.83)، وبنسبة بلغت (68.2%)، وتمثل تأثير القوائم التوافقية على حوكمة البلديات في المرتبة الأولى في "سلطة القانون"، فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (3.59) مع انحراف معياري (0.84)، وبنسبة بلغت (71.8%)، وكان أهم تأثيرات القوائم التوافقية على "سلطة القانون" التزامها بالأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون المجالي المحلية، وجاء ذلك بمتوسط حسابي (3.76) مع انحراف معياري (0.94)، وكان أقلها أهمية التزام القوائم التوافقية باستخدام نظام تقييم مكتوب في تقيمها لأداء موظفيها، وذلك بمتوسط حسابي (3.35) مع انحراف معياري (1.00).

وتمثل تأثير القوائم التوافقية على حوكمة البلديات في المرتبة الثانية في "الاستجابة" للانتخابات المحلية، فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (3.45) مع انحراف معياري (0.91)، وبنسبة بلغت (75.2%)، وكان أهم تأثيرات القوائم التوافقية على "الاستجابة" مساهمتها في حيادية تقديم خدماتها للمواطنين وجاء ذلك بمتوسط حسابي (3.50) مع انحراف معياري (1.12)، وكان أقلها أهمية أنها تساهم في تشكيل مجلس يتمكن من تطبيق البرامج الانتخابية، وذلك بمتوسط حسابي (3.42) مع انحراف معياري (1.11).

وفي المرتبة الثالثة جاء تأثير القوائم التوافقية على حوكمة البلديات في "الشفافية" فقد جاء بمتوسط حسابي (3.40) مع انحراف معياري (1.03)، وبنسبة بلغت (68.0%)، وكان أهم مظاهر تأثير القوائم التوافقية على "الشفافية" أنها تحث على نشر قرارتها للجمهور، وقد جاء بمتوسط حسابي (3.49) مع انحراف معياري (1.92)، وكان أقلها أهمية أنها تحث على نشر ميزانيتها السنوية، وذلك بمتوسط حسابي (3.34) مع انحراف معياري (1.24).

كما وتمثل تأثير القوائم التوافقية على حوكمة البلديات في المرتبة الرابعة "بالمشاركة" فقد جاء بمتوسط حسابي (3.32) مع انحراف معياري (0.97)، وبنسبة بلغت (66.4%)، وكان أهم مظاهر تأثير القوائم التوافقية على "المشاركة" أنها تعزز من النزعة العشائرية في الانتخابات، وقد جاء بمتوسط حسابي (3.76) مع انحراف معياري (0.84)، وكان أقلها أهمية أنها تعزز المشاركة في العملية الانتخابية، وذلك بمتوسط حسابي (3.02) مع انحراف معياري (1.40).

وجاء تأثير القوائم التوافقية على حوكمة البلديات في المرتبة الأخيرة في "المساءلة"، فقد جاء بمتوسط حسابي (3.30) مع انحراف معياري (0.91)، وبنسبة بلغت (66.0%)، وكان أهم تأثيرات القوائم

التوافقية على "المساءلة" تكفلها بحق الرقابة والمساءلة للمجالس من قبل الحكم المحلي، وجاء ذلك بمتوسط حسابي (3.63) مع انحراف معياري (0.93)، وكان أقلها أهمية أنها تكفل وجود معارض قوية في المجالس المحلية، وذلك بمتوسط حسابي (3.08) مع انحراف معياري (1.07).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى القوائم التوافقية لا تولي الاهتمام لسلطة القانون في اطار الحوكمة وذلك بالكشف عن مدى التزامها بالأنظمة والتعليمات، وهذا يجعلها لا تقف في صف محايد نحو الخدمات التي تقدمها، ولا يجعلها تكون ذات شفافية فيما تقدمه من خدمات نتيجة الالتزام بالقانون ومعايير الحوكمة، ولذلك فقد يكون للعشائرية تأثيرات كبيرة على هذه القوائم وقد تنفرد عشائر دون غيرها في القرارات كنتيجة حتمية لحجم العائلة، وهذه القوائم في النهاية تخضع للرقابة من قبل الحكم المحلي في إطار المساءلة القانونية بالرغم من ضعف الرقابة المحلية والمجتمعية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة جفال (2017) والتي اظهرت وجود ارتفاع كبير في التزكية في انتخابات عام 2017 و2012م وذلك لضعف الأحزاب السياسية وضعف الانتماء الحزبي وظهور صراعات داخلية داخل الحزب الأكبر (فتح) بالإضافة إلى الصراعات ما بين القوى الحزبية والعائلية المختلفة.

3.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث: ما أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.4).

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة حسب محاور الحوكمة ووفقاً لتقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية مرتبة حسب الأهمية من حيث فقرات كل محور

الترتيب	رقم الفقرة	محاور وفقرات الحوكمة وفقا لمجال تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
1	**44**	يساهم تقاسم منصب رئيس الهيئة في توفير بيئة عمل تضمن احترام كرامة موظفيها	**3.33**	**1.076**	متوسطة	**66.6%**
2	**43**	يساهم تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية في حيادية تقديم خدماتها للمواطنين	**3.24**	**1.116**	متوسطة	**64.8%**
3	**42**	يساهم تقاسم منصب رئيس الهيئة في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار للمجالس المحلية	**3.22**	**1.071**	متوسطة	**64.4%**
4	**41**	يساهم تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية في تطبيق البرنامج الانتخابي	**3.03**	**1.304**	متوسطة	**60.6%**
		درجة الاستجابة	**3.21**	**1.008**	متوسطة	**64.2%**
1	**45**	يعزز تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية من المشاركة في العملية الانتخابية	**3.88**	**0.976**	مرتفعة	**77.6%**
2	**48**	يعزز تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية من النزعة العشائرية في الانتخابات	**3.63**	**1.123**	مرتفعة	**72.6%**
3	**46**	يعزز تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية من الشراكة في الحكم	**3.57**	**0.882**	مرتفعة	**71.4%**
4	**47**	يعزز تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية من تمثيل منظم في عملية صنع القرار	**3.46**	**1.053**	مرتفعة	**69.2%**
		درجة المشاركة	**3.64**	**0.832**	مرتفعة	**72.8%**
1	**52**	يكفل تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية حق الرقابة والمساءلة من قبل الحكم المحلي	**3.39**	**1.079**	متوسطة	**67.8%**
2	**49**	يكفل تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية حق المجتمع المحلي في مساءلة المجلس	**3.20**	**1.295**	متوسطة	**64.0%**
3	**50**	يكفل تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية وجود	**3.17**	**1.119**	متوسطة	**63.4%**

		معارضة قوية في المجالس المحلية				
4	51	يكفل تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية استخدام ممتلكات الهيئة للأغراض الرسمية فقط	3.01	1.326	متوسطة	60.2%
درجة المساءلة			3.19	1.085	متوسطة	63.8%
1	53	يُلزم تقاسم منصب رئيس الهيئة بالأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون المجالس المحلية	3.52	1.111	مرتفعة	70.4%
2	55	يُلزم تقاسم منصب الرئيس الهيئة بالانضباط والالتزام بالقوانين الخاصة بعمل الهيئات المحلية	3.48	1.16	مرتفعة	69.6%
3	54	يُلزم تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية بمرجعية عمل قانونية لتقديم خدماتها للمواطنين	3.46	1.064	مرتفعة	69.2%
4	56	يُلزم تقاسم منصب الرئيس الهيئة المحلية باستخدام نظام تقيم مكتوب في تقيمها لأداء موظفيها	3.19	1.264	متوسطة	63.8%
درجة سلطة القانون			3.41	1.065	مرتفعة	68.2%
1	57	يحث تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية على إفصاح المجلس عن خطط البلدية المستقبلية.	3.49	1.121	مرتفعة	69.8%
2	58	يحث تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية الهيئة المحلية على نشر ميزانيتها السنوية	3.24	1.003	متوسطة	64.8%
3	59	يحث تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية الهيئة المحلية على نشر تقاريرها السنوية	3.22	1.076	متوسطة	64.4%
4	60	يحث تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية الهيئة المحلية على نشر قرارتها للجمهور	3.08	1.257	متوسطة	61.6%
درجة الشفافية			3.26	1.015	متوسطة	65.2%
أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم			3.34	0.898	متوسطة	66.8%

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.4) أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.34) مع انحراف معياري (0.90)، وبنسبة بلغت (66.8%)، وتمثل تأثير تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية على حوكمة البلديات في المرتبة الأولى في "المشاركة"، فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (3.64) مع انحراف معياري (0.83)، وبنسبة بلغت (72.8%)، وكان أهم تأثيرات تقاسم

منصب الرئيس على "المشاركة" أنه يعزز من المشاركة في العملية الانتخابية، وجاء ذلك بمتوسط حسابي (3.88) مع انحراف معياري (0.98)، وكان أقلها أهمية تعزيزه من تمثيل منظم في عملية صنع القرار، وذلك بمتوسط حسابي (3.46) مع انحراف معياري (1.05).

وجاء تأثير تقاسم منصب الرئيس على حوكمة البلديات في المرتبة الثانية في "سلطة القانوني" للانتخابات المحلية، فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (3.41) مع انحراف معياري (1.07)، وبنسبة بلغت (68.2%)، وكان أهم تأثيرات تقاسم منصب الرئيس على "سلطة القانون" أنه يلزم رئيس الهيئة بالأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون المجالس المحلية، وجاء ذلك بمتوسط حسابي (3.52) مع انحراف معياري (1.11)، وكان أقلها أهمية أنه يلزمه باستخدام نظام تقيم مكتوب في تقيمها لأداء موظفيها، وذلك بمتوسط حسابي (3.19) مع انحراف معياري (1.26).

وتمثل تأثير تقاسم منصب الرئيس على حوكمة البلديات في المرتبة الثالثة في "الشفافية" فقد جاء بمتوسط حسابي (3.46) مع انحراف معياري (0.91)، وبنسبة بلغت (69.2%)، وكان أهم مظاهر تأثير تقاسم منصب الرئيس على "الشفافية" أنه يحث على إفصاح المجلس عن خطط البلدية المستقبلية، وقد جاء بمتوسط حسابي (3.69) مع انحراف معياري (1.04)، وكان أقلها أهمية أنه يحث على نشر تقاريرها السنوية، وذلك بمتوسط حسابي (3.36) مع انحراف معياري (1.06).

وفي المرتبة الرابعة تمثل تأثير تقاسم منصب الرئيس على حوكمة البلديات "الاستجابة" فقد جاء بمتوسط حسابي (3.21) مع انحراف معياري (1.01)، وبنسبة بلغت (64.2%)، وكان أهم تأثيرات تقاسم منصب الرئيس على "الاستجابة" أنه يساهم في توفير بيئة عمل تضمن احترام كرامة موظفيها، وجاء ذلك بمتوسط حسابي (3.33) مع انحراف معياري (1.08)، وكان أقلها أهمية أنه يساهم تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية في تطبيق البرنامج الانتخابي، وذلك بمتوسط حسابي (3.03) مع انحراف معياري (1.30).

كما تمثل تأثير تقاسم منصب الرئيس على حوكمة البلديات في المرتبة الأخيرة في "المساءلة" فقد جاء بمتوسط حسابي (3.19) مع انحراف معياري (1.09)، وبنسبة بلغت (63.8%)، وكان أهم مظاهر تأثير تقاسم منصب الرئيس على "المساءلة" أنه يكفل حق الرقابة والمساءلة من قبل الحكم المحلي، وقد جاء بمتوسط حسابي (3.39) مع انحراف معياري (1.08)، وكان أقلها أهمية أنه يكفل استخدام ممتلكات الهيئة للأغراض الرسمية فقط، وذلك بمتوسط حسابي (3.01) مع انحراف معياري (1.33)

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تقاسم منصب الرئيس لا يعمل على تطبيق الحوكمة في الهيئات المحلية، والذي يعزز من خلالها حرص من يتولى منصب الرئيس على تطبيق تلك المعايير الخاصة بالحوكمة أملا بأن يستمر في رئاسة المجلس لحين الاستحقاق الانتخابي، كما أن تقاسم منصب الرئيس نتيجة التفاهمات يحد من الشفافية ولا يعززها ، وقد تكون قصر المدى التي سيتولى المنصب غير كافية مما يظهر ما لديه من قصور، هذا بالإضافة إلى سعيه لكسب رضا العاملين في الهيئة والأعضاء ليحصل على الدعم والتأييد على حساب مصالح المجتمع المحلي ووضع البرامج الاستراتيجية والتنموية .

4.1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الرابع: هل يوجد اختلاف في متوسطات تقدير أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها باختلاف المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المنصب، العمر، المنصب، فئة الهيئة المحلية) ؟، للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الرابع يجب فحص واختبار فرضيات الدراسة.

3.4. فحص واختبار فرضيات الدراسة:

1.3.4 الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار(ت) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (5.4).

جدول (5.4): نتائج اختبار ت في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدالة الإحصائية
نظام التمثيل النسبي	ذكر	**136**	**3.57**	**0.746**	**176**	**2.681**	**0.009**
	أنثى	**42**	**3.85**	**0.554**			
القوائم التوافقية	ذكر	**136**	**3.34**	**0.864**	**176**	**2.550**	**0.012**
	أنثى	**42**	**3.65**	**0.651**			
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	ذكر	**136**	**3.24**	**0.920**	**176**	**3.022**	**0.003**
	أنثى	**42**	**3.66**	**0.746**			
الدرجة الكلية	ذكر	**136**	**3.38**	**0.777**	**176**	**3.124**	**0.002**
	أنثى	**42**	**3.73**	**0.563**			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.009) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (2.681) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة ومتوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذكور (3.57) وعند الإناث (3.85)، وكانت الفروق لصالح الإناث والذين كانت اتجاهاتهن نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها أعلى من أعضاء المجالس المحلية، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (5.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.012) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (2.550) وهي أكثر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات

المبحوثين بدرجة مرتفعة ومتوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذكور (3.34) وعند الإناث (3.65)، وكانت الفروق لصالح الإناث والذين كانت اتجاهاتهن نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها أعلى من أعضاء المجالس المحلية، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (5.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.003) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (3.022) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة ومتوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذكور (3.24) وعند الإناث (3.66)، وكانت الفروق لصالح الإناث والذين كانت اتجاهاتهن نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها أعلى من أعضاء المجالس المحلية، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (5.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.002) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (3.124) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة ومتوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذكور (3.38) وعند الإناث (3.73)، وكانت الفروق لصالح الإناث والذين كانت اتجاهاتهن نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها أعلى من أعضاء المجالس المحلية، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند الدرجة الكلية للمقياس.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن قانون الانتخابات الفلسطينية المحلية أعطى المرأة دوراً وتمثيلاً للمشاركة في عمل الهيئات المحلية، مما انعكس على دورها في المجتمع المحلي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الأقرع (2017).

7.1.1 الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المنصب.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار(ت) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المنصب، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (6.4).

جدول (6.4): نتائج اختبار ت في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المنصب

المجال	المنصب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدالة الإحصائية
نظام التمثيل النسبي	رئيس مجلس	**21**	**3.99**	**0.386**	**176**	**3.832**	**0.000**
	عضو مجلس	**157**	**3.59**	**0.736**			
القوائم التوافقية	رئيس مجلس	**21**	**3.77**	**0.508**	**176**	**3.095**	**0.004**
	عضو مجلس	**157**	**3.36**	**0.852**			
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	رئيس مجلس	**21**	**3.52**	**0.792**	**176**	**1.105**	**0.279**
	عضو مجلس	**157**	**3.32**	**0.910**			
الدرجة الكلية	رئيس مجلس	**21**	**3.76**	**0.954**	**176**	**2.874**	**0.007**
	عضو مجلس	**157**	**3.42**	**0.768**			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α≤0.05**) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المنصب، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (3.832) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند رؤساء المجالس المحلية (3.99) وعند أعضاء المجالس المحلية (3.59)، وكانت الفروق لصالح رؤساء المجالس المحلية والذين كانت

اتجاهاتهم نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها أعلى من أعضاء المجالس المحلية، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (6.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المنصب، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.004) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (3.095) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة ومتوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند رؤساء المجالس المحلية (3.77) وعند أعضاء المجالس المحلية (3.36)، وكانت الفروق لصالح رؤساء المجالس المحلية والذين كانت اتجاهاتهم نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها أعلى من أعضاء المجالس المحلية، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (6.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المنصب، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.279) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (1.105) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة ومتوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند رؤساء المجالس المحلية (3.52) وعند أعضاء المجالس المحلية (3.32)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (6.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المنصب، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.007) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (2.874) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند رؤساء المجالس المحلية (3.76) وعند أعضاء المجالس المحلية (3.42)، وكانت الفروق لصالح رؤساء المجالس المحلية والذين كانت

اتجاهاتهم نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها أعلى من أعضاء المجالس المحلية، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند الدرجة الكلية للمقياس.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن نظام التمثيل النسبي لا يشجع على تطبيق معايير الحوكمة في المجالس المحلية القروية أكثر من البلديات حيث أن الاحتياجات والالتزامات التي تقع على المجالس القروية تكون أقل من تلك المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق البلديات وخصوصاً الكبرى منها.

7.1.2 الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha\leq$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر، وقد توصل الباحث إلى النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (7.4).

جدول (7.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
نظام التمثيل النسبي	بين المجموعات	**7.201**	**2**	**3.601**	**7.585**	**0.001**
	داخل المجموعات	**83.068**	**175**	**0.475**		
	المجموع	**90.269**	**177**			
القوائم التوافقية	بين المجموعات	**12.052**	**2**	**6.026**	**9.633**	**0.000**
	داخل المجموعات	**109.472**	**175**	**0.626**		
	المجموع	**121.524**	**177**			
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	بين المجموعات	**11.242**	**2**	**5.621**	**7.486**	**0.001**
	داخل المجموعات	**131.404**	**175**	**0.751**		

	المجموع	**142.646**	**177**			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	**9.941**	**2**	**4.970**	**9.860**	**0.000**
	داخل المجموعات	**88.215**	**175**	**0.504**		
	المجموع	**98.156**	**177**			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α≤0.05**) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.001) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (7.585) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (3.04)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α≤0.05**) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر القوائم التوافقية لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيم أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (9.633) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (3.04)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α≤0.05**) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر تقاسم نصب الرئيس لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.001) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (7.486) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (3.04)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α≤0.05**) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية

بلغت (0.000) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (9.860) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (3.04)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند الدرجة الكلية.

ولمعرفة مصدر الفروق تم استخراج نتائج اختبار (**LSD**) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم ومجالاتها تعزى لمتغير العمر، وذلك كما هو موضح في الجدول (8.4)

جدول (8.4): نتائج اختبار (**LSD**) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر

المقياس	العمر	5 سنوات فأقل	5 – 10 سنوات	11 سنة فأكثر
نظام التمثيل النسبي	40 سنة فأقل		**0.43901***	**0.33835***
	41 – 50 سنة			**0.10067**
	51 سنة فأكثر			
القوائم التوافقية	40 سنة فأقل		**0.58287***	**0.30537**
	41 – 50 سنة			**0.27749**
	51 سنة فأكثر			
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	40 سنة فأقل		**0.55004***	**0.41600***
	41 – 50 سنة			**0.13404**
	51 سنة فأكثر			
الدرجة الكلية	40 سنة فأقل		**0.52397***	**0.35324***
	41 – 50 سنة			**0.17073**
	51 سنة فأكثر			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8.4) أن الفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظم التمثيل النسبي، والقوائم التوافقية، وتقاسم منصب الرئيس لانتخابات الهيئات المحلية على حوكمتها كانت بين الذين أعمارهم 40 سنة فأقل وبين الذين أعمارهم 11 سنة فأكثر عند نظام التمثيل النسبي وتقاسم منصب الرئيس، وبين الذين أعمارهم 40 سنة فأقل والذين أعمارهم 41 – 50 سنة عند مجال القوائم النوافقية ، وكانت الفروق لصالح الذين أعمارهم 40 سنة فأقل، كذلك جاءت الفروق

في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، بين الذين أعمارهم 40 سنة فأقل وبين الذين أعمارهم 1141 – 50 سنة، وكذلك الذين أعمارهم 51 سنة سنة فأكثر، وكانت الفروق لصالح الذين أعمارهم 40 سنة فأقل، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الاعضاء الذين اعمارهم 40 سنة فأقل يكون لهم دور أكثر فعالية في ادارة شؤون الهيئات المحلية، خصوصاً في الهيئات المنتخبة وفق قوائم تنافسية بنظام التمثيل النسبي وتقاسم منصب الرئيسي حيث أنه يرغب العديد منهم أن يكون في منصب الرئيس او عضوية المجلس من الفئات العمرية الاقل، في حين أن القوائم التوافقية قد تكون مراعاتها لعمر المرشح للهيئة المحلية محدد نوعا ما.

جدول (9.4): الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نظام التمثيل النسبي	40 سنة فأقل	**69**	**3.89**	**0.556**
	41 – 50 سنة	**73**	**3.45**	**0.779**
	51 سنة فأكثر	**36**	**3.55**	**0.724**
القوائم التوافقية	40 سنة فأقل	**69**	**3.71**	**0.602**
	41 – 50 سنة	**73**	**3.73**	**0.970**
	51 سنة فأكثر	**36**	**3.41**	**0.699**
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	40 سنة فأقل	**69**	**3.65**	**0.775**
	41 – 50 سنة	**73**	**3.10**	**0.990**
	51 سنة فأكثر	**36**	**3.23**	**0.757**
الدرجة الكلية	40 سنة فأقل	**69**	**3.75**	**0.568**
	41 – 50 سنة	**73**	**3.23**	**0.856**
	51 سنة فأكثر	**36**	**3.40**	**0.621**

يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (9.4) والذي يوضح الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر.

7.1.3 الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وقد توصل الباحث إلى النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (10.4).

جدول (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
نظام التمثيل النسبي	بين المجموعات	**7.208**	**3**	**2.403**	**5.033**	**0.002**
	داخل المجموعات	**83.061**	**174**	**0.477**		
	المجموع	**90.269**	**177**			
القوائم التوافقية	بين المجموعات	**14.778**	**3**	**4.926**	**8.030**	**0.000**
	داخل المجموعات	**106.746**	**174**	**6.13**		
	المجموع	**121.524**	**177**			
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	بين المجموعات	**14.549**	**3**	**4.850**	**6.587**	**0.000**
	داخل المجموعات	**128.097**	**174**	**0.736**		
	المجموع	**142.646**	**177**			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	**11.199**	**3**	**3.733**	**7.470**	**0.000**
	داخل المجموعات	**86.957**	**174**	**0.500**		
	المجموع	**98.156**	**177**			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.002) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (5.033) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر القوائم التوافقية لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (8.030) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر تقاسم نصب الرئيس لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (6.587) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيم أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (7.470) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند الدرجة الكلية.

ولمعرفة مصدر الفروق تم استخراج نتائج اختبار (**LSD**) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم ومجالاتها تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو موضح في الجدول (11.4)

جدول (11.4): نتائج اختبار (**LSD**) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المقياس	المؤهل العلمي	ثانوية عامة فما دون	دبلوم متوسط	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
نظام التمثيل النسبي	ثانوية عامة فما دون		**0.38242***	**0.43558***	**0.50117**
	دبلوم متوسط			**0.05317**	**0.11875**
	بكالوريوس				**0.06558**
	ماجستير فأعلى				
القوائم التوافقية	ثانوية عامة فما دون		**0.64237***	**0.56771***	**0.77362***
	دبلوم متوسط			**0.07467**	**0.13125**
	بكالوريوس				**0.20592**
	ماجستير فأعلى				
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	ثانوية عامة فما دون		**0.73359***	**0.51154***	**0.20720**
	دبلوم متوسط			**0.22206**	**0.52639**
	بكالوريوس				**0.30433**
	ماجستير فأعلى				
الدرجة الكلية	ثانوية عامة فما دون		**0.58613***	**0.50494***	**0.49400**
	دبلوم متوسط			**0.08119**	**0.09213**
	بكالوريوس				**0.01094**
	ماجستير فأعلى				

تشير المعطيات الواردة في الجدول (11.4) أن الفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظم التمثيل النسبي، وتقاسم منصب الرئيس وانتخابات الهيئات المحلية على حوكمتها كانت بين الذين مؤهلاتهم العلمية ثانوية عامة فما دون وبين الذين مؤهلاتهم العلمي دبلوم متوسط ثم بكالوريوس، وكانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فما دون، والذين كان أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم أعلى من غيرهم، كما وجاءت الفروق

في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية على حوكمتها بين الذين مؤهلاتهم العلمية ثانوية عامة فما دون وبين الذين مؤهلاتهم العلمي دبلوم متوسط، وكانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فما دون، والذين كان أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم أعلى من غيرهم، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى مفهوم الاعضاء للحوكمة ومبادئها وتطبيقاتها، فهناك الكثير لا يعرف ما هي الحوكمة في الهيئات المحلية وكيف يمكن أن يتم تطبيقها، حيث أن أصحاب المؤهلات العلمية من درجة الثانوية العامة فأقل كانت اتجاهاتهم إلى أن النظم الانتخابية الحالية تؤثر في مستوى تطبيق حوكمة الهيئات المحلية.

يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (12.4) والذي يوضح الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (12.4): الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نظام التمثيل النسبي	ثانوية عامة فما دون	**59**	**3.36**	**0.799**
	دبلوم متوسط	**36**	**3.74**	**0.645**
	بكالوريوس	**75**	**3.79**	**0.632**
	ماجستير فأعلى	**8**	**3.86**	**0.471**
القوائم التوافقية	ثانوية عامة فما دون	**59**	**3.01**	**0.951**
	دبلوم متوسط	**36**	**3.65**	**0.701**
	بكالوريوس	**75**	**3.58**	**0.674**
	ماجستير فأعلى	**8**	**3.78**	**0.707**
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	ثانوية عامة فما دون	**59**	**2.97**	**0.916**
	دبلوم متوسط	**36**	**3.70**	**0.708**
	بكالوريوس	**75**	**3.48**	**0.829**
	ماجستير فأعلى	**8**	**3.18**	**1.257**

الدرجة الكلية	ثانوية عامة فما دون	59	3.11	0.842
	دبلوم متوسط	36	3.70	0.605
	بكالوريوس	75	3.62	0.631
	ماجستير فأعلى	8	3.60	0.705

5.3.4 الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار(ت) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (13.4)

جدول (13.4): نتائج اختبار ت في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية

المجال	فئة الهيئة المحلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدالة الإحصائية
نظام التمثيل النسبي	بلدية	74	3.74	0.706	176	1.608	0.110
	مجلس قروي	104	3.57	0.714			
القوائم التوافقية	بلدية	74	3.58	0.734	176	2.411	0.017
	مجلس قروي	104	3.29	0.873			
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	بلدية	74	3.39	0.880	176	0.552	0.582
	مجلس قروي	104	3.31	0.913			
الدرجة الكلية	بلدية	74	3.57	0.663	176	1.646	0.102
	مجلس قروي	104	3.39	0.792			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (13.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.110) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما

أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (1.608) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند البلديات (3.74) وعند المجالس القروية (3.57)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (13.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية ، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.017) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (2.411) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة ومتوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند البلديات (3.58) وعند المجالس القروية (3.29)، وكانت الفروق لصالح البلديات والذين كانت اتجاهات أفراد عينة الدراسة لديها نحو أثر القوائم التوافقية لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها أعلى من المجالس القروية، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (13.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.582) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (1.552) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند البلديات (3.39) وعند المجالس القروية (3.31)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (13.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية ، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.102) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (1.646) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة ومتوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند البلديات (3.57) وعند المجالس القروية (3.39)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند الدرجة الكلية للمقياس.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المجاس القروية تكون اقل اهتماما في تطبيق معاير الحوكمة وتقاسم رئاسة المجلس من البلديات وذلك نظراً لأن المجالس القروية تكون صلاحياتها وامتيازات الرئيس تكون اقل من البلديات والتي يكون بالعادة أعضائها ينتمون إلى أحزاب وعشائر أكبر، في حين أن عدم ظهور فروق وفقاً لنظام التمثيل النسبي يرجع إلى أن اختيار الاعضاء باختلاف المجالس يكون بحيث يمثل الطيف السياسي والعشائري، في حيث أنه لم تظهر هذه الفروق في نظام التمثيل النسبي أو القوائم التوافقية.

6.3.4 الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية:

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار(ت) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (14.4).

جدول (14.4): نتائج اختبار ت في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية

المجال	طبيعة تشكيل الهيئة المحلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدالة الإحصائية
نظام التمثيل النسبي	انتخابات	**66**	**3.61**	**0.684**	**0.176**	**0.406**	**0.685**
	تزكية	**112**	**3.65**	**0.734**			
القوائم التوافقية	انتخابات	**66**	**3.51**	**0.740**	**0.176**	**1.300**	**0.196**
	تزكية	**112**	**3.35**	**0.874**			
تقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية	انتخابات	**66**	**3.22**	**0.836**	**0.176**	**1.399**	**0.164**
	تزكية	**112**	**3.34**	**0.929**			
الدرجة الكلية	انتخابات	**66**	**3.45**	**0.632**	**0.176**	**0.225**	**0.822**
	تزكية	**112**	**3.47**	**0.806**			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام التمثيل النسبي لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.685) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.406) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الهيئات المحلية المشكلة بالانتخابات (3.61) وعند التزكية (3.65)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.196) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (1.300) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة ومتوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الهيئات المحلية المشكلة بالانتخابات (3.51) وعند التزكية (3.35)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.164) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (1.399) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الهيئات المحلية المشكلة بالانتخابات (3.22) وعند التزكية (3.34)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المجال.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (**α**≤0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية، وذلك لأن

قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.822) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.225) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الهيئات المحلية المشكلة بالانتخابات (3.45) وعند التزكية (3.78)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند الدرجة الكلية للمقياس. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الهيئات المحلية المشكلة بالتزكية يتم اختياراها بحيث تكون وفق تفاهمات عشائرية، كمان أن هذه القوائم غالباً ما تتفق فيما ينها حول من سيشغل منصب الرئيس في الهيئة المحلية، وقد يتفقون على تقاسم هذا المنصب خلال فترة الولاية، ما يجعل لنظام الانتخابات الأثر الواضح لطبيعة تشكيل الهيئة بالتزكية.

4.4. تحليل أسئلة أداة الدراسة المقابلة:

أولاً: ما أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

للتعرف على أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (15.4).

جدول (15.4): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحوكمة وفقاً لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية

الفقرات	الاجابات						متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
	مرتفعة		متوسطة		ضعيفة					
	ك	%	ك	%	ك	%				
الاستجابة	6	14.3	17	21.3	22	21.0	1.64	0.462	منخفضة	54.7%
المشاركة	8	19.0	18	22.5	19	18.1	1.76	0.408	متوسطة	58.7%
المساءلة	10	23.8	14	17.5	21	20.0	1.76	0.556	متوسطة	58.7%
سلطة القانون	11	26.2	18	22.5	18	17.1	1.89	0.530	متوسطة	63.0%
الشفافية	7	16.7	13	16.3	25	23.8	1.60	0.537	منخفضة	53.3%
الأعداد والنسب %	42	19.0	80	36.0	100	45.0	1.73	0.384	متوسطة	57.7%
الدرجة الكلية										

تشير المعطيات الواردة في الجدول (15.4) أن أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.73) مع انحراف معياري (0.38)، وبنسبة بلغت (57.7%)، وتمثل تأثير نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمة البلديات في المرتبة الأولى في "سلطة القانون" حيث جاءت بمتوسط حسابي (1.89) مع انحراف معياري (0.53)، وفي المرتبة الثانية جاءت "المشاركة"، و"المساءلة"، فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (1.76) مع انحراف معياري (0.41) عند "المشاركة"، و(0.56) عند "المساءلة"، وفي المرتبة الثالثة جاءت "الاستجابة" بمتوسط حسابي (1.64) مع انحراف معياري (0.46)، وكان أقلها أهمية "الشفافية" بمتوسط حسابي (1.60) مع انحراف معياري (0.54).

أولاً: ما أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

للتعرف على أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (16.4).

جدول (16.4): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحوكمة وفقاً لنظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية

الفقرات	الاجابات						متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
	مرتفعة		متوسطة		ضعيفة					
	ك	%	ك	%	ك	%				
الاستجابة	3	20.0	9	60.0	3	20.0	2.00	0.655	متوسطة	66.7%
المشاركة	4	26.7	6	40.0	5	33.3	1.93	0.799	متوسطة	64.3%
المساءلة	6	40.0	5	33.3	4	26.7	2.13	0.834	متوسطة	71.0%
سلطة القانون	4	26.7	7	46.7	4	26.7	2.00	0.756	متوسطة	66.7%
الشفافية	3	20.0	6	40.0	6	40.0	1.80	0.775	متوسطة	60.0%
الأعداد والنسب %	20	26.7	33	44.0	22	29.3	1.97	0.534	متوسطة	65.7%
الدرجة الكلية										

تشير المعطيات الواردة في الجدول (15.4) أن أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي

(1.97) مع انحراف معياري (0.53)، وبنسبة بلغت (65.7%)، وتمثل تأثير نظام التمثيل النسبي على حوكمة البلديات في المرتبة الأولى في "المساءلة" حيث جاءت بمتوسط حسابي (2.13) مع انحراف معياري (0.834)، وفي المرتبة الثانية جاءت "الاستجابة"، و"سلطة القانون"، فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (2.00) مع انحراف معياري (0.66) عند "الاستجابة"، و(0.756) عند "سلطة القانون"، تلاها " بمتوسط حسابي (3.74) مع انحراف معياري (1.03)، وفي المرتبة الثالثة جاءت "المشاركة" بمتوسط حسابي (1.93) مع انحراف معياري (0.80)، وكان أقلها أهمية "الشفافية" بمتوسط حسابي (1.80) مع انحراف معياري (0.775).

ثانياً: ما أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

للتعرف على أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (17.4).

جدول (17.4): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم

الفقرات	الاجابات						متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
	مرتفعة		متوسطة		ضعيفة					
	ك	%	ك	%	ك	%				
الاستجابة	1	6.7	3	20.0	11	73.3	1.33	0.617	منخفضة	44.3%
المشاركة	–	–	3	20.0	12	80.0	1.20	0.414	منخفضة	40.0%
المساءلة	1	6.7	6	40.0	8	53.3	1.53	0.640	منخفضة	51.0%
سلطة القانون	3	20.0	8	53.3	4	26.7	1.93	0.704	متوسطة	64.3%
الشفافية	2	13.3	3	20.0	10	66.7	1.47	0.743	منخفضة	49.0%
الأعداد والنسب %	7	9.3	23	30.7	45	60.0	1.49	0.345	منخفضة	49.7%
الدرجة الكلية										

تشير المعطيات الواردة في الجدول (16.4) أن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.49) مع انحراف معياري (0.35)، وبنسبة بلغت (49.7%)، وتمثل تأثير القوائم التوافقية على حوكمة البلديات في المرتبة الأولى في "سلطة القانون"، فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (1.93) مع انحراف معياري (0.704)، وفي المرتبة الثانية جاءت" المساءلة" بمتوسط حسابي (1.53) مع انحراف معياري (0.64)، وفي المرتبة الثالثة جاءت "الشفافية" بمتوسط حسابي (1.47) مع انحراف معياري (0.74)، وفي المرتبة الرابعة جاءت "الاستجابة" بمتوسط حسابي (1.33) مع انحراف معياري (0.62)، وجاء في المرتبة الأخيرة " المشاركة" بمتوسط حسابي (1.20) مع انحراف معياري (0.41).

ثالثاً: ما أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

للتعرف على أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (18.4).

جدول (18.4): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم

الفقرات	الاجابات						متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
	مرتفعة		متوسطة		ضعيفة					
	ك	%	ك	%	ك	%				
الاستجابة	2	13.3	5	33.3	8	53.3	1.60	0.737	منخفضة	53.3%
المشاركة	4	26.7	9	60.0	2	13.3	2.13	0.640	متوسطة	71.0%
المساءلة	3	20.0	3	20.0	9	60.0	1.60	0.828	منخفضة	53.3%
سلطة القانون	4	26.7	3	20.0	8	53.3	1.73	0.884	متوسطة	57.7%
الشفافية	2	13.3	4	26.7	9	60.0	1.53	0.743	منخفضة	51.0%
الأعداد والنسب %	15	20.0	24	32.0	36	48.0	1.72	0.500	متوسطة	57.3%
الدرجة الكلية										

تشير المعطيات الواردة في الجدول (17.4) أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لإنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.72) مع انحراف معياري (0.50)، وبنسبة بلغت (57.3%)، وتمثل تأثير تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية على حوكمة البلديات في المرتبة الأولى في "المشاركة"، فقد جاء ذلك بمتوسط حسابي (2.13) مع انحراف معياري (0.64)، وفي المرتبة الثانية "سلطة القانون" بمتوسط حسابي (1.73) مع انحراف معياري (0.88)، وفي المرتبة الثالثة "الشفافية" وذلك بمتوسط حسابي (1.53) مع انحراف معياري (0.74)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت "الاستجابة" و"المساءلة" بمتوسط حسابي (1.60) مع انحراف معياري (0.74) عند الاستجابة و(0.83) عند المساءلة.

مقارنة نتائج الاستبيان بنتائج المقابلة:

مقارنة لنتائج أداتي الدراسة الاستبانة والمقابلة، وذلك كما هو موضح في الجدول (19.4)

جدول (19.4): مقارنة نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال الاستبانة والمقابلة

وجه المقارنة	الاستبانة	المقابلة
أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم	مرتفعة	متوسطة
أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم	مرتفعة	منخفضة
أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم	متوسطة	متوسطة
أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم	مرتفعة	متوسطة

تشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) أن نتائج المقابلات اختلفت مع نتائج الاستبانات في أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم، والتي أظهرت وجود درجة متوسطة في أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم، حيث يرى المبحوثين أن هذا النظام لا يعبر عن رضا الناخبين والذين يرغبون في التصويت الفردي في الدوائر، وهناك ضعف في تفهم هذا النظام والذي يمثل واقع ديمقراطي منفتح لا يتناسب مع بعض المجتمعات غير المؤهلة لذلك، وهناك حاجة لتعزيز وعي الجمهور اتجاه هذا النظام، كما واختلفت نتائج المقابلات مع الاستبانات في أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم، والتي أظهرت درجة

منخفضة مقابل مرتفعة عند الاستبانات، ويمكن أن يعود ذلك إلى أن بعض المواقع هناك استجابة إلى حد ما للقوائم التوافقية، ولكن هذا يأتي في إطار العزوف عن المشاركة الديمقراطية الحقيقية، كما أن عدم الرغم في خوض الانتخابات والتي ترجع إلى عدم توفر الوعي الكافي بأهمية الانتخابات التنافسية، وبالتالي يتم اللجوء إلى الخيار التوافقي، كذلك أشارت نتائج المقابلات إلى أن نظام القوائم التوافقية (التزكية) هو أسوأ نظام حيث تكون الهيئة المحلية في حالة ضعف من الأداء وتقديم خدماتها للجمهور، كما يؤدي ذلك إلى انعدام الشفافية والمساءلة والذي يعود إلى أن الأشخاص الذي يم اختيارهم لا يستطيعون اختيار القرار المناسب إلا من خلال الرجوع إلى الجهة التي قدمتهم وزكتهم لهذا المنصب، وهنا تظهر المصالح الشخصية بعيداً عن المصلحة العامة والقانون، في حين اتفق أفراد العينتين من المشاركين في هذه الدراسة في اتجاهاتهم نحو أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم، حيث يعتبر تقاسم منصب الرئيس من أسوء ما يحصل في الهيئات المحلية، وذلك لأنه يأتي من توافق حزبي أو عشائري على حساب المصلحة العامة، وهنا يصبح رئيس الهيئة المحلية ملك للاتفاق المبرم بينهم، بحث أن القرارات تكون تلبي مصالح هذا الاتفاق، وهذا يؤدي إلى إضعاف الهيئة المحلية، لأن الرئيس ينظر إلى فترته الرئاسية التي يحكمها لحين تسليم الطرف الآخر استلام الهيئة المحلية، مما لا يعطيه الفترة الكافية لاتخاذ القرارات وفقاً للاستراتيجيات والسياسات وخطط النمو التطور نحو بناء الهيئة المحلية وتمكينها لخدمة المواطنين.

وفيما يلي نتائج أداة الدراسة المقابلة بالتفصيل:

المجال الأول: ما أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

المحور الأول: الاستجابة

أشار كل من خضر حمدان، وحاتم صباح بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة مرتفع، وذلك بعود إلى وجود كتل أخرى في الهيئة يجعل الاستجابة للقوانيين والإجراءات والمتبعة والمنصوص عليها عالي.

كما ويتفق معظم المبحوثين بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة متوسط، لأنه لا يعبر عن رضا جمهور كبير من الناخبين الذين يرغبون بالتصويت الفردي ضمن نظام الدوائر، وأن هناك ضعف في تفهم هذا النظام والذي يمثل واقع ديمقراطي منفتح لا

يتناسب مع بعض التجمعات الصغيرة، مما يستدعي تعزيز وعي الجمهور بهذا النظام، ولا يعطني المجال للعائلات الصغيرة في خوض الانتخابات، وأن طبيعة النظام وتعقيدات تشكيل القوائم، وتخلق نوع من عدم التواصل بين العائلات، كما أن اجبار المواطن على اختيار قائمة، وان طبيعة النظام لا تمكن أي قائمة من تحقيق الأغلبية لتشكيل المجلس، كذلك لا يمكن من تحقيق الاستجابة بالشكل المطلوب نت حيث تمثيل الكفاءات الراغبين في الترشح وكذلك تحقيق الاستجابة لطموحات المجتمع المحلي في تقديم الخدمة بالشكل الذي يلبي رغباتهم، وعدم ثقة المواطن في القوائم الانتخابية وأن طبيعة القانون يعبر عن أحزاب وفي ظل ثقافة المجتمع الفلسطيني نجد ان القانون لا يلبي بالشكل المطلوب للاستجابة.

وأشار كل من صبحي زيدان، وشاهين شاهين، بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة ضعيف، وذلك يعود إلى لأن المنتخبين والذين لا ينتمون للأحزاب والحركات لا يحضرون أو يشاركون في الانتخابات بسبب طبيعة النظام، كما أن طبيعة النظام وأن الفرد مضطر للتصويت لقائمة فيها أشخاص غير مرغوب بهم.

المحور الثاني: المشاركة

أفاد تيسير قطوش، وذياب مشاعلة، وحاتم صباح أن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المشاركة مرتفع، بسبب التنافس بين الكتل وخاصة اذا كانت قوائم حزبية أو عشائرية، كما أن ثقافة المجتمع والأحزاب تدفع الى خوض الانتخابات للمنافسة والحصول على مقاعد تمثلها، كما أن المشاركة تكون عالية وفاعلة، حيث تبدو القوى المتنافسة فعالة في المجلس، وأحياناً يكون الموضوع عكس ذلك، إذا كان هناك عدم تعاون في المجلس وحالة من التحدي والعناد.

وأفاد شاهين وشاهين، وأحمد سكر، وجهاد خير، واحمد صلاح، أن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المشاركة متوسطة، ففي بعض المواقع هناك عدم رغبة لخوض الانتخابات نتيجة لعدم توفر الوعي الكافي لأهمية الانتخابات وبالتالي يتم اللجوء إلى خيار التوافق، وإذا كان التنافس على أرضية حزبية أو سياسية تكون المشاركة متوسطة في ظل عدم دخول بعض الأحزاب السياسية الرئيسية، وبالرغم من العدد الكبير في القوائم في بعض الهيئات المحليات إلا أن النسبة كانت ليست بالشكل المطلوب في المشاركة، وذلك بسبب اعتماد القوائم على الأعضاء في مقدمة الكتل، مما يقلل من فرص الأعضاء الذين يكون ترتيبهم متأخر، وبسبب عزوف مناصريهم،

وأشار (5) من أفراد عينة الدراسة بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المشاركة ضعيف، وهم صبحي زيدان، وثائر الطوس، وأحمد عيسى، بأن ذلك يعود إلى أن كل حزب يأتي بمنتخبيه ولكن المنتخبين الذين لا ينتمون إلى أي حزب أو حركة، لا يشاركون مما يؤثر على نسبة المشاركة في الناخبين، وذلك لطبيعة النظام الذي يجبر على القوائم، وأن هذا النظام أدى إلى خلق كتل في كثير من الهيئات المحلية توافقية أو تزكية دون انتخابات ومشاركة الناخبين بشكل مباشر، وذلك بسبب الخلاف وعدم وجود تنافس في ظل القوائم التوافقية نتيجة صعوبة تشكيل القوائم وترتيب الأعضاء بها، وتؤكد فادية نجاجرة، على ان هذا النظام أدى إلى عدم تشكيل قوائم تنافسية في الكثير من الهيئات المحلية، بسبب عدم الاتفاق على الترتيب والتمثيل المناسب للعائلات، مما أدى إلى تقديم قائمة واحدة والفوز بالتزكية، كما أن عدم قدرة الأشخاص على اختيار شخص بعينه، وهو مجبر على اختيار قائمة بغض النظر عن كفاءة الأعضاء بها، أو ترتيبهم، كما أفادت وداد عيسى أن هذا القانون وجد ليعبر عن الأحزاب السياسية، أما المجتمع الفلسطيني الذي يكون للعائلة والعشائر دور كبير بها، فإنه تكون المشاركة ضعيفة إذا كانت القوائم لا تلبي في ترتيب الأعضاء حجم المرشح العشائري ويؤدي إلى العزوف عن المشاركة في الانتخابات.

المحور الثالث: المساءلة

أشار كل حاتم صباح، ووداد عيسى، وجهاد خير، وشروق طوس بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المساءلة مرتفع، وذلك لوجود كتل أخرى وأعضاء تصنف من كتل معارضة يجعل المساءلة عالية ولا يعطي المجال للرئيس أو أعضاء كتل الأغلبية من المجال الواسع في العمل

وأفاد تيسير قطوش، وثائر الطوس، وفادية نجاجرة، واحمد عيسى إلى أن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المساءلة متوسط، وذلك بسبب طبيعة تشكيل المجلس، وعدم اكتراث المجتمع المحلي في مسائلة المجلس، وأن طبيعة انسجام الأعضاء وعلاقتهم ببعض في مستوى المساءلة

كما أوضح احمد سكر، وصبحي زيدان، واحمد صلاح، وشاهين شاهين ذياب مشاعلة، بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المساءلة ضعيف أو شبه غير موجود، لأن الهيئات المحلية هي التي تتخذ القرار حسب ما ترتأيه، وبهذا تكون معظم القرارات بعيدة عن القانون،

وبسبب أن النظام يؤدي إلى وجود أعضاء غير كفاءات بالشكل الذي يحقق المساءلة وبالغالب تكون المعارضة شكلية، ووجود كثير من الهيئات المحلية التي كانت نتيجة قوائم توافقية مما يؤدي إلى ضعف المساءلة بسبب عدم وجود معارضة حقيقية داخل المجلس، وأن اللجوء إلى خيار التوافق في الغالبية من المواقع يؤدي إلى ضعف المساءلة وذلك ناجم عن عدم المشاركة الديمقراطية وتشكيل مجلس منتخب.

المحور الرابع: تعزيز سلطة القانون

أفاد حاتم صباح، وفادية نجاجرة بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على سلطة القانون جاء مرتفع، بسبب وجود العديد من الكتل في بعض الهيئات المحلية وأعضاء يختلفون في الانتماء العشائري والحزبي، أدى ذلك إلى تعزيز سلطة القانون، وفي بعض الأحيان القوائم التوافقية تعمل على تعزيز سلطة القانون بسبب متابعة الحكم المحلي وطبيعة خبرة وثقافة الأعضاء.

وأشار ذياب مشاعلة، وأحمد صلاح، وتيسير قطوش، ووداد عيس، وأحمد عيسى بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على سلطة القانون جاء متوسط، إلى أن قانون التمثيل النسبي ساهم في تعزيز سلطة القانون بشكل نسبي، وذلك لطبيعة تشكيل المجلس وسبب قانون القائمة المغلقة، تجد أنه يتم التركيز على الأرقام الأولى في القائمة، وبذلك يكون الأشخاص في بداية القائمة يتمتعون بالخبرة نوعاً ما، والنظام لا يحدد نظام محدد وشروط المرشح، كما يعود ذلك إلى تركيبة المجلس والأعضاء من الكتل بحيث أن هذا الدور يتعارض مع تعزيز سلطة القانون بسبب مصالح الأعضاء والمقربين منهم أحيانا، كما أن تطبيق القانون على كافة المواطنين يخضع إلى مزاج الكتل المتوافقة على تشكيل المجلس، وبذلك تلعب المحسوبية دوراً في التعاون مع القضايا التي تخص المتحالفين.

وأفاد أحمد سكر، وصبحي زيدان، وشاهين شاهين، وجهاد خير، وثائر الطوس، بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على سلطة القانون جاء ضعيف بسبب تعقيدات تشكيل المجلس من العديد من القوائم، وعدم حسم قائمة للوصول للأغلبية، مما يخضع المجلس إلى الابتزاز في مراحل التشكيل وما بعدها، كما أن القانون أدى إلى اضعاف تعزيز سلطة القانون وذلك من خلال ضعف الترابط وتواصل المواطنين مع الهيئة المحلية، وأن طبيعة تشكيل المجلس والتفاهمات الداخلية التي تلزم الأعضاء وفق مصالحهم الشخصية، ولأن الهيئات المحلية المشكلة تتخذ القرار وفق الأغلبية وتكون تلبي مصالح الأغلبية التي تم تشكيل المجلس من خلالها.

المحور الخامس: الشفافية

أفاد حاتم الصباح، وفادية نجاجرة، وثائر الطوس بأن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الشفافية جاء مرتفع، حيث أن الشفافية تعود بشكل أساسي إلى طبيعة الأعضاء ومتابعة الجمهور، خصوصاً في الهيئات التي جرت فيها الانتخابات، ويوجد بها أعضاء معارضة.

أشار تيسير قطوش، جهاد خير، وداد عيسى، وأحمد عيسى أن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الشفافية جاء متوسط، أن قانون التمثيل النسبي ساهم في تعزيز الشفافية بشكل نسبي، وذلك لطبيعة تشكيل المجلس وحسب ما إذا كانت ناتج عن القوائم التنافسية أو التوافق، وتعتمد الشفافية على الأعضاء والرئيس وكيفية إدارتهم للمجلس وعدم محاسبة الجمهور للمجلس عن البرامج الانتخابية، وذلك لصعوبة نجاح كتلة بالمقاعد المطلوبة وتشكيل المجلس، وذلك بسبب طبيعة النظام وترتيب القوائم.

أشار صبحي زيدان، وشاهين شاهين، واحمد سكر، وذياب مشاعلة، وأحمد صلاح أن أثر التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الشفافية جاء ضعيف، وذلك بسبب الخيار التوافقي وبالغالب لا يعزز الشفافية، حيث لا يكون هناك إفراز لأعضاء مجالس تتوفر لديهم الخبرة لتعزيز مبدأ الشفافية، ومن خلال الممارسة ووجود أعضاء في كثير من الهيئات المحلية غير كفاءات حيث يكون الصراع على المقاعد الأولى في القوائم مما يؤدي إلى ضعف القدرة على التشكيل قوائم ذات أعضاء كفاءات، لا يوجد شفافية ويوعد ذلك إلى الخلافات التي تنتج بين الأعضاء ومحاولة ارضائهم على حساب المصلحة العامة.

المجال الثاني: ثانياً: ما أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

المحور الأول: الاستجابة

أشار رئيس مجلس واد فوكين أحمد سكر فقط أن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة كان مرتفع، فقد أشار إلى أنه في بعض المواقف هناك استجابة للقوائم التوافقية ولكن هذا يأتي في اطار العزوف عن المشاركة الديمقراطية الحقيقية.

وأفاد أحمد عيسى، وحاتم صبح، وثائر الطوس، بأن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة كان متوسط، ويعزون ذلك إلى أن غياب القوة للمعاضة يجعلهم المنتخبين وفقاً للقوائم التوافقية جزء لعرقة الأعمال التي تشرع فيها البلدية، وكذلك عدم وجود قوائم تنافسية

وانتخاب مجلس من قبل الجمهور بشكل مباشر، كما أن القوائم التوافقية ستفرز في الغالب مجلساً توافقياً، ولا يكون هناك أي اعتراضات على القرارات المتخذة وعليه ستكون الاستجابة للحوكمة متوسطة.

في حين أفادت غالبة أفراد عينة الدراسة بأن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة كان ضعيف وذلك للأسباب الآتية:

1. أن القوائم التوافقية توافق بين مجموعة من المواطنين ولا تشمل كافة الجمهور.
2. ان فوز قائمة بالتوافق والتزكية دون الخوض في تنافس يقلل من اهتمامها بالاستجابة إلى مصالح عامة الجمهور والذي لم يشارك أصلاً في اطار المجلس.
3. أن التوافق والتزكية تجعل الاستجابة تكون فقط من قبل الاعضاء المتوافقين.
4. عدم مشاركة الجمهور والمجتمع المحلي في اختيار ممثليهم.
5. إن طبيعة القوائم التوافقية يكون الهدف منها ارضاء الاعضاء بإنجازات حصصيه قد تتعارض مع المصالح العامة للمجتمع وتكون عائق في تحقيق الانجازات بشكل كبير.
6. ان عدم وجود توافق حقيقي من المواطنين يضعف الاستجابة.
7. أنها تشكل بتوافق دون اللجوء إلى اجراء انتخابات.
8. أن القوائم التوافقية تكون عادة بالاتفاق بين عدد محدود من الجمهور، وبالتالي لا تحقق الاستجابة لحاجات وطموحات ومطالب المواطنين والجمهور من المجلس والقوائم التوافقية اضعف المجلس والأعضاء أمام الجمهور

المحور الثاني: المشاركة

وأفاد أحمد سكر، وأحمد عيسى، وحاتم صبح، بأن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المشاركة كان متوسط، حيث أنه وفي بعض المواقع هناك عدم رغبة لخوض الانتخابات نتيجة لعدم توفر الوعي الكافي بأهمية الانتخابات وبالتالي يتم اللجوء للجيار التوافقي، كذلك الاعتقاد بأن القوائم التوافقية ستفرز في الغالب مجالساً توافقياً، وهذا يؤدي إلى أن لا يكون هناك اعتراضات على القرارات المتخذة في المجلس.

في أن باقي أفرد عينة الدراسة أشاروا إلى أن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة كان ضعيف، وذلك بسبب أن النظام لا يعطي فرصة الوصول إلى الارقام المرغوبة، وبذلك لم يتم تشكيل قوائم منافسة ولم يتم انتخاب المجلس من الجمهور، كذلك عدم مشاركة كافة

المواطنين في اختيار ممثليهم، كما أنه في حالة التوافق لا يتم المشاركة، لأن نتيجة الانتخابات تكون محسومة ومفروضة من قبل أشخاص معينين، كما أن الشعور بأن المجتمع المحلي تم فرض الأشخاص عليه وعدم أخذ أراء الجمهور بها يضعف من المشاركة، ولما أنه تم تشكيل المجلس بقوائم توافقية، لوم يتم مشاركة المجتمع المحلي في إطار ممثليه وبذلك لا يوجد مشاركة مجتمعية في تشكيل المجلس وكذلك في المساهمة في برامجه المنفذة، ويعود ضعف المشاركة إلى عدم خوض الانتخابات من قبل قوائم منافسة، كما أن مجموعة من المتنفذين والعشائر أو الأحزاب والذين قاموا على تشكيل القائمة دون الرجوع للمواطنين وبسبب الصعوبة في تشكيل القوائم والتي لا يعطي الفرصة بعدالة أو تساوي بين أعضاء الكوتة، ولأنه تكون للمقاعد التشاركي وذلك بعزف الكثيرين عن التشكيل يجعل المشاركة ضعيفة.

المحور الثالث: المساءلة

أفاد حاتم الصباح بأن ارتفاع أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المساءلة "سيكون من طرف الجهات ذات العلاقة، كون المجلس التوافقي نقطة تؤخذ بعين الاعتبار"

وأوضح أحمد عيسى، وثائر الطوس، وذياب مشاعله، ووداد عيسى، أن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المساءلة كان متوسطاً، وذلك لأن المجلس جاء نتيجة التوافق والتزكية. فهو لم يتم انتخابه من قبل الجمهور وبالتالي تقلل من تأثير المساءلة المجتمعية للمجلس، كما أنه يوجد عدم رضى واكتراث بسبب عدم اجراء انتخابات وانتخاب بالمجلس بشكل مباشر، كما أن عدم اختيار الجمهور للأعضاء وبالتالي ليس لديهم اهتمام بالمساءلة للمجلس، مما جعل الجمهور المجتمع المحلي غير مبالي في مسالة المجلس.

وأشار باقي أفراد العينة بأن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المساءلة كان ضعيفاً، وذلك لأن اللجوء لخيار التوافق لا يعبر عن غالبية في كثير من المواقع، وأن سبب ذلك ناجم عن عدم الرغبة بالمشاركة الديمقراطية، كما أن القوائم التوافقية هي التي تتخذ القرارات وبالإجماع حيث لا يوجد من يعارض هذه القرارات وذلك يؤدي إلى عدم وجود من يطالب بالمساءلة من داخل أو خارج الهيئة المحلية، كما أن نظرة الجمهور للمجلس أنه لم يكون منتخب ولم يعكس رغبتهم، يجعل المساءلة له ضعيفة، كما أن مجلس تم تشكيله بعيداً عن رأي غالبية الجمهور، ودون الرجوع له لا يحرص على الاستماع والمساءلة من قبل المجتمع المحلي.

المحور الرابع: تعزيز سلطة القانون

أفاد كل من وداد عيسى وثائر الطوس، بأن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على تعزيز سلطة القانون كان مرتفعاً، حيث يحرص المجلس المشكل عن القوائم التوافقية وبسبب عدم تفاعل الجمهور مع المجلس وشعور المجلس بالضعف لأنه غير منتخب يجعله يسعى غلى الالتزام بالقانون وتعزيز سلطته، كما أن عدم انتخابه بشكل مباشر يزيد من التأثير على المجلس بتعزيز سلطة القانون.

ويرى غالبية أفراد العينة، بأن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على تعزيز سلطة القانون كان متوسطاً، ذلك أن المجالس المشكلة بالتزكية كثير من الأحيان تراعي فقط مصالح الأعضاء وتوافقهم على حساب تعزيز سلطة القانون على الجميع، كما أن قائمة التوافق أدت إلى حالة من مقاطعة غالبية المواطنين للمجلس والالتزام بقراراته، نتيجة أنهم لم يتم اشراكهم في انتخاب الأعضاء، كما أن هذه القوائم المشكلة لا تحرص على تطبيق القانون بشكل صارم على كافة المواطنين وتكون مصلحة الأعضاء ومن ثم المقربين منهم أهم وذات أولوية على تعزيز سلطة القانون على الجميع، حيث تكون الأولوية هنا بالمحافظة على توافق الأعضاء على حساب المصلحة العامة.

ويرى أحمد سكر، وصبحي زيدان، وشاهين شاهين، بأن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على تعزيز سلطة القانون كان ضعيفاً، وذلك نتيجة أن المجلس المشكل بالتوافق يراعي مصالح الاعضاء على حسابة كافة المواطنين والمجتمع المحلي، كما أن قرارات الهيئة المحلية تكون بتوافق الجميع، وهنا يغيب القانون لعدم وجود من يعارض القرارات، وأن الخيار التوافقي بالغالب لا يعزز سلطة القانون حيث يتم الاختيار وفق معايير عشائرية غير مبنية على مؤهلات علمية أو قدرات معينة.

المحور الخامس: الشفافية

أفاد ثائر الطوس بأن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الشفافية كان مرتفعاً، "حيث أن المجلس المشكل بشكل توافقي يسعى بأن بعمل بشفافية عالية"

وأفادت وداد عيسى وجهاد جبر، بأن القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الشفافية كان متوسطاً، وذلك بسبب عدم وجود معارضة حقيقية داخل المجلس جاءت نتيجة انتخاب مباشر من الجمهور يكون المتحكم في مستوى الشفافية، كذلك يعود ذلك إلى رئيس المجلس وكيفية

إدارته للمجلس، كما أن القوائم الفائزة بالتزكية يكون اهتمام الجمهور اتجاهها أقل في المجلس ونشاطه مما يؤدي إلى الحد من الشفافية.

وترى غالبية أفراد العينة بأن القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الشفافية كان ضعيفاً، ويعود ذلك إلى أن الأعضاء لم يخضعوا للانتخاب المباشر، وتحكمهم التوافقات التي بينهم، وعدم اهتمام الجمهور لهم بسبب عدم مشاركته في انتخاب الأعضاء، كما أن القوائم التوافقية والتي جاءت بالتزكية دون التعبير عن إرادة الشعب أو الجمهور ينعكس ذلك على الشفافية في أعمال المجالس، بسبب عدم محاسبة المجلس والاعضاء من قبل الناخبين، وعدم وجود معارضة قوية داخل المجلس، كما أن التوافق سيكون سيد الموقف في جميع القرارات، والخيار التوافقي لا يعزز الشفافية حيث لا يكون هناك افراز لأعضاء مجالس تتوافر لديها الخبرة لتعزيز مبدأ الشفافية.

المجال الثالث: ما أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم؟

المحور الأول: الاستجابة

أوضح حاتم صباح، ووداد عيسى، أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة جاء مرتفع، وذلك بسبب محاولة كل رئيس أن يحقق الاستجابة إلى مطالب الجمهور، لإثبات نفسه ولأنه في نفس الوقت الفترة قصير والتي قد تكون نصف ولاية الفترة الانتخابية، فهذا قد يعيق من تحقيق الاستجابة بالشكل المطلوب والمرجو، كمان أن عدم تفرد الرئيس في المنصب، فإن ذك سيجعل درجة الرقابة عالية وبالتالي الاستجابة تكون مرتفعة أيضاً.

كما أفاد ذياب مشاعلة، وأحمد صباح، وشاهين شاهين، أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة جاء متوسط، وذلك لعدم وجود فرصة كافية لتنفيذ البرامج والأنشطة التي تحقق الاستجابة.

كما أشار غالبية المبحوثين إلى أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الاستجابة جاء ضعيفاً، ويعزون ذلك إلى أن التقاسم يعمل على اضعاف تأثير الهيئة المحلية في عملية اتخاذ القرار، وعدم تحمل المسؤوليات، وهذا التقاسم يؤثر بشكل كبير على قدرة المجلس على الاستجابة إلى مصالح وتطلعات المواطنين، حيث لا يعمل الرئيس على تطبيق برنامجه

الانتخابي بسبب المدرة القصيرة، وكذلك بسبب خضوع المجلس بشكل مستمر للابتزاز والعمل على المحافظة على تطبيق الاتفاقيات على حساب القدرة على النهوض والاستجابة لمتطلبات الجمهور، وقد يتسبب ذبك في حالة من الارباك داخل الهيئة المحلية نتيجة تغيير الدور للرئاسة في فترات قصيرة.

المحور الثاني: المشاركة

توافق كل من حاتم صبح، وتيسير قطوس، وفادية نجاجرة، أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المشاركة جاءت مرتفع، حيث يعزى ذلك إلى فتح المجال وتعزيز من فرص الوصول إلى رئاسة المجلس لأكثر من شخص أو كله.

أشار حاتم صبح، وتيسير قطوس، وفادية نجاجرة، أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المشاركة جاء مرتفع، حيث يعزى ذلك إلى فتح المجال وتعزيز من فرص الوصول إلى رئاسة المجلس لأكثر من شخص أو كله.

وأفادت غالبية أفراد العينة أن تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المشاركة جاء متوسط، حيث أن أثر تقاسم منصب الرئيس يجعل فرصة لأكثر من كتلة للوصول إلى منصب الرئيس وهذا يفسر عدد الكتل في كثير من البلديات بالرغم أن هذه الكتل لا يجتمع منها سوى عدد محدود، وأحياناً قد يكون كتلة حصلت على مقعدا أو اثنين تصل إلى منصب الرئيس، كما تكون المشاركة متوسط من قبل المواطنين واحتمالية زيادة عدد القوائم والتي يتم تشكيلها، حيث أنه بعدد قليل من القاعد قد تتمكن من الوصول إلى الرئاسة والتي تكون بالغالب لتمل العشيرة والتي لها جوراً مهماً في تلك الاتفاقيات.

وأفاد ذياب مشاعلة، وصبحي زيدان، أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المشاركة جاء ضعيف، وذلك بسبب أن التقاسم قد يكون بين عدد من الاعضاء، وهذا يعني التوافق على كل قرارات الهيئة المحلية في فترات تقاسم الرئاسة.

المحور الثالث: المساءلة

أفاد المبحوثين أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على المساءلة جاءت ضعيف، وذلك للعديد من الأسباب أهمها:

1. التوافق على تقاسم منصب الرئيس بين أكثر من كتلة حيث تتفق الكتل بين بعضها والهدف يصبح تطبيق الاتفاق وتبادل المصالح وتشكل هذه الكتل والتحالف حماية لهذه المجموعة.
2. عزوف المواطنين على مساءلة الرئيس بسبب الفترة الزمنية القصيرة، وضعف قدرته من تطبيق البرنامج الانتخابي الذي تقدم به.
3. الحد من المساءلة حيث أن عملية تبادل الرئاسة تؤدي إلى ضياع المسؤولية وادخال صبغة شخصية أحيانا لطبيعة القرارات المتعلقة بالهيئة.
4. إن مساءلة الاعضاء تكون ضعيفة وذلك لمراعاة مصالح الاطراف المتفقة على التقاسم.
5. يجعل تقاسم المنصب المساءلة من قبل المجلس كبيرة وأحيانا تكون مبالغ فيها، وذلك بشعور الكتل التي لم يتم التوافق معها على تشكيل المجلس ولم تحصل على منصب الرئيس فتحاول تنديد المساءلة وكثرت الاجتماعات تكون للمناكفات.

المحور الرابع: تعزيز سلطة القانون

تراوحت غالبية أراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على تعزيز سلطة القانون بين متوسط ومنخفض، فقد وجد البعض أن تقاسم المنصب يعزز من سلطة القانون، كما أن اتفاق التقاسم يعتبر غير قانوني وغير ملزم به مما يؤدي إلى الخلافات في كثير من الاجتماعات مما يؤثر على عمل المجلس وتعزيز سلطة القانون، كما أن كل رئيس يحاول في إدارته أن يلتزم المتوافقون على المحافظة على العدد ال1ي يمكنهم من الاستمرار في المجلس، ويعد تقاسم المنصب من الأمور التي تحد من تعزيز سلطة القانون ويعطي الفرصة للاتفاف حول القانونية، تلبيتاً لأغراض وأهداف لا تخدم الهيئة المحلية، وهذا يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تعتمد على القانون وذلك لعدم وجود طرف ثالث يعاض هذه القرارات

المحور الخامس: الشفافية

أفاد أحمد عيسى، وحاتم صباح، أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الشفافية جاء مرتفع، حيث أن وجود التقاسم يبقي أغلب الأعمال على الطاولة في أعلب حالات المجلس.

أفادت فادية نجاجرة، وجهاد جبر، وثائر الطوس، أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الشفافية جاء متوسط، وذلك بسبب أن المصالح المرتبطة بالأعضاء الذين تم تشكيل المجلس بناءا على اتفاقية التقاسم جاءت لتلبي مصالح شخصية.

في حين أشارت الغالبية من المبحوثين أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على الشفافية جاء ضعيف، لأن القرارات تؤخذ بالتوافق، ولا يعطي فرصة لتعزيز مبدأ الشفافية داخل الهيئة، ولا يعكس تقاسم الرئاسة الشفافية المطلوبة من قبل المجلس للجمهور، وذلك بسبب نظرة المواطنين أن المجلس قائم على مصالح شخصية، وأن هذا التقاسم على أساس مصالح شخصية وعائلة، ولا علاقة له بالمصالح العامة، كما يحاول كل رئيس استغلال الفترة القصرة التي يكون فيها ويجبر الطرف الأخير على التقيد بقراراته للمحافظة على تنفيذ الاتفاق والتبادل وبذلك تصبح المعارضة شكلية وضعيفة.

1.5 الاستنتاجات:

1.1.5 الاستنتاجات الكمية:

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمتها في محافظة بيت لحم، فإن الباحث قد توصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. أن أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، دراسة حالة: الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017م جاء بدرجة مرتفعة.
2. أن أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة مرتفعة.
3. أن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة مرتفعة
4. أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء متوسطة.
5. حد القانون النسبي من قضية الاستحواذ الكامل على مقاعد الهيئة المحلية ووفر تمثلاً ومشاركة أوسع من القانون السابق.
6. أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، المنصب، العمر، المؤهل العلمي
7. أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية، وطبيعة تشكيل الهيئة المحلية.

1.2.5 الاستنتاجات الكيفية:

1. أن أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة متوسطة.
2. أن أثر نظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة متوسطة.
3. أن أثر القوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء بدرجة منخفضة.
4. أن أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم جاء متوسطة.
5. القانون النسبي استبعد الكفاءات بسبب تركيز القائمة على تشكيل الكتل على أبناء العائلات الكبيرة والمتنفذين في التنظيمات الكبرى.
6. حصل ابتزاز من الكتل الفائزة بمقاعد قليلة للكتل الكبيرة في عملية تشكيل المجلس واختيار الرئيس.
7. يؤخذ على قانون الهيئات المحلية عدم اشتراط حد أدنى للمؤهل العلمي للمرشحين والمتنافسين على منصب الرئيس.

2.5 التوصيات:

يقدم الباحث وفي ضوء نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة والتجربة الشخصية كونه شغل منصب عضو ورئيس بلدية لأكثر من سبع سنوات ونصف منها خمس سنوات ونصف رئيس بلدية وشارك في أكثر من دورة انتخابية وعملة الحالي كمستشار لمحافظ بيت لحم للهيئات المحلية مجموعة من التوصيات وهي:

- توصيات للجنة الانتخابات المركزية:

1- المحافظة على حيادية واستقلالية لجنة الانتخابات المركزية، وعدم إقحامها في أي تجاذبات أو خلافات سياسية بين الأطراف.

2- الاعلان عن اجراءات العملية الانتخابية كاملة قبل الشروع في تسجيل الناخبين حتى يتسنى للأحزاب والقوائم والمؤسسات توعية الناخبين بهذه الإجراءات.

3- التأكيد على دورية اجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة حسب القانون.

4- تمديد فترت العملية الانتخابية الى ست شهور

- توصيات لوزارة الحكم المحلي:

1- إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين ذات الصلة بالانتخابات. وإقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات.

2- طرح أي تعديل على القوانين ذات الصلة بالانتخابات أو أي مشروع قانون، للنقاش المجتمعي، وإشراك مختلف القطاعات والفئات ذات العلاقة، لاسيما مؤسسات المجتمع المدني، والجامعات، ومراكز الأبحاث والدراسات.

3- دعم تطبيق أنظمة الحوكمة في الهيئات المحلية، وذلك من أجل أن تكون أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة

4- ضرورة إلزام الهيئات المحلية في استخدم أنظمة التقييم وخصوصاً الكتابية منها، عند تقييمها للعاملين في الهيئات المحلية بعيداً على الروابط والعلاقات الاجتماعية بين الاعضاء والعاملين في الهيئة.

5- تفعيل دور الرقابة اعتماد أنظمة التقييم المعدة من قبل الجهات الحكومية وذلك من أجل الوقوف على مستويات الخدمات الاتي تقدمها المجالس المحلية على أن يكون التقييم ضمن نماذج وتقارير موثقة.

6- حث الهيئات المحلية على نشر تقاريرها بصورة علنية ودورية بما يعبر عن مدى التزامها بالشفافية

- توصيات حول القانون والنظام الانتخابي:

1- إعادة النظر في نظام انتخابات الهيئات المحلية القائم على التمثيل النسبي (القائمة المغلقة)، الى نظام يراعي طبيعة ثقافة المجتمع الفلسطيني ويعزز من المشاركة ليكون اكثر عدالة واكثر استقرار ويحقق كفاءته وفعاليته في تحقيق مستويات عالية من تطبيق الحوكمة في الهيئات المحلية.

2- أن يلزم القانون الهيئات المحلية الفائزة بالتزكية القوائم التوافقية وخضوع القائمة للاستفتاء من قبل أصحاب حق الاقتراع بحيث بجب ان تحصل على 50%+1 من أصحاب حق الاقتراع.

3- انتخاب الرئيس بشكل مباشر على ان يحصل على 50%+1 من أصحاب حق الاقتراع ويكون مرشح لقائمة انتخابية.

4- تحديد مستوى تعليمي للمرشحين للحد من وصول اعضاء غير مؤهلين لمجالس الهيئات المحلية.

- توصيات للهيئات المحلية:

1- الاهتمام بمبادئ الشفافية والنزاهة في عمل الهيئات المحلية المنتخبة وخصوصاً ما يتعلق بنشر تقارير انجازاتها الادارية والمالية أمام الجمهور

2- دعم تطبيق أنظمة الحوكمة في الهيئات المحلية، وذلك من أجل أن تكون أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة

3- على الهيئات المحلية المنتخبة أن تكون أكثر حيادية في خدماتها المقدمة للمجتمع المحلي، وأكثر ميلاً لتحقيق برامجها الانتخابية والتي كانت تعبر بها على مستقبل واعد للجماهير، فعليها أن تثبت هذا للجمهور من خلال التطبيق المباشر لما جاء في البرنامج الانتخابي

4- ضرورة أن تعمل الهيئات المحلية المنتخبة على تطبيق سلطة القانون وتحقيق المسائلة أمام الجهات الرسمية من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى، بما يكمل المراقبة على كافة الانجازات التي تقدمها

5- اعتماد أنظمة التقييم المعدة من قبل الجهات الحكومية وخصوصا وزارة الحكم المحلي، وذلك من أجل الوقوف على مستويات الخدمات الاتي تقدمها هذه المجالس، على أن يكون التقييم ضمن نماذج وتقارير موثقة، ووفقاً للرؤيا المستقبلية للبرنامج الانتخابي للأحزاب والفئات المجتمعية المشاركة في الانتخابات.

- توصيات لمؤسسات المجتمع المدني:

1- مطالبة مؤسسات المجتمع المدني بطرح مسألة القوائم التوافقية وتقاسم منصب الرئيس في الانتخابات ضمن برامجها في إطار محاربتها والبحث عن سبل حقيقية لتوعية المجتمع المحلي بمخاطر هذه الظاهرة

2- تفعيل المساءلة المجتمعية من خلال اشراك المنظمات الأهلية، والأهالي من خلال الرقابة على أداء الهيئة المحلية، واشراكهم في اتخاذ القرار المستقبلي، والمشاركة في ورش العمل واللقاءات المفتوحة بين المجلس والمجتمع المحلي بشكل دوري

3- حث المواطنين وعلى المشاركة في الانتخابات وتجنب النزعات والنعرات العشائرية والحزبية، وذلك من خلال عقد الندوات التثقيفية التي تبرز أهمية المشاركة في الانتخابات والتي يكون المقصد منها اختيار ممثلين يتمتعون بالنزاهة والشفافية وتقديم أفضل الخدمات وتحقيق التنمية.

- توصيات الأحزاب السياسية:

1- العمل على انهاء الانقسام السياسي وإتمام المصالحة الفلسطينية باعتبارها أحد الأدوات التمكينية لتفعيل بيئة الانتخابات التنافسية بين كافة القوى السياسية والتقدمية في المجتمع.

2- وتعزيز أشكال التنافس الانتخابي باعتبارها الوسيلة القادرة على إنتاج مجتمع تعددي متماسك وقادر على تعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة والتنمية.

3- رفض كافة سياسات التعيين في الهيئات المحلية تحت ذريعة الانقسام السياسي.

4- الاهتمام بمشاركة الجماهير في الانتخابات وحثهم على تجنب النزعات والنعرات الحزبية، وتعزيز المشاركة في الانتخابات من خلال تقديم قوائم تنافسية تعزز الديمقراطية والتي يكون المقصد منها اختيار ممثلين يتمتعون بالقدرة على اتجاه الناخبين.

- توصيات عامة:

1. ضرورة إعادة النظر في نظام انتخابات الهيئات المحلية القائم على التمثيل النسبي (القائمة المغلقة)، الى نظام يراعي طبيعة ثقافة المجتمع الفلسطيني ويعزز من المشاركة ليكون أكثر عدالة وأكثر استقرار ويحقق كفاءته وفعاليته في تحقيق مستويات عالية من تطبيق الحوكمة في الهيئات المحلية.
2. ضرورة أن يلزم القانون الهيئات المحلية الفائزة بالتزكية القوائم التوافقية وخضوع القائمة للاستفتاء من قبل أصحاب حق الاقتراع بحيث بجب ان تحصل على 50% من أصحاب حق الاقتراع.

3. ضرورة انتخاب الرئيس بشكل مباشر على ان يحصل على 50%+1 من أصحاب حق الاقتراع ويكون مرشح لقائمة انتخابية.
4. دعم تطبيق أنظمة الحوكمة في الهيئات المحلية، وذلك من أجل أن تكون أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.
5. أخيرا يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، بحيث تركز هذه الأبحاث والدراسات على النظم الانتخابية واستكشاف مستويات تطبيق حوكمة الهيئات المحلية في فلسطين، وكذلك المقارنة بين الهيئات المحلية المنتخبة والهيئات التي فازت بالتزكية وتقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية وأثره على التنمية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. **Eods**.(2016).دليل الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، الاصدار 3، لكسمبرغ.
2. أبو دعش، شاهر وآخرون. (2019).دليل الحدود الانتخابية للهيئات المحلية 2019، فلسطين، رام الله.
3. أبو زهيدة، ميساء. (2018). التزكية في الانتخابات ... أسلوب ديموقراطي أم إفلاس سياسي؟، مقال منشور عبر موقع أخبار النجاح، متوفر **https://nn.najah.edu/news/Artical/2018/12/09/178316/**
4. أبو عمرية، فايز وآخرون. (2019).أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على جودة التقارير الإدارية في المجالس البلدية الفلسطيني، **https://www.researchgate.net/publication/338541138**.
5. أبو فارس، محمود والخرابشة، عمر. (2010). اتجاهات موظفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية: دراسة ميدانية تحليلية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 21، العدد 1 و2، ص31 – 55.
6. ابو هزيم، طارق. (2019). الحوكمة الانتخابية: دراسة تحليلية لجودة العملية الانتخابية لمجلس النواب الأردني الثامن عشر، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 1، ص45 – 79.
7. اسماعيل، عبد الكريم. (2005). دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
8. اشتية، محمد. (2017). قانون انتخاب الهيئات المحلية معقد ولا يناسب الواقع الفلسطيني، مركز الزيتونة للبحوث والدراسات، العدد 4287.
9. أفالو، وفاء وشرفي، أمينة. (2013). دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
10. الاقرع، نور. (2017). أثر تطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، العدد 5، المجلد 1، ص64-80.

11. أمان. (2017). نظام النزاهة المحلية في بلدية جنين، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله، فلسطين.
12. أمان. (2020). نظام النزاهة المحلي في الهيئات المحلية بلدية سلفين نموذجاً، الإتلاف من أجل النزعة والمساءلة، رام الله، فلسطين.
13. أمان، الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة. (2013). تقرير حول النزاعة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة 2012، سلسلة تقارير (59) ص4-5.
14. أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله علوي. (2012). الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
15. بركة، كامل. (2012). دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**UNDP**(1997).تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي للدول العربية.
17. بن حمودة، ليلى. (2014). الديمقراطية ودولة القانون، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
18. بن نعوم عبد اللطيف. (2016). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
19. الجرباوي، علي.(1996).أي نوع من السلطة نريد، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ط1، نابلس، تشرين ثاني.
20. جفال، عارف والأعرج، بدر. (2017). دراسة تحليلية لواقع وطبيعة المشاركة في الانتخابات المحلية الفلسطينية لعام 2017 في الضفة الغربية، مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، رام الله، فلسطين.
21. جفال، عارف.(2020).الإصلاح الانتخابي مدخل للتمثيل العادل، ورقة مصفوفة معلوماتية حول الأنظمة الانتخابية (العامة والمحلية) في فلسطين وواقع تمثيل المرأة والشباب، مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله، متوفر

http://www.miftah.org/Publications/Books/InfoGraphic_on_Women_and_Youth_Political_Representation_within_the_Applied_National_and_Local_Electoral_Systems_in_Palestine.pdf

22. جودة، عصام. (2015). دور تطبيق معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية في تطوير الأداء الإداري للبلديات الكبرى بقطاع غزة، رسالة ماجستير، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة.

23. حامد، راشد. (2009). استراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

24. حداد، تمارا. (2020). دمج الهيئات المحلية وأثرها على التميز الأدائي، مقال منشور: https://www.amad.ps/ar/post/350375

25. حسيبا، سناء. (2008). واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

26. حسين، ميسون. (2017). النظام الانتخابي وأثره في عمل البرلمان، كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة، العراق.

27. حلمي، مجدي. (ب . ت). النظم الانتخابية ومعايير وضعها، اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، دولة قطر، متوفر على الموقع: https://nhrc-qa.org/ .

28. حلواجي، عبد الفتاح. (2013). التمثيل السياسي المحلي في الجزائر: الإطار الدال والممارسة الميدانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

29. حمادي، طارق. (2005). حوكة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

30. حيرة، سلماطي. (2018). دور الحوكمة في تطوير الإدارة المحلية الجزائرية: دراسة بلدية أولاد خالد نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، الجزائر.

31. خالد، أحمد. (2015). التطور القانوني للهيئات المحلية في فلسطين، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

32. الخلايلة، علي. (2009). الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر
دراسة تحليلية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان الأردن.
33. الداعور، اسلام. (2008). مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.
34. الداود، فادي وآخرون. (2014). المرصد الاقتصادي الأردني، منتدى تطوير السياسات الاقتصادية في ملتقى طلال أبو غزاله المعرفي، تقرير فريق عمل حوكمة القطاع العام، كانون الثاني 2014، الأردن.
35. درعوم، أسماء. (2009). البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، المغرب.
36. ربايعة، سائد وعبيد، ساهر. (2013). السمات الشخصية لأعضاء المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين وتوجيهاتهم نحو ترشيح أنفسهم لخوض الانتخابات المقبلة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 2، ص297-334.
37. الرجوب، إياد. (2012). يسألونك عن سبب العزوف عن الانتخابات، مقال منشور في صحيفة الحياة الجديدة، العدد 6065 بتاريخ 2012/9/20.
38. رحال، عمر وآخرون.(2004).مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين: الحكم المحلي نموذجاً، مركز رام الله للدراسات حقوق الإنسان، رام الله.
39. رحال، عمر.(2010).الآليات القانونية لتحقيق الحكم الصالح في الهيئات المحلية، مركز إعلاق حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله.
40. رحال، عمر.(2020).التزكية والتوافق الانتخابي في سياق التجربة الفلسطينية: الحد من التزكية "التوافق" وسؤال غياب فاعلية الأحزاب، مركز إعلاق حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله.
41. زغود، عبد المالك وعجرود، تامر. (2014). النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
42. زماعرة، بدر. (2013). التطور القانوني في النظام الانتخابي للهيئات المحلية في دولة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القدس، فلسطين.

43. سالم، اياد. (2012). واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

44. سعدي، محمد. (2017).متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

45. سمور، عصام. (2018). واقع حوكمة البلديات في فلسطين، مقال منشور في صحيفة الوطن، https://www.watan.ps/ar/?Action=Details&ID=40443.

46. سمور، عصام.(2018).واقع حوكمة البلديات في فلسطين، مقال منشور في صحيفة الوطن، متوفر عبر الرابط https://www.watan.ps/ar/?Action=Details&ID=40443

47. شّا، محمد.(2018).المنهجيات الكمية والكيفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت.

48. الشايب، بشير. (2015). الإدارة المحلية والحكم المحلي والفروق بينهما، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، المجد 4، العدد1، ص9- 20.

49. صلاح، عبد العاطي. (2005). الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، الحوار المتمدن، العدد 1315.

50. طريش، وليد.(2004).وزارة الحكم المحلي: الصلاحيات وإشكالية العلاقة، أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية، رقم (5)، ورشة عمل، جامعة بيرزيت، المنعقدة بتاريخ: 2004/4/22.

51. عبد الكريم سدر، وكيل وزارة الحكم المحلي الفلسطيني لشؤون المديريات، مقابلة شخصية، رام الله، 15 /6/2015.

52. عبد الوهاب، سمير. (2010). اللامركزية والحكم المحلي: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة: القاهرة.

53. عبد الوهاب، ياسر. (2018). مبادئ وآليات الحوكمة ودورها في دعم وتطوير نظام الإدارة المحلية المصري، مجلة دراسات، العدد 1، المجلد 19، ص194-212.

54. عبيد، شاهر وآخرون. (2014). اتجاهات موظفي البلديات نحو أعضاء المجالس المنتخبة في محافظة جنين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 32، المجلد 2، ص12- 45.

55. عسراوي، نبيل. (2014). النظم الانتخابية وأثرها على حقوق وحريات الأفراد، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القدس، فلسطين.

56. العصار، محمد جاسم. (2015). البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة: الواقع والمعيقات، رسالة ماجستير، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة.

57. عفانة، مؤيد. (2014). بيئة النزاهة في بلدية البيرة، مؤتمر نظام تقييم النزاهة في هيئات الحكم المحلي بالتعاون بين بلدية البيرة والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة آمان، رام الله، فلسطين.

58. علقم، فتحي، قسم العلاقات العامة، بلدية سلفيت، مقابلة شخصية 2015/6/8.

59. العلواني، نذير. (2018). نظام تشكيل المجالس الشعبية البلدية كأساس لممارسة الديمقراطية في التشريع الجزائري والفرنسي دراسة مقارنة، مجلة آفاق للعلوم، العدد 10، ص130-146.

60. العلوي، لالة الزهراء. (2016). رئيس المجلس الشعبي البلدي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 01، الجزائر.

61. علي، محمود. (2012). النزاهة والشفافية والمساءلة في الهيئات المحلية في قطاع غزة 2012، آمان، سلسلة تقارير (59)، رام الله، فلسطين.

62. عوض، طالب. (2008). اصلاح النظام الانتخابي الفلسطيني، ندوة بعنوان النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، خلال الفترة 12-13 مارس 2008، بيرونت.

63. عوض، طالب، مؤسسة الملتقى المدني، الإصلاح وجهة نظر فلسطينية الطبعة الأولى 2003.

64. عيشوش، رياض وآخرون. (2008). الحكم الراشد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

65. غادر، محمد. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفية، المنعقد في الفترة ما بين 15-17 ديسمبر، 2012، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

66. الغامدي، عبد الله. (2014). دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد، الملتقى العلمي: الجرام المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية المنعقد خلال الفترة 2-2014/9/4، عمان، الأردن.

67. الكايد، زهير. (2003). المفهوم المعاصر للإدارة المجتمعية: الحكمانية، المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، المنعقد في الشارقة في الفترة 17-18 ديسمبر 2002.

68. الكبيجي، رولا. (2019). دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة القدس وهيئة مكافحة الفساد، فلسطين.

69. الكردي، حاتم. (2016). دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة الفضائية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

70. الكوني، سائد. (2019). الدور الذي يمكن أن تلعبه الهيئات المحلية الفلسطينية في تحقيق التنمية، المؤتمر الدولي الأول في فلسطين بعنوان: نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة، خلال الفترة 9-11 كانون أول 2019.

71. كيم، سمير. (2016). دور حوكمة إدارة العمليات الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.

72. لجنة الانتخابات المركزية. (2017). تقرير الانتخابات المحلية 2017، رام الله، فلسطين.

73. لرقم، رشيد. (2011). النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري.

74. لعجال، ليلى. (2010).وافع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، المغرب.

75. محمد غربي وآخرون (2014). التحولات السياسية واشكالية التنمية، الطبعة الأولى، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية للنشر.

76. مختار، مريم. (2019). الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

77. مختاري، فتيحة. (2019). مقومات تطبيق الحوكمة المحلية الرشيدة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

78. مراد، على والصديق، زهوان. (2018). دليل المواطن والبلدية: شرح قانوني مبسط للعمل البلدي.

79. مسعود، حازم. (2013). أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

80. مفتاح. (2014). ورقة مشاركة النساء بانتخابات مجالس الهيئات المحلية 2012 – 2013، بالتعاون مع زارة الحكم المحلي، رام الله فلسطين.

81. مقبل، رائد. (2010). أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية (2004–2009)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

82. منصور، علي. (2015). انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية (2005/2014) و2012: النتائج والدلالات، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

83. نزار، بسمة. (2018). آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 13، ص 76–84.

84. ورشاني، شهيناز. (2015). الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر.

85. ورشاني، شهيناز. (2015). الحكم الرشيد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

86. وزارة الحكم المحلي. (2009). عرض وتحليل لثلاث نظم حكم محلي، رام الله، فلسطين

87. وزارة الحكم المحلي. (2010). الإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي 2014–2010، رام الله، فلسطين.

88. وزارة الحكم المحلي. (2016). دليل أدوات المساءلة المجتمعة في فلسطين، اللجنة الوطنية للمساءلة المجتمعية، رام الله، فلسطين

المراجع الأجنبية:

1. Auditor General. (2012).Crown Agency Board Governance, Victoria, British Columbia, Canada.
2. Badian, Ernst (1996). "acclamation". In Hornblower, Simon (ed.). Oxford Classical Dictionary. Oxford: Oxford University Press. p. 3
3. Barcson, B. S. (2015). Challenges to implementing of development plans at local-level government in Papua New Guinea. Commonwealth Journal of Local Governance, (16/17), 150.
4. Bevir Mark. (2010). Democratic Governance; United States: Princeton university press.
5. Cheema Shabbir; Reconceptualizing Governance. New York: United Nation's development programme.1997
6. Donald F, Kettle. (2000). The transformation of governance: globalization, devolution and the role of government, public administration review, Vol 60, No 6, PP 488-497.
7. Gardner, Marie and Anne. (2011). Democratic governance and Non state actors; United states: Palgrave Macmillan ;2011.
8. Gallagher, Michael, 'Comparing Proportional Representation Electoral Systems: Quotas, Thresholds, Paradoxes, and Majorities', British Journal of Political Science, no. 22 (1992), pp. 469–496.
9. Lekala, Enos. (2019). Investigating Good Local Governance for Developmental Local Government: The Case of Prince Albert Municipality, Masters in Public Administration in the faculty of Management Science at Stellenbosch University.
10. Mozaffarm, Shaheen and Schedler, Andreas. (2002).The Comparative Study of Electoral Governance: An Introduction, International Political Science Review, 23 (1): pp 5-27.
11. Pico, Rodríguez and Other. (2018). Nuevos competidores políticos en elecciones de Concejo Municipal de 2015 en Colombia. Magnitud de circunscripciones y resultados electorales. Estudios Políticos (Universidad de Antioquia), 52, pp. 194-218. http://doi.org/10.17533/udea.espo. n52a10.
12. Robert, Henry M. (2011). Robert's Rules of Order Newly Revised, 11th ed., p. 443
13. Sakurai, Sergio and Filho, Naercio. (2008). Fiscal policy and reelection in Brazilian municipalities, Public Choice, No 137: 301–314.
14. The Worldwide Governance Indicators (WGI).(2018).Update, Aggregate Governance Indicators 1996-2017. (www.govindicators.org,13.2.2019).
15. Tirivangsai, Hm and Other. (2017). Local Government Elections: A Beacon of Service Delivery Hope' in South Africa, The 2nd Annual International Conference on Public Administration and Development Alternatives 26 -28 July 2017, Tlotlo Hotel, Gaborone, Botswana
16. Zulfiqar, Muhammad. (2020).Local Body Governance in Pakistan: A Historical and Theoretical Analysis, Lahore University of Management Sciences.

المواقع الالكترونية

- : موقع المجلس التشريعي الفلسطيني **www.plc-pal.org.**
- موقع لجنة الانتخابات المركزية **www.elections.ps.**
- موقع المركز الفلسطيني لحقوق الانسان **www.pchrgaza.org.**

ملحق رقم (1): قائمة بأسماء المقابلات

الرقم	الاسم	المؤسسة
1	احمد سكر	رئيس مجلس قروي واد فوكين سابقا
2	احمد صلاح	رئيس بلدية الخضر
3	تيسير قطوش	رئيس بلدية بتير
4	جهاد خير،	رئيس بلدية بيت ساحور
5	حاتم الصباح	رئيس بلدية تقوع سابقا
6	صبحي زيدان	رئيس بلدية نحالين سابقا
7	شاهين شاهين	عضو مجلس بلدي الدوحة
8	فادية نجاجرة	رئيس بلدية نحالين
9	خضر حمدان	رئيس مجلس قروي الخاص
10	احمد عيسى	عضو مجلس بلدي الخضر
11	ذياب مشاعلة	رئيس مجلس قروي الجبعة
12	وداد عيسى	عضو بلدية الخضر
13	وسام مناصر	عضو مجلس قروي واد فوكين سابقا
14	شروق الطوس	عضو مجلس قروي الجبعة
15	ثائر الطوس	عضو مجلس قروي الجبعة

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين.

لجنة التحكيم

الرقم	الاسم	المؤسسة
1	د. سعدي الكرنز	جامعة القدس
2	د. عبد الوهاب	جامعة القدس
3	د. ابراهيم عوض	جامعة القدس
4	د. عمر رحال	جامعة بيرزيت
5	د. محمود عكة	جامعة فلسطين الأهلية
6	د. لؤي زبون	جامعة الخليل
7	د. ابراهيم المصري	جامعة غزة
8	علي عقل	باحث مستقل

ملحق رقم (3): الاستبانة.

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا / معهد التنمية المستدامة

استبانة للرأي

السادة رؤساء وأعضاء البلديات والهيئات المحلية المحترمين

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة تهدف إلى تقييم "نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني وأثره على حوكمة الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم" ، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة / تخصص التنمية والموارد البشرية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة سيقوم الباحث بقياس الرأي من خلال الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة من قبل رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية خلال الدورة الانتخابية (2017)، والمتمثلة في نظام التمثيل النسبي، والقوائم التوافقية، وتقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية، كما تم تناول معايير حوكمة الهيئات المحلية والمتمثلة في (الاستجابة، والمشاركة، والمساءلة، وتعزيز سلطة القانون، والشفافية) ويطيب لي أن أضع بين أيديكم هذه الاستبانة آملاً منكم التكرم بتعبئتها بكل دقة وصدق وأمانة وموضوعية، لما لذلك من عظيم الأثر في الوصول إلى نتائج قد تؤثر في تطوير النظام الانتخابي للهيئات المحلية الفلسطينية، علماً بأن مشاركتكم في هذه الدراسة طوعية، وأن بيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل الإجابات بسرية تامة، كما يمكنكم الاطلاع على نتائجها بناءاً على رغبتكم.

مع فائق الاحترام

الباحث: رمزي صلاح.

إشراف: د. رمزي عودة.

القسم الأول: البيانات الأولية

الرجاء وضع دائرة حول أحد البدائل الآتية التي تنطبق عليك:

1. الجنس: 1. ذكر 2. أنثى

2. المنصب: 1. رئيس مجلس 2. عضو مجلس

3. العمر: 1. 40 سنة فأقل 2. من 41 – 50 سنة 3. 51 سنة فأكثر

4. المؤهل العلمي: 1. ثانوية عامة فما دون 2. دبلوم متوسط 3. بكالوريوس 4. ماجستير فأعلى

5. فئة الهيئة المحلية: 1. بلدية 2. مجلس قروي

6. طبيعة تشكيل الهيئة المحلية: 1. انتخابات 2. تزكية، 3. تعيين

القسم الثاني: أثر النظام الانتخابي للهيئة المحلية الفلسطينية على حوكمتها، يرجى التكرم بقراءتها واختيار الإجابة المناسبة بوضع إشارة (✓) في المكان الذي يعبر عن رأيكم:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول: أثر التمثيل النسبي على حوكمة الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم						
المحور الاول: الاستجابة						
.1	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا لتطبيق البرنامج الانتخابي					
.2	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار للمجالس المحلية					
.3	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر حيادية في تقديم خدماتها للمواطنين					
.4	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر قدرة على توفير بيئة عمل تضمن احترام كرامة موظفيها					
المحور الثاني: المشاركة						
.5	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي يعزز المشاركة في العملية الانتخابية					
.6	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي يعزز الشراكة في الحكم من خلال تمثيل الكتل في المجلس					
.7	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي يعزز من تمثيل منظم في عملية صنع القرار لجميع الكتل					
.8	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي يعزز من النزعة العشائرية في الانتخابات					
المحور الثالث: المساءلة						
.9	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكفل حق المجتمع المحلي في مساءلة المجلس					
.10	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكفل وجود معارضة قوية في المجالس المحلية					
.11	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكفل أكثر استخدام ممتلكات الهيئة للأغراض الرسمية فقط					
.12	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكفل الرقابة والمساءلة للمجلس من قبل الحكم المحلي					
المحور الرابع: تعزيز سلطة القانون						
.13	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر التزاما بالتعليمات الصادرة بموجب قانون المجالس المحلية					
.14	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر التزما باعتماد مرجعيات عمل قانونية لتقديم خدماتها للمواطنين					

15.	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر التزاما بالانضباط والالتزام بالقوانين الخاصة بعمل الهيئات المحلية.					
16.	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر التزاما باستخدام نظام تقيم مكتوب في تقيمها لأداء موظفيها					
المحور الخامس: الشفافية						
17.	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا للإفصاح عن خطط البلدية المستقبلية					
18.	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا لنشر موازناتها السنوية أمام الجمهور					
19.	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا لنشر تقاريرها السنوية					
20.	الهيئات المحلية المنتخبة وفقا للنظام الانتخابي النسبي تكون أكثر ميلا لنشر تقاريرها امام الجمهور					
المجال الثاني: أثر القوائم التوافقية على حوكمة الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم						
المحور الاول: الاستجابة						

الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق
21.	تساهم القوائم التوافقية في تشكيل مجلس يتمكن من تطبيق البرنامج الانتخابي				
22.	تساهم القوائم التوافقية في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستمرارية للمجالس المحلية				
23.	تساهم القوائم التوافقية في حيادية تقديم خدماتها للمواطنين.				
24.	تساهم القوائم التوافقية في توفير بيئة عمل تضمن احترام كرامة موظفيها				
المحور الثاني: المشاركة					
25.	تعزز القوائم التوافقية المشاركة في العملية الانتخابية				
26.	تعزز القوائم التوافقية الشراكة في الحكم من خلال التمثيل في المجلس				
27.	تعزز القوائم التوافقية من تمثيل منظم في عملية صنع القرار لجميع الكتل				
28.	نعزز القوائم التوافقية من النزعة العشائرية في الانتخابات				
المحور الثالث: المساءلة					
29.	تكفل القوائم التوافقية حق المجتمع المحلي في مساءلة المجلس				
30.	تكفل القوائم التوافقية وجود معارضة قوية في المجالس المحلية				
31.	تكفل القوائم التوافقية استخدام ممتلكات الهيئة للأغراض الرسمية فقط				
32.	تكفل القوائم التوافقية حق الرقابة والمساءلة للمجلس من قبل الحكم المحلي				
المحور الرابع: تعزيز سلطة القانون					
33.	تُلزم القوائم التوافقية الهيئة بالأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون				

	المجالس المحلية					
34.	تُلزم القوائم التوافقية الهيئة بمرجعية عمل قانونية لتقديم خدماتها للمواطنين					
35.	تُلزم القوائم التوافقية الهيئة بالانضباط والالتزام بالقوانين الخاصة بعمل الهيئات المحلية.					
36.	تُلزم القوائم التوافقية باستخدام نظام تقيم مكتوب في تقيمها لأداء موظفيها					
المحور الخامس: الشفافية						
37.	تحث القوائم التوافقية الهيئة المحلية على إفصاح المجلس عن خطط البلدية المستقبلية.					
38.	تحث القوائم التوافقية الهيئة المحلية على نشر ميزانيتها السنوية					
39.	تحث القوائم التوافقية الهيئة المحلية على نشر تقاريرها السنوية					
40.	تحث القوائم التوافقية الهيئة المحلية على نشر قرارتها للجمهور					
المجال الثالث: أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية على حوكمة الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم						
المحور الاول: الاستجابة						
الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
41.	يساهم تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية في تطبيق البرنامج الانتخابي					
42.	يساهم تقاسم منصب رئيس الهيئة في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار للمجالس المحلية					
43.	يساهم تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية في حيادية تقديم خدماتها للمواطنين					
44.	يساهم تقاسم منصب رئيس الهيئة في توفير بيئة عمل تضمن احترام كرامة موظفيها					
المحور الثاني: المشاركة						
45.	يعزز تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية من المشاركة في العملية الانتخابية					
46.	يعزز تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية من الشراكة في الحكم					
47.	يعزز تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية من تمثيل منظم في عملية صنع القرار					
48.	يعزز تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية من النزعة العشائرية في الانتخابات					
المحور الثالث: المساءلة						
49.	يكفل تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية حق المجتمع المحلي في مساءلة المجلس					
50.	يكفل تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية وجود معارضة قوية في المجالس المحلية					
51.	يكفل تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية استخدام ممتلكات الهيئة للأغراض الرسمية فقط					
52.	يكفل تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية حق الرقابة والمساءلة من قبل الحكم المحلي					
المحور الرابع: تعزيز سلطة القانون						
53.	يُلزم تقاسم منصب رئيس الهيئة بالأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون					

	المجالس المحلية					
54.	يُلزم تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية بمرجعية عمل قانونية لتقديم خدماتها للمواطنين					
55.	يُلزم تقاسم منصب الرئيس الهيئة بالانضباط والالتزام بالقوانين الخاصة بعمل الهيئات المحلية					
56.	يُلزم تقاسم منصب الرئيس الهيئة المحلية باستخدام نظام تقيم مكتوب في تقيمها لأداء موظفيها					
المحور الخامس: الشفافية						
57.	يحث تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية على إفصاح المجلس عن خطط البلدية المستقبلية.					
58.	يحث تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية الهيئة المحلية على نشر ميزانيتها السنوية					
59.	يحث تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية الهيئة المحلية على نشر تقاريرها السنوية					
60.	يحث تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية الهيئة المحلية على نشر قرارتها للجمهور					

نشكركم على اهتمامكم ونرجو التحقق من تعبئة كافة بنود الاستبيان

انتهى الاستبيان

ملحق رقم (4): اسئلة المقابلة

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا / معهد التنمية المستدامة

: البيانات الشخصية

الاسم:

_____

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك؛ لكل مما يلي:

1.الجنس: 1. ذكر 2. أنثى

2.طبيعة العمل: 1. رئيس مجلس 2. عضو مجلس 3. غير ذلك

3.العمر: 1. أقل من 30 سنة 2. 30 – 40 سنة 3. 41 – 50 سنة 4. أكثر من 50 سنة

4.المؤهل العلمي: 1. ثانوية عامة فما دون 2. دبلوم 3. بكالوريوس 4. دراسات عليا فأكثر

5.فئة الهيئة المحلية: 1. الفئة (أ) 2. الفئة (ب) 3. الفئة (ج)

المجال الأول: ما أثر نظام التمثيل النسبي على حوكمة الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم من حيث؟

1 – الاستجابة ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

2– المشاركة ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

3– المساءلة ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

4– تعزيز سلطة القانون ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

5– الشفافية ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

- المجال الثاني: ما أثر القوائم التوافقية على حوكمة الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم من حيث؟

1 – الاستجابة ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

2– المشاركة ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

3– المساءلة ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

4– تعزيز سلطة القانون ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

5– الشفافية ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

- المجال الثالث: ما أثر تقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية على حوكمة الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم من حيث ؟
- – الاستجابة؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

2– المشاركة ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

3– المساءلة ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

4– تعزيز سلطة القانون ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولماذا

5– الشفافية ؟(ضعيف –متوسط –مرتفع) ولما

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.3	الهيئات المحلية المنتخبة وعدد أعضائها	**73**
2.3	خصائص العينة الديموغرافية	**74**
3.3	التوزيع الجندري لعينة المقابلة	**76**
4.3	التوزيع المنصب لعينة المقابلة	**76**
5.3	التوزيع العمر لعينة المقابلة	**77**
6.3	التوزيع العلمي لعينة المقابلة	**77**
7.3	الهيئات المحلية لعينة المقابلة	**78**
8.3	سلم ليكرت الخماسي **(Likert Scale)**	**79**
9.3	سلم ليكرت الثلاثي **(Likert Scale)**	**80**
10.3	نتائج معامل الارتباط بيرسون **(Pearson correlation)** لمصفوفة ارتباط فقرات كل محور من محاور أداة الدراسة مع الدرجة الكلية له.	**81**
11.3	نتائج معاملات الثبات أداة الدراسة	**82**
12.3	مفاتيح التصحيح للسلم الخماسي	**85**
13.3	مفاتيح التصحيح للسلم الثلاثي	**86**
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها، دراسة حالة: الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم عام 2017م	**87**
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة حسب محاور الحوكمة ووفقاً لنظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية مرتبة حسب الأهمية من حيث فقرات كل محور	**89**
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة حسب محاور الحوكمة ووفقاً للقوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية مرتبة حسب الأهمية من حيث فقرات كل محور	**94**
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة حسب محاور الحوكمة ووفقاً لتقاسم منصب رئيسي الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية مرتبة حسب الأهمية من حيث فقرات كل محور	**98**
5.4	نتائج اختبار ت في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس	**103**
6.4	نتائج اختبار ت في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المنصب	**107**
7.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي **(One Way ANOVA)** للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر	**109**

8.4	نتائج اختبار (LSD) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر	111
9.4	الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر	112
10.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي	115
11.4	نتائج اختبار (LSD) للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي	117
12.4	الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي	118
13.4	نتائج اختبار ت في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير فئة الهيئة المحلية	119
14.4	نتائج اختبار ت في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أثر نظام انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير طبيعة تشكيل الهيئة المحلية	121
15.4	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحوكمة وفقاً لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية	124
16.4	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحوكمة وفقاً لنظام التمثيل النسبي لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية	125
17.4	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقوائم التوافقية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم	126
18.4	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقاسم منصب رئيس الهيئة المحلية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على حوكمتها في محافظة بيت لحم	128
19.4	مقارنة نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال الاستبانة والمقابلة	129

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	مكونات الحوكمة	**22**
2	نموذج الدراسة	**83**

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	أسماء المقابلات	**148**
2	المحكمين	**149**
3	الاستبانة	**150**
4	ملحق أداة الدراسة الكيفية (المقابلة)	**156**

فهرس المحتويات

رقم المحتوى	عنوان المحتوى	رقم الصفحة
–	الغلاف	–
–	إجازة الرسالة	–
–	الإهداء	–
–	الإقرار	أ
–	الشكر والعرفان	ب
–	مصطلحات الدراسة	ج
–	الملخص بالعربية	هـ
–	الملخص بالإنجليزية	ح
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها		
1.1	المقدمة	**1**
2.1	مشكلة الدراسة	**3**
3.1	أسئلة الدراسة	**4**
4.1	أهمية الدراسة	**5**
5.1	دوافع الدراسة	**5**
6.1	أهداف الدراسة	**6**
7.1	فرضيات الدراسة	**7**
8.1	متغيرات الدراسة	**7**
9.1	حدود الدراسة	**8**
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
1.2	المبحث الأول: الهيئات المحلية	**9**
1.1.2	الهيئات المحلية	**9**
2.1.2	مقومات الهيئات المحلية	**10**
3.1.2	أقسام الهيئات المحلية في فلسطين	**11**
4.1.2	الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية	**12**
5.1.2	المعيقات التي تواجه الهيئات المحلية	14

6.1.2	الإطار القانوني للهيئات المحلية في فلسطين	15
2.2	المبحث الثاني: الحوكمة	18
1.2.2	أهداف الحوكمة	20
2.2.2	خصائص الحوكمة	21
3.2.2	مكونات الحوكمة	22
4.2.2	أبعاد الحوكمة	25
5.2.2	متطلبات تطبيق الحوكمة	27
6.2.2	مبادئ الحوكمة في الهيئات المحلية	27
7.2.2	مؤشرات الحوكمة في فلسطين	28
8.2.2	واقع حوكمة البلديات في فلسطين	29
3.2	المبحث الثالث: الانتخابات	31
1.3.2	الانتخابات	31
2.3.2	معايير النظم الانتخابية	33
3.3.2	الأسس التي تقوم عليها النظم الانتخابية	34
4.3.2	النظم الانتخابية	34
5.3.2	علاقة الحوكمة بالنظام الانتخابي	42
6.3.2	أساليب اختيار أعضاء الهيئات المحلية	43
7.3.2	واقع الهيئات المحلية والعملية الانتخابية	45
4.2	المبحث الرابع: الحكم المحلي	47
1.4.2	الحكم المحلي	47
2.4.2	التطور التاريخي للحكم المحلي في فلسطين	48
3.4.2	دوافع اعتماد الحكومة على الحكم المحلي	53
4.4.2	علاقة الهيئات المحلية بوزارة الحكم المحلي	54
5.2	الدراسات السابقة	57
1.5.2	الدراسات السابقة التي تناولت الانتخابات في الهيئات المحلية	57
2.5.2	الدراسات السابقة التي تناولت الحوكمة في الهيئات المحلية	63
3.5.2	التعقيب على الدراسات السابقة	68

الفصل الثالث: طريقة وإجراءات الدراسة		
1.3	مقدمة	**70**
2.3	منهج الدراسة	**70**
3.3	مجتمع الدراسة	**70**
4.3	عينة الدراسة	**71**
5.3	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	**73**
6.3	أدوات الدراسة	**76**
7.3	صدق أداة الدراسة	**78**
1.7.3	الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)	**78**
2.7.3	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة	**78**
8.3	ثبات أداة الدراسة	**80**
9.3	خطوات تطبيق الدراسة	**80**
10.3	متغيرات الدراسة	**81**
11.3	المعالجة الإحصائية	**81**
12.3	تصحيح المقياس (مفتاح المتوسطات الحسابية لنتائج الدراسة)	**82**
13.3	محددات الدراسة	**83**
14.3	نموذج الدراسة	**84**
الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها		
1.4	مقدمة	**85**
2.4	الإجابة عن أسئلة الدراسة	**85**
1.2.4	الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي	**85**
1.1.2.4	الإجابة عن السؤال الفرعي الأول	**81**
2.1.2.4	الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني	**91**
3.1.2.4	الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث	**94**
4.1.2.4	الإجابة عن سؤال الفرعي الرابع	**98**
3.4	فحص واختبار فرضيات الدراسة	**98**
1.3.4	الفرضية الأولى	**98**

2.3.4	الفرضية الثانية	**101**
3.3.4	الفرضية الثالثة	**103**
4.3.4	الفرضية الرابعة	**107**
5.3.4	الفرضية الخامسة	**111**
6.3.4	الفرضية السادسة	**113**
4.4	تحليل أسئلة المقابلة	**115**
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات		
1.5	الاستنتاجات	**132**
1.1.5	الاستنتاجات الكمية	**132**
2.1.5	الاستنتاجات الكيفية	**133**
2.5	التوصيات	**133**
المصادر والمراجع		
–	المصادر والمراجع العربية	**139**
–	المصادر والمراجع الأجنبية	**147**
–	المواقع الإلكترونية	**148**